الفصل الثاني

تراث ابن جِنِّي النقديّ

المبحث الأول: شروحه للشعر.

المبحث الثاني: دراساته اللغويَّة.

المبحث الأول: شروحه للشعر

* توطئة:

موقع ابن جنّي على خريطة شُرَّاح الشعر:

كان الشاعرُ الجاهليُّ يتغنَّى بشعره أمام قومه بسهولة وتدفق، إذ كان الاتصال بين المُنْشِئ والمتلقِّي ممتدًّا لا تقف في طريقه عقبةٌ من رمزيَّة الشاعر أو بلادة المتلقِّي؛ ولعلَّ ذلك يرجع إلى عدة أسباب:

(1) أنَّ العرب رُزقوا حظًّا عظيمًا من البلاغة والفصاحة والقدرة على التذوق الفاهم للكلام البليغ، فقد كان الشعر أسمى بضاعتهم، والقول البليغ أربح تجارتهم، ولا غَرْوَ فهم الذين وصفهم الله بقوله: ﴿بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾ [الزخرف:58]، وبقوله: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾ [محمد:30]، وبقوله: ﴿وَإِن يَقُولُوا تَسْمَعْ لِقَوْلِهِمْ﴾ [المنافقون:4]؛ إلى غير ذلك مما يشهد ببراعتهم وقدرتهم الفائقة على التذوق الفاهم.

(2) أنَّ الشاعر غنَّى عواطفه من تباريح الحب وآلام الصبابة ولوعة الفقد، وانتفاخة الفخر، وجهارة الحماسة في أسلوبٍ يسير لا أثر فيه من تعقيد فلسفيّ أو تحوير منطقيّ، أو إغراب في المعاني، أو إشارات خفيَّة إلى حوادث تاريخيَّة أو مصطلحات علميَّة، إلى غير ذلك مما عنَّى به المتأخرون أنفسهم وقارئهم معهم، وكل ما يغلِّف الشعر الجاهليّ من غموض أمامنا إنَّما هو غموض لغويٌّ سببه انقطاعنا عن تلك اللغة التي كانوا يفهمونها كلَّ الفهم دون عناء.

(3) أنَّ مادة الشعر كانت ماثلةً أمام عيونهم من طبيعةٍ صامتةٍ أو صائتةٍ، ومن وقائعَ محفورةٍ في صدورهم ومكتوبة بمدادٍ من دمائهم، ومن حِكم وأمثال يعرفون مضاربها ومواردها إلى غير ذلك مما يرونه آناء الليل وأطراف النهار، ولعلَّ هذا هو معنى أنَّ الشعر ديوان العرب، وصدق ابن قتيبة في قوله: «الشعرُ معدنُ علم العرب، وسِفْرُ حكمتها، وديوانُ

أخبارها، ومستودعُ أيامها، والسورُ المضروب حول مآثرها، والخندقُ المحجوز على مفاخرها، والشاهدُ العدل على يوم النِّفار، والحُجَّةُ القاطعة عند الخصام».[1]

لهذا لم يكن العربيّ بحاجةٍ إلى من يشرح له الشعر، أو يجلِّي له غامضه إلا في حالاتٍ نادرة ربما تعذَّر فيها المعنى على المتلقِّي فيبادر بسؤال الشاعر فتأتيه الإجابة، من ذلك ما رواه ابن قتيبة: «وحدَّثني الرِّياشي عن مؤرِّج عن شُعبة عن سمَّاك عن عبيد راوية الأعشى قال: قلت للأعشى: ماذا أردت بقولك:

وَمُدَامَةٍ مِمَّا تُعْتِّقُ بَابِلٌ كَدَمِ الذَّبِيحِ سَلَبْتُهَا جِرْيَالَهَا

قال: شربتها حمراء وبُلْتها بيضاء».[2]

فلما جاء الإسلام وتشاغل العرب عن الشعر بالقرآن، وبدأت الجاهلية تولِّي الأدبار بعاداتها وتقاليدها، وبدأت تغيب أخبارها عن مخيلة العربيّ ظهرت أستار بين العربيّ المسلم وبين الشعر الجاهليّ، ولما لانت لغة القوم بعدما أُترفوا في الحواضر زادت الأستار كثافة؛ فكانت الحاجة ماسَّة إلى من يفسِّر تلك الأشعار، خاصة لناشئة الشعراء الذين يتعيَّن عليهم هضم هذه المادة الشعريَّة الضخمة، واستلهام منهجها الفنِّيّ في خطابهم الشعريّ؛ حيث يروي ابن رشيق: «وقال الأصمعيّ: لا يصير الشاعر في قريض الشعر فحلًا حتى يروي أشعار العرب، ويسمع الأخبار، ويعرف المعاني، وتدور في مسامعه الألفاظ.. وقد سُئل رؤبة بن العجاج عن: الفحل من الشعراء؟ فقال: هو الراوية. يريد أنَّه إذا روى استفحل... قال يونس بن حبيب: وإنَّما ذلك؛ لأنَّه يجمع إلى جيِّد شعره معرفة جيِّد غيره، فلا يحمل نفسه إلَّا على بصيرة».[3]

---

(1) عيون الأخبار؛ لابن قتيبة: 2/ 185.

(2) الشعر والشعراء: 1/ 260، والجريال: اللون، والقصة في لسان العرب (جرل): 1/ 604، والبيت في اللسان، وفي ديوان الأعشى؛ ص27 برواية (وسبيئةٍ مما...).

(3) العمدة؛ لابن رشيق القيرواني: 1/ 197.

ومن هنا ظهر الشارحون جيلًا بعد جيل محاولين إزاحة كل ستر بين الشاعر والمتلقِّي مُلَبِّين حاجة الناشئة في عصرهم وفى كل عصر.

وحتى نتعرف على موقع ابن جنِّي على خريطة القائمين بشرح الشعر، نستعين بملامح الدراسة المستفيضة التي عقدها الدكتور/ أحمد جمال العمري؛ عن شروح الشعر الجاهليّ نشأتها وتطورها ومناهج الشُّرَّاح، حيث قسَّم الشُّرَّاح إلى تسعة أجيال هي:[1] جيل الرواة العلماء؛ من أمثال أبى عمرو بن العلاء (ت 154 هـ)، وجيل العلماء المتخصِّصين؛ من أمثال الأصمعيّ (ت 216 هـ)، وجيل صُنَّاع الشروح؛ من أمثال ابن السكيت (ت 244 هـ)، وجيل تصنيع الشروح؛ من أمثال السكرى (ت 275 هـ)، وجيل أدب الشروح؛ من أمثال ابن الأنباري (ت304 هـ)، وجيل النقد والتحليل؛ من أمثال ابن جنِّي (ت 392 هـ)، وجيل استعراض المعاني؛ من أمثال المرزوقي (ت 421 هـ)، وجيل فلسفة الشروح؛ من أمثال المعرِّي (ت449هـ)، وجيل التجميع والتهذيب؛ من أمثال الخطيب التبريزي (ت 502 هـ).

والحق أنَّ الدكتور العمري قد توسَّع في دراسته كثيرًا، إذ يمكننا أن نجعل الأطوار التي مرت بها الشُّروح ثلاثة فحسب هي:

(1) **طور النشأة والتكوين:** على يد العلماء والرواة الذين شرحوا أبياتًا منفردة أو قصائد محدَّدة، دون أن يدوِّنوا كتابًا يقصد صاحبه إلى شرح شعر شاعر أو ديوان قبيلة شرحًا مستفيضًا؛ وخير من يمثِّل هذا الطور: أبو عمرو بن العلاء (ت 154 هـ)، والمفضل الضبِّيّ (ت 168 هـ)، وخلف الأحمر (ت 180 هـ)، وأبو زيد الأنصاري (ت 215 هـ)، والأصمعي (ت 216 هـ).

(2) **طور النضج والكمال:** على يد الشُّرَّاح المتخصصين الذين ألَّفوا شروحًا واسعةً حشدوا فيها معارفهم المتشعِّبة؛ وخير من يمثِّل هذا الطور: ابن الأنباري (ت 304 هـ)، وابن خالويه (ت 370 هـ)، وابن جنِّي (ت 392 هـ).

---

(1) انظر: شروح الشعر الجاهلي: نشأتها وتطورها، الجزء الأول؛ ص194-378.

(3) **طور التنقيح والتهذيب:** على يد الشُّرَّاح الذين جعلوا يتنخَّلون الشروح السابقة محاولين تخليصها من الأوزار التي حملها الشُّرَّاح السابقون للشعر، قاصدين إلى المعنى قصدًا دون تعريج على بُنيَّات الطريق هنا أو هناك؛ وخير من يمثِّل هؤلاء: أبو العلاء المعرِّي (ت449هـ)، والواحدي (ت468هـ)، والخطيب التبريزي (ت502هـ).

فإنْ صحَّ توسّع الدكتور العمريّ أو تحديد الباحث فإنَّ معنى ذلك أنَّ ابن جنِّي كان يمثِّل ذِروة الحركة التي اهتمت بشرح الشرح اهتمامًا كبيرًا، فحمَّلت شروحها آراء السابقين، وناقشت المسائل، وحلَّلت القضايا، ودلفت من خلال النص إلى مسائل مهمَّة في اللغة والنحو والاشتقاق والأدب والنقد والتاريخ والأنساب، وكأنَّهم جعلوا من شروحهم معرضًا لكل ما ثقَّفوا به عقولهم من علوم جمَّة، يقول العالم العراقيّ الكبير محمد بهجة الأثري: «إنَّ ابن جنِّي قد سجَّل مرحلة جديدة في كتابة شروح الأشعار القيمة والمحدثة وتطويرها بالانتقال بها من طور الوقوف عند تفسير الغريب، وتدوين اختلاف الروايات، إلى طور التوسع في هذا التفسير، وتشقيق الكلام في فنونٍ شتَّى من المعارف اللغويَّة والأدبيَّة وغيرها»[1].

والسؤال الذي يفرض نفسه: هل تدخل هذه الشروح في نطاق النقد الأدبيّ؟

والجواب على ذلك: إنَّ كثيرًا من المسائل النحويَّة والاشتقاقيَّة التي أثقل بها الشُّرَّاح الشعر لا تدخل في إطار النقد الأدبيّ إلا بقدر، أما الشرح الخالص الذي يقوم على تحليل المعنى وإبرازه فإنَّه جزء مهمٌّ من النقد الأدبيّ الذي هو «فن دراسة الأساليب»[2] .. ناهيك عن القضايا الأدبيَّة والنقديَّة التي أثارها النقاد في معالجتهم هذا الشعر؛ مثل قضايا: الرواية والموازنات والسرقات والفن والأخلاق والتجربة الشعريَّة.. وغيرها.

---

(1) تفسير أرجوزة أبي نوَّاس؛ مقدمة المحقق، ص8.

(2) النقد المنهجي عند العرب؛ د. محمد مندور، ص73.

أولًا: شرح ديوان المُتنبِّي

كان من آثار الصداقة الحميمة والمناقشات الحامية بين المُتنبِّي وابن جنِّي في حلب وبغداد وشيراز أنْ ألَّف ابن جنِّي ثلاثة كتب تدور حول شعر المُتنبِّي هي كما جاء في نص إجازته:[1]

1- كتابي في تفسير ديوان المُتنبِّي؛ وهو ألف ورقة ونيّف.

2- وكتابي في تفسير معانى هذا الديوان؛ وحجمه مائة ورقة وخمسون ورقة.

3- وكتاب النقض على ابن وكيع في شعر المُتنبِّي وتخطئته.

وقد وصلنا الكتابان الأولان وهما محور حديثنا الآن، أما الكتاب الثالث فإنَّه مفقود ولا نعرف له أثرًا في المطبوعات والمخطوطات، كما لم نعثر على أيّ نصٍّ منه.

(1) الشرح الكبير

* عنوان الكتاب:

كَفَّ كثير من المترجمين عن تسمية شرحيْ ابن جنِّي ديوان المُتنبِّي، فقال كثير من المترجمين: «وشرح ديوان المُتنبِّي شرحين صغيرًا وكبيرًا».[2]

ووقع عنوان هذا الشرح مُحَرَّفًا في كثير من المصادر كذلك، إذ وجدناه يسمى في بعضها الصبر[3]، وفى بعضها النشر[4].

والحقُّ أنَّ اسم الكتاب هو **(الفَسْر)** كما ورد عند المحقِّقين من المترجمين،[5] والفَسْر: مصدر فَسَر الشيء يفسُرِه بالكسر وبالضم فَسْرًا، وهو البيان، والفَسْر: كشف المُغَطَّى، والفَسْر: نظر

(1) معجم الأدباء: 3/ 478 وما بعدها.
(2) طبقات ابن قاضي شهبة: 2/ 123، بغية الوعاة: 2/ 132.
(3) إنباه الرواة: 2/ 337، هدية العارفين: 5/ 625.
(4) شذرات الذهب: 3/ 140.
(5) وفيات الأعيان: 3/ 248، بغية الطلب: 2/ 671.

الطبيب إلى الماء يستدل به على المرض، وفَسَّره بالتضعيف تفسيرًا مثله[1].

فالمادة تدور حول الكشف والبيان وإيضاح المشكل وإظهار المعمّى، والفرق بين الفعل بالتخفيف والتضعيف: أنَّ المضعف فيه مبالغة في البيان وزيادة في الإيضاح، وهنا يَرِد سؤال: لِمَ صاغ ابن جنّي اسم كتابه من الفعل المخفَّف دون المضعَّف؟

حاول الإجابة على هذا السؤال الأستاذ/ عبد الكريم الدجيلي قائلًا: «لعلَّ أبا الفتح حين سمَّى كتابه بالفسر من الثلاثي قد تحاشى مصدر الفعل الرباعي (فسّر) الذي تتبادر الأذهان معه أولًا إلى تفسير القرآن، ولعلَّه إنَّما عَدَلَ إلى كلمة الفسر لهذا السبب، أو لأنَّ كلمة الفسر غريبة غير مستعملة فأسماه بها لغرابتها».[2]

وقد جانب الصوابَ في التعليلين كليْهما، فإنَّ اشتباه كلمة التفسير لو سماه بها بتفسير القرآن الكريم غير وارد؛ لأنَّ الكلمة تعنى الكشف والبيان، وهي بحسب ما تضاف إليه؛ أكان قرآنًا أم شعرًا أم غير ذلك، ولا تُطلق الكلمة دون قيد يبيِّن المراد منها، وقد استعمل ابن جنّي كلمة التفسير في شروح أخرى مثل: التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكرى، وتفسير أرجوزة أبى نوَّاس، فأين وجه الاشتباه؟

ثم إنَّ الكلمة ليست بغريبة، وهي التي وردت في المعجمات قديمها وحديثها على قدم المساواة مع الفعل المضعَّف المأخوذ منها.

والحقُّ أنَّ ابن جنّي وهو اللغويّ الحاذق يزن اللفظ بميزان الذهب، ولا يلقي كلمة جزافًا دون تحقيق أو تدقيق، فهو عندما شرح ديوان المُتنبِّي لم يسترسل في شرحه كل الاسترسال ولم يستطرد كما استطرد في تفسير أرجوزة أبى نُوَاس مثلًا، وإنَّما قال: «ولأنَّي مع ما ذكرت من استقصاء هذا الشرح أتجنَّب الإطالة إلا ما تضمن فائدة أو حَسْر شبهة».[3]

---

(1) لسان العرب (فسر): 5/ 3412 وما بعدها.

(2) الفتح على أبى الفتح؛ لابن فورجة، مقدمة المحقق، ص 15.

(3) الفسر: 1/ 33، وكلمة (حسر) وردت في الكتاب بالشين، وهو تحريف ظاهر.

ولذا استخدم مع هذا الشرح الموجز في اعتباره كلمة الفسر مخفَّفة، كأنَّه بيان عاجل لا إسراف فيه ولا استطراد، ولما أراد الإطالة والاستغراق استخدم كلمة التفسير التي على الاستقصاء والمبالغة في البيان.

*** مخطوطات الكتاب:**

كما جرى الوهم في تسمية الكتاب جرت أوهام في الحديث عن مخطوطاته، ولعلَّ الوهم فيها يرجع إلى عدة أمور:

1- أنَّ ابن جنّي نفسه ألَّف كتابًا صغيرًا في شرح أبيات المعاني من ديوان المُتنبِّي، فجرى الخلط بين الكبير والصغير.

2- أنَّ أبا موسى عيسى بن عبد العزيز البربري الجزولي (ت607هـ)[1] قد اختصر هذا الشرح[2]، فاختلط الشرح التام بالمختصر.

3- أنَّ حاجي حليفة عندما وصف الشرح قال: «... إنَّه اقتصر في كتابه على تفسير الألفاظ، واشتغل بإيراد الشواهد الكثيرة، ومسائل النحو الغريبة، حتى اشتمل كتابه على معظم نوادر أبي زيد وأبيات كتاب سيبويه وأكثر مسائله، وزهاء عشرين ألفًا من الأبيات الغريبة، وحشاه بحكايات باردة لا يحتاج في تفسير هذا الديوان إلى شيء منها»[3].

فوقف الباحثون أمام هذا الوصف الخيالي وقفة المُسَلِّم به، وجزموا بضياع هذا الشرح المخيف الذي يحوي عشرين ألف شاهد، وأبيات الكتاب وهي تجاوز الألف، ومسائله وما أدراك ما هي؟ ونوادر أبي زيد، ناهيك عن شعر المُتنبِّي محل الشرح الذي يجاوز خمسة آلاف بيت، ولا تسل عن تلك الحكايات الباردة التي ربما أتى البعض فأخذ منها دليلًا على أنَّ ابن جنّي كان من رواد فن القصة في القديم؟!

---

(1) انظر ترجمته في بغية الوعاة: 2/ 236.
(2) الوافي بالوفيات: 6/ 345، كشف الظنون: 1/ 811.
(3) كشف الظنون: 1/ 810.

ولو أنَّ هؤلاء نظروا في نص الإجازة القيِّم الذي حفظه لنا ياقوت - جزاه الله خيرًا - لما تخيلوا هذا الخيال المسرف، فالكتاب يقع في ألف ورقة ونيّف[1]، وكلمة النيّف تعنى الزيادة ولكن لها حدودًا؛ قال أبو العباس: «الذى حصَّلناه من أقوال حُذَّاق البصريين والكوفيين أنَّ النيّف من واحد إلى ثلاث، والبضع من أربع إلى تسع»[2].. ومعناه أنَّ الكتاب يزيد على الألف زيادة يسيرة، وهذا الكمُّ من الأوراق لا يسع لاحتواء هذا الجبل الضخم من العلم الذي تخيَّله حاجى خليفة.

وقد يعترض بعض المجادلين قائلًا: أرأيت الورق الذي كتب فيه ابن جنِّي؟ ألا يحتمل أن تكون الورقة في عصره كورق الجرائد في أيامنا أو أكبر منه؟

فأقول له: وازن بين وصفه لهذا الكتاب ووصفه للخصائص الذي يقع في ألف ورقة فهو يوازيه، وقل لي: هل يسع الخصائص هذه الجبال من العلوم والشواهد؟

وأغلب ظني أنَّ حاجى خليفة قد نقل هذه العبارة وحرَّفها، ولعل أصلها: عشرين وألفًا من الأبيات الغريبة فلما سقطت الواو كان الرقم المخيف!!

واستسلامًا لهذا الوهم وجدنا كثيرًا ممن رأوا مخطوطة دار الكتب المصرية وهي برقم (23 أدب) وتقع في 360 ورقة؛ أي في 720 صفحة، ينفون أنَّها للشرح الكبير، ذلك المخيف، ويتوهمون أنَّها للشرح الصغير.

فالأستاذ المحقِّق/ محمد على النجار يذكر أن نسخة موجودة بدار الكتب المصرية؛ يعنى هذه لشرح ديوان المُتنبِّي الصغير، ولا يذكر أنَّ للكبير نسخًا بالقاهرة.[3]

والدكتور/ عبد الغفار هلال يقول: «وبالرجوع إلى فهرس الدار وقسم المخطوطات بها لم أعثر على الشرح الكبير، وإنَّما كان كما هو معهود الشرح الصغير المتداول، ثم يقول عن الشرح الصغير: ويوجد منه نُسخ خطية ومصورة في دار الكتب المصرية، وقد قدم له بحديث طويل

---

(1) معجم الأدباء: 3/ 478.
(2) لسان العرب (نوف): 6/ 4580.
(3) مقدمة الخصائص: 1/ 65.

امتدح فيه المُتنبِّي، وأبان عن صداقته الوطيدة له، ونعى على الناقمين عليه من حسَّاده والجاهلين بمكانه».[1]

والدكتور/ صفاء خلوصي محقِّق الكتاب يستسلم لهذا الوهم الفادح ويقول: «ويبدو من هذه الملاحظات أنَّ الشرح الذي قمنا بتحقيقه هو المختصر الذي أعدَّه أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي؛ وليس الأصل الذي يضم الشواهد والحكايات الباردة والعشرين ألف بيت من الأبيات الغريبة».[2]

وعلى الرغم من اعتماده على نسخة (قونية) التي هي أوفى النسخ، بل إنَّها تتضمَّن تعقبات بعض الشُّرَّاح الذين نقدوا ابن جنِّي.

والدكتور/ محمد عبد الرحمن عبد الظاهر يرى كذلك أنَّ مخطوطة دار الكتب (23أدب) مختصر للتفسير الكبير المسمَّى بالفسر الذي صنعه الجزولي (ت607هـ).[3]

أقول: إنَّ هؤلاء جميعًا على جلالة أقدارهم خدعهم وصف حاجي خليفة، والاعتقاد بأنَّ نسخة دار الكتب المصرية هي من اختصار الجزولي أيضًا فيه وَهْم؛ لأنَّها كُتبت عام 523هـ؛ أي قبل وفاة الجزولي (ت607هـ) بنحو أربع وثمانين سنة، مما يجعل من البعيد، بل من المحال قيامه بعمل هذا المختصر.

وبالبحث والتنقيب في المخطوطات استطعت أنْ أطَّلع على المخطوطات الآتية:

1- مصوَّرة بمعهد المخطوطات العربية برقم (526 أدب)؛ كُتبت عام 581 هـ بخط هبة الله بن أبى عبد الله محمد بن أبى الحسن القرشي، وهي مصوَّرة عن نسخة المكتبة الأحمدية بحلب رقم (1157)، وتقع في 387 ورقة؛ أي 765 صفحة، وهي نسخة مختصرة جدًّا، ولعلها من اختصار الجزولي الذي كُتبت في حياته.

---

(1) ابن جنِّي اللغوي؛ رسالة دكتوراه، ص 167.
(2) الفسر؛ مقدمة المحقق: 1/ 7.
(3) عناية المُتنبِّي بديوانه؛ رسالة دكتوراه، ص163، 164، وكرَّر رأيه ص181.

2- مصوَّرة بمعهد المخطوطات العربية برقم (1890 أدب)؛ وهي نسخة ناقصة تقع ضمن مجموع وعدد أوراقها 77 ورقة فحسب، وهي مصوَّرة عن نسخة بمكتبة الاسكوريال، وقد كُتبت بخط مغربي حديث، وهي توافق ما جاء في الفسر الكبير لولا أنَّها ناقصة كثيرًا.

3- نسخة بدار الكتب المصرية برقم (1199 شعر تيمور) وتقع في 284 صفحة؛ وهي نسخة قديمة جدًّا، وبها تعليقات الوحيد سعد بن محمد الأزديّ الشاعر (ت 385 هـ)، إلا أنَّ بها خرومًا كثيرة ذهبت بأكثر الكتاب.

4- نسخة بدار الكتب المصرية رقم (23 أدب) وتقع في 360 ورقة، وقد كُتبت في عام 523هـ بخط عبد الله بن أحمد الحسيني؛ وهي نسخة كاملة تستغرق شعر المُتنبِّي كله إلا أنَّها مختصرة، والأدلة على اختصارها كثيرة، منها أنَّ قصيدة المُتنبِّي:

جَلَلًا كَمَا بِي فَلْيَكُ التَّبْرِيحُ أَغِدَاءُ ذَا الرِّشَا الأَغَنِّ الشِّيحُ؟

وردت في المخطوطة خالية تمامًا من الشرح[1] كأنَّ ابن جنِّي أغفلها إغفالًا، على حين أنَّنا نعتقد كلَّ الاعتقاد أنَّ ابن جنِّي شرحها، بدليل أنَّ الشروح الأخرى نقلت عن ابن جنِّي كلامًا كثيرًا مؤيدين تارة ومعترضين تارة أخرى.[2]

لكنَّنا لا نعلم مَنْ الذي اختصرها، وهي لا يمكن أن تكون من صنعة الجزولي كما بيَّنت آنفًا.

أمَّا النسخة الوافية تمامًا فهي النسخة التي رجع إليها دكتور صفاء خلوصي؛ وهو كما تحدَّث عنها فؤاد سركين: محفوظة بمكتبة يوسف أغا بقونية بتركيا، وتقع في ثلاث مجلدات، وهي برقم 5492، وقد كُتبت سنة 600 هـ، ويقع الجزء الأول في 226 ورقة، والثاني في 238 ورقة، والثالث في 254 ورقة، وعليها تعليقات سعد بن محمد الأزدي الوحيد الشاعر (ت385 هـ).[3]

---

(1) الفسر (مخطوطة دار الكتب) رقم (23 أدب) ورقة 80، 81، وهي التي اعتمدتُ عليها بصفة رئيسة، فإن رجعت إلى غيرها نصصت على ذلك.

(2) انظر: شرح الواحدي، ص 107، التبيان: 1/ 243.

(3) انظر: تاريخ التراث العربي، ق2، ج4، ص 31.

ولعلَّها أصحّ النسخ وأوفاها، وقد بعثت مرارًا في طلبها من تركيا، وإلى المجمع العلميّ بدمشق الذي صوَّرها، وإلى كلية الآداب ببغداد، وإلى الدكتور إحسان عباس الذي يمتلك صورة منها، وإلى غير هؤلاء لكنَّني لم يصلني ردّ من أيَّة جهة من تلك الجهات، ومن ثَمَّ فليس أمامي إلَّا الجزء المطبوع، والاقتباسات من الكتاب المنثورة في بطون الشروح والكتب الأخرى وما أكثرها، ومخطوطة دار الكتب المصرية (23 أدب)، ولعلَّ في هذه جميعًا كفاية للباحث؛ لأنَّها حوت الشرح الفنيَّ، واختصرت الاستطرادات اللغويَّة ذات الفائدة القليلة بالنسبة لبحثي، وإن كان ذلك لا يغنى عن النسخة الوافية التي ما زالت أبحث عنها، وتتحلَّب شفتاي شوقًا إليها.

*** المطبوع من الكتاب:**

اضطَّلع بمهمة تحقيق هذا الكتاب الدكتور/ صفاء خلوصي الأستاذ بكلية الآداب جامعة بغداد، بعد أن استحضر له المجمع العلميّ العراقيّ مخطوطات الكتاب من كلِّ أنحاء العالم، وقد اعتمد على نسخ قونية الآنفة الذكر نسخة أمَّا، تعاونها نسخة المتحف البريطاني التي تقع في 148 ورقة وهي نسخة موجزة عن نسخة قونية.

وقد صدر الجزء الأول محققًا عام 1969م، ثم صدر الجزء الثاني منه عام 1988م، ولم يتم الكتاب حتى الآن، والجزآن معًا لا يمثلان إلا ربع الكتاب أو ثلثه على أقصى تقدير.

وقد كان واضحًا جدًّا أنَّ المحقِّق الفاضل قد تعجَّل في إظهار الكتاب، ولم يعطه النصيب الأدنى من الرويَّة والتأمل والتدقيق والموازنة بين المخطوطات التي اجتُلبت له.

فقبل صدور الجزء الأول من الكتاب طلبت لجنة تعضيد النشر بوزارة التربية والتعليم بالعراق من الأستاذ كمال إبراهيم الأستاذ بكلية الآداب أن ينقد تحقيق هذا الجزء، فنقده نقدًا مبتسرًا جدًّا، ولم يدقِّق هو الآخر في نقده، فاقتصر على إيراد ثلاثة وخمسين موضعًا جانب فيها المحقق الصواب، ثم غلبت عليه نزعة المجاملة، والمحاباة لزميله في العمل فقال: «إنَّ المحقق الفاضل أخرج هذا الجزء على أفضل ما يمكن أن تخرج به كتب التحقيق».[1]

---

(1) الفسر: 1/ 405، وقد نشر النقد بذيل الجزء الأول من الكتاب.

والحقُّ أنَّ الكتاب خرج على أسوأ ما يمكن أنْ تخرج به كتب التحقيق، إنْ صح تسمية مثل هذا العبث تحقيقًا، وإنَّما هو مسخ وتشويه وإهدار لكرامة العلم وكرامة الآباء العظام الذين نحتوا هذا البناء من دمائهم، ثم جاء الخَلَف فضيعوا وهدموا ما بنى الآباء.

فالكتاب يغصُّ بالأخطاء التي لا يقع فيها الصغار ـ بَلْهَ الأستاذ المتمرس بجامعة بغداد – بحيث لا تقع عيناك على صفحة تدقِّق فيها إلا وجدت بها أخطاء بلا حدود، وقد كنتُ في قراءتي لهذا الجزء قد أحصيت كمًّا هائلًا، وكنت أنوي ذكر أمثلة مما استدركت عليه، حتى اطَّلعت على ذلك النقد المستفيض الذي نشره العلَّامة المحقق الدكتور/ إبراهيم السامرائي في مجلة معهد المخطوطات العربية عدد ربيع الآخر 1391 هـ = مايو 1971 م، ويشغل هذا النقد 85 صفحة من المجلة، أحصى فيها الناقد 288 موضعًا زلَّت فيها قدم المحقق، وهو رقم مخيف حقًّا في جزءٍ واحد من كتاب يُنتظر أن يخرج في سبعة أجزاء أو ثمانية تقريبًا، ومع ذلك فإنَّ الدكتور السامرائي لم يستوف أخطاء المحقق، ولو أنَّه رجع إلى المخطوطة لتضاعف هذا الرقم يقينًا.

وقد قام الدكتور خلوصي بالتعليق على هذا النقد في عدد نوفمبر عام 1973هـ من المجلة نفسها، فعزا بعض الأخطاء إلى المطبعة، والتمس العذر لنفسه بأنَّ نسخة قونية مليئة بالهوامش الغامضة وأخطاء النسخ ونقص الإعجام والتشكيل.[1]

وهو عذر أقبح من ذنب، لأنَّ دور المحقِّق هو إخراج نسخة سليمة بريئة من كل هذه العيوب الجارحة، أقرب ما تكون إلى النسخة التي كتبها المؤلف إن لم تكن هي، أما أن يخرج الكتاب محمَّلًا بعيوب وأخطاء الأولين والآخرين، فما هكذا يا سعد تورد الإبل.

فالكتاب خرج مثالًا لفساد المنهج وسوء التحقيق:

– **أما عن فساد المنهج:** فقد نشره تحت عنوان (ديوان أبي الطيب المُتنبِّي بشرح أبي الفتح عثمان ابن جنِّي المسمى الفَسْر)، وهذا العنوان يُشعر أنَّه ديوان للمتنبِّي كسائر نسخ الديوان الأخرى التي شرحها متقدمون ومتأخرون، وهذا يجعل مؤلف الكتاب وجهده فيه شيئًا ثانويًّا.[2]

---

(1) انظر: تعليق على نقد كتاب الفسر؛ مجلة معهد المخطوطات، ع19، نوفمبر 1973م، ص175.

(2) انظر: نقد الدكتور السامرائي؛ مجلة معهد المخطوطات، ع17، مايو 1971م، ص347.

كما أنَّه لم يُعرف صاحب الحاشية التي على الكتاب في المقدمة، ثم تعرَّف عليه في أثناء الكتاب على حين أنَّ اسمه مكتوب بخطٍّ واضح في نهاية الكتاب، وفى الورقة التي نشر صورتها.

ثم هو يكتب الحاشية مع الأصل حينًا وفى الهامش حينًا - كما سنبين إن شاء الله عند الحديث عن تلك الحاشية.[1]

- **وأما عن سوء الإخراج:** فإن أخطاءه ليست تُعدُّ ولا تحصى، وما استدركه عليه الدكتور السامرائي إنَّما هو غيضٌ من فيض، وحسبك أنَّني سأوازن لك بين عدة أسطر من مخطوطة الكتاب، وبين ما يقابلها من المطبوع، واحكم أنت على ما في المطبوعة، ففي شرح ابن جنِّي قول المُتنبِّي في كافور:

لا بِمَا تَبْتَنِى الحَوَاضِرُ فِي الرِّيفِ (م) وَمَا يَطَّبِى قُلُوبَ النِّسَاءِ

جاء في المطبوعة: (يَطَّبِى) يستميل مطالبًا: اطباه يطبيه ... نتنادى على الفوز بهذا البيت.[2]

وصواب العبارة كما في المخطوطة: (يطَّبى) يستميل، يقال: اطَّباه يَطَّبيه... تَبَادَى على كافور بهذا البيت.[3]

وفى الصفحة نفسها: السنا مقصور: السنّو.

والصواب: الضوء كما في المخطوطة.

فهذه ثلاثة أخطاء فاحشة في ثلاثة أسطر لم يستدرك عليه الدكتور السامرائي منها إلا الأخير فحسب الذي يفهمه كلّ شاد بعقله، ولو رجع إلى المخطوطة - كما قلت - لكان عدد الأخطاء في هذا الجزء ألفًا أو يزيد.

من ثَمَّ فإنَّني لا أتردد في نفي هذا التحقيق، وعدم الاعتداد به، بل أُراجع نصه فيه كلمة

---

(1) انظر ما سيأتي بهذا البحث؛ ص445، 446.

(2) الفسر: 1/ 114.

(3) شرح ديوان المُتنبِّي؛ لابن جنِّي، مخطوط بدار الكتب المصرية (1199 شعر تيمور) ق3.

كلمة، وأعرضه على ما نقل منه في الكتب الأخرى وأستعين بالمخطوطة إذا لزم الأمر، وأصوب في الهامش ما يعنّ من أخطاء بالمطبوعة، ولله الأمر من قبل ومن بعد.

*** أسباب تأليف الكتاب:**

لا شكَّ أنَّ معرفة سبب تأليف الكتاب تضع أيدينا على ذوق ابن جنّي وهل كان لغويًّا صرفًا أو كان ذوقًا فنيًّا؟ أو كان جامعًا بينهما؟ كما يلقي كثيرًا من الظلال والأضواء حول علاقة الشارح بالشاعر.

وكعادة كثير من مؤلفينا يذكر ابن جنّي: أنَّ سائلًا عزيزًا لا يُرَدُّ طلبُه قد سأله: أنْ يفسِّر معاني شعر المُتنبِّي، وأنْ يكشف عويص إعرابه، وأنْ يقيم الشواهد على غريبه.

فرأى إجابته إلى ذلك إذ إنَّه لا يستطيع مخالفته، وسواء أكان هذا السائل حقيقيًّا أم كان وهميًّا حيث أظن هذا المسلك صورة من صور التجريد لاذ بها المؤلفون بعدما استملحوها من الشعراء، فإنَّ هذا لا يكشف عن سر الاختيار.

لكن ابن جنّي لم يكتف بهذا التجريد، وإنما صرَّح بأسباب أخرى في مقدمته الضافية منها:

(1) تلك الصداقة المتينة والصحبة الحميمة بين الرجلين، والتي تحولت إلى حبٍّ غامر ومودة فياضة؛ حيث يقول: «ولما كان بيني وبينه من وكيد المودة، ومُسْتَحْصِد الشُّبْكة».[1]

(2) تلك القدرة الفنيَّة الفذة والإبداع الخارق الذي تمتع به المُتنبِّي، بحيث كان من الصعب - وربما لا يزال صعبًا - أن تقع العين على شاعر في فحولته، ولا غرو فقد عاش في عصر يمتلئ بالشعراء، لكنَّه كان كالشمس، وكانوا كالكواكب، إذا طَلعت لم يَبْدُ منهنَّ كوكب، يقول ابن جنّي: «وأنّي لم أر شاعرًا كان في معناه، ولا مُجْريًا إلى مداه، ولقد كان من الجدِّ فيما يعانيه، ولزوم طريقة أهل العلم فيها يقوله ويحكيه على أسدِّ وتيرة وأحسن سريرة...

---

(1) الفسر: 1/ 20.

فأما اختراعه للمعاني، وتغلغله فيها، واستنقاؤه لها، فما لا يدفعه إلَّا ضدّ، ولا يستحسن معاندته إلَّا نِدّ، وما أحسبني رأيت أحدًا يتناكر فضل هذا الرجل ردحًا من الزمان إلا وشاهدته بعد ذلك قد رجع عنه وعاد إلى تفضيله، وإذا ما تأملت هذا من أحوال هذه الطائفة وجدته كما ذكرت، وإنَّما ذلك لسموِّ مطالعه، وحلو مقاطعه، وقوة مادته، فإذا أعملت فيه مطايا الفكر، وأنَخْتَ له طرائق النظر، وطال البحث عنه، وتكرَّر التأمل له خرج على ذلك خروج المشرفيِّ على الصقال».[1]

(3) أنَّ المُتنبِّي كان كثير الخروج على المألوف، كثير التمرُّد على قواعد اللغة، حيث يحيط به أساطينها، وكأنَّما كان يستفزهم بذلك؛ ولا غرو فقد قال لابن جنِّي يومًا: «أتظنُّ أنَّ عنايتي بهذا الشعر مصروفة إلى من أمدحه به؟ ليس الأمر كذلك، لو كان لهم لكفاهم منه البيت، قلت (ابن جنِّي): فلمَنْ هي؟ قال: هي لك ولأشباهك».[2]

ومن هنا نعى عليه قوم خروجه على مألوف اللغة، وأرجفوا في قولهم بالحق طورًا وبالباطل أطوارًا، فأراد ابن جنِّي أن يدرأ كيدهم، ويدفعه في نحورهم، ويُسكت أصواتهم الزاعقة بالحجج المُفْحمة والبراهين المُلْجِمة؛ حيث يقول: «وإن كان في بعض ألفاظه تعسُّف عن القصد في صناعة الإعراب، من ارتكاب شاذ وحمل على نادره فعن غير جهل كان منه، ولا قصور عن اختيار الوجه الأعرف له، ومن هنا تشبَّث قوم لا دِرْيَة لهم بالعربية بأشياء من ظاهر لفظه؛ إذ لم تكن لهم خبرة بدخيلة أمره».[3]

(4) أنَّ الناس قد انقسموا إزاء المُتنبِّي إلى فريقين: فريق مُثْنٍ غاية الثناء، وفريق مزرٍ كل الإزراء... فأراد ابن جنِّي أنْ ينتصف له من ناقديه، لائذًا بأنَّ كل العظماء قد انقسم الناس إزاءهم، وبأنَّ جميع الفضلاء لم يسلموا من ألسنة الحاقدين وأسنَّة الحاسدين، ومن ذا الذي تُرْضى سجاياه كلها؛ يقول ابن جنِّي: «ومن ذا الذي يَسْلَم من قالة الناس وحسدهم، وهل

---

(1) الفسر: 1/ 20، 21.
(2) معجز أحمد: 4/ 350، وانظر: الفتح الوهبي؛ ص182.
(3) الفسر: 1/ 20، 21.

خلا الصدر الأعظم والجمهور الأفخم من أهل العلم وذوي الألباب والفهم، من هذه المثاقفة والمناقضة، والتعصب والتحزُّب على قديم الوقت وإلى زماننا هذا؟»[1].

وضرب أمثلة لذلك بما كان بين الخليل وخلف الأحمر، وبين سيبويه والكسائي، وبين المبرد وثعلب، وبين عبد الله بن إسحاق والفرزدق، وبين الأصمعيّ وأبى عبيدة، ثم قال: «فإذا كان الفضلاء وأولو الحنكة والبصائر يستجير بعضهم غضَّ بعض ونقصه والوضع منه، وجميعهم مع ذلك عندنا كالأنجم التي يُستضاء بنورهم، فكيف الآن مع إخلاق الأدب، ودروس مناره، وامِّحاء آثاره».[2]

وكأنَّه يلوِّح بأنَّه ليس وحيدًا في الإساءة، فمن ذا الذي ما ساء قط؟ ومن له الحسنى فقط؟ وإنْ كان وحيدًا في إبداعه فريدًا في فنِّه.

وهي أسباب كما نرى أكثرها فنيّ وأقلها لغويّ، وكأنَّ ابن جنِّي الناقد الفنِّيّ راقه هذا الإبداع الفنِّيّ الجديد، وساغ له هذا المنهج الشعريّ المبتكر فخفَّ إلى شرحه وبيان مشكله حتى لا يضلّ السائرون في فهم شعره، وإن كان الجميع سيظلون ساهرين مختصمين، ولا يزالون مختلفين.

* متى أَلَّف الكتاب؟

لم يُفْصِح ابن جنِّي عن تاريخ تأليفه كتاب الفَسْر، ولا يوجد لدينا في المصادر الأخرى ما يحدِّد لنا هذا التاريخ فيعصمنا من التيه في مجاهل التاريخ، فلا مناص - إذن - من الرجوع إلى القرائن التي تقرّب لنا هذا التاريخ فحسب.

ولذا ضرب النقاد صفحًا عن الحديث عن تحديد ذلك التاريخ - يقول بلاشير: «إنَّنا نجهل التاريخ الذي صمّم وألَّف فيه هذا الكتاب الهام (ويتألف من ثلاثة مجلدات أي ما يعادل ألف صفحة)، ويمكن الجزم فقط بأنه أُلِّف بعد وفاة المُتنبِّي، ورتِّبت القصائد فيه على

(1) الفسر: 1/ 26، 27، وكلمة (المثاقفة) وردت في المطبوعة (المنافقة) فتأمَّل؟!
(2) الفسر: 1/ 31.

حروف الهجاء»[1].

والدكتور محمد عبد الرحمن شعيب يقول: «إنَّ القرائن تتضافر على أنَّ شرح ابن جنِّي لديوان المُتنبِّي لم يتمّ إلا بعد وفاة الشاعر بمدَّة لا يعلم إلا الله مداها، وإن كانت أُسس هذه الدراسات ولبانتها الأولى والدعائم التي قامت عليها قد استقاها الرجل من الشاعر نفسه، وجمعها منه ومن إملائه في مجلسه كما صرَّح لنا ابن جنِّي بذلك».[2]

والباحث يرى أنَّ ابن جنِّي قد بدأ الشرح في أواخر حياة المُتنبِّي ثم أكمله بعد وفاة المُتنبِّي مباشرة، والذي يؤيد أنه بدأ فيه والمُتنبِّي حيٌّ ما جاء في الصبح المنبي: «وفي صفر سنة أربع وخمسين ورد على أبي الفضل بن العميد وهو بأرَّجان فحسن موقعه منه وأنشده:

بَادٍ هَوَاكَ صَبَرْتَ أَوْ لَمْ تَصْبِرَا وَبَكَاكَ إِنْ لَمْ يَجْرِ دَمْعُكَ أَوْ جَرَى

قيل: سئل أبو الطيب عن نصب تصبرا، فقال: سلوا الشارح - يعني ابن جنِّي»[3].

فإن صحَّت كلمة «الشارح»، ولم يكن شيء من التحريف قد أصابها خلال سبعة قرون بين التلفظ بها وبين البديعي (ت 1073 هـ)، كان معناه أنَّ المُتنبِّي قد اتخذ من ابن جنِّي شارحًا لديوانه، وناطقًا رسميًّا بلسانه، وعهد إليه بمهمة الرواية عنه، شعره وشرحه جميعًا، ويقوِّي هذا الفرض أنَّ هناك دلائل على أنَّ ابن جنِّي قد أنجز الشرح في مرحلة شبابه أو كهولته؛ من ذلك:

(1) أنَّ ابن وكيع التنيسي قد قرأ الكتاب واقتبس منه في كتابه (المنصف)، وعرَّض بمؤلِّفه، وقد ألَّف ابن وكيع كتابه بعد منتصف القرن الرابع بقليل،[4] فلا بدَّ أنْ يكون الشرح قد اكتمل قبل هذا التاريخ بمدة طويلة تكفي لاستنساخ نسخ عديدة منه، يصل بعضها إلى

(1) أبو الطيب المُتنبِّي؛ بلاشير، ص 388.
(2) المُتنبِّي بين ناقديه؛ ص41.
(3) الصبح المنبي؛ ص147.
(4) انظر الحديث عن تاريخ تأليف المنصف فيما سيأتي بهذا البحث؛ ص204.

مصر، ليقرأها ابن وكيع ويرد عليها في المنصف، ثم تصل نسخ المنصف إلى العراق ليؤلِّف ابن جنِّي كتابه (النقض على ابن وكيع في شعر المُتنبِّي وتخطئته).

(2) جاء في شرح ابن جنِّي لمشكل الحماسة: «وقد تقصَّيْت هذا في كتابي تفسير ديوان المُتنبِّي أيام سماحة الخلوة والشبيبة والاشتغال بمثله»،[1] وكأنَّه قد شرح ديوان المُتنبِّي وهو شابّ خالي الذهن هادئ البال من عناءات الشيخوخة المتعاقبة.

(3) أنَّ ابن جنِّي قد أشار إلى هذا الشرح في جُلِّ كتبه مثل: سر صناعة الإعراب[2]، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة[3]، والمحتسب[4]... مما يدل على أنَّه أُلِّف قبل هذه جميعًا، ولا يتأتَّى ذلك إلَّا وهو شابٌّ.

(4) أنَّ الشرح قد اشتمل على تدوين محاورات كثيرة بين ابن جنِّي والمُتنبِّي، نقل فيها الشارح حديث الشاعر بدقَّة، وكأني به يسجِّل تلك التفسيرات على نسخته من الديوان التي قرأها على الشاعر، ويسجِّل معها رؤاه في الديوان، فلما كثر هذا وذاك عنَّ له أن يجعل من نسخته شرحًا وافيًا يعتمد عليه كلُّ قرَّاء المُتنبِّي من بعده، فأتمَّ الشرح عقب وفاة الشاعر مباشرة.

* منهجه في هذا الكتاب:

لابن جنِّي منهج لاحِبٌ في شروحه جميعًا – سوف نتحدث عنه إن شاء الله – ولكن كلَّ شرح من شروحه تبدو عليه سمات معيَّنة تميزه عن غيره، وملامح هذا الكتاب تتجلَّى فيما يلي:

(1) **أنَّه رتَّب الديوان ترتيبًا هجائيًّا:** حيث سار بقوافيه على نَسَق حروف المعجم مُغْفلًا سير القصائد مع حياة الشاعر؛ حيث يقول: «وبمشيئة الله وعونه أورد ما أفسره من شعره منظومًا على الحروف المعجَّمة شيئًا فشيئًا، وأقدِّم من ذلك ما قاله في الأمير سيف الدولة –

(1) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة؛ ص285.
(2) انظر سر صناعة الإعراب: 1/ 228، 562.
(3) انظر التنبيه على شرح مشكلات الحماسة؛ ص43، 285.
(4) انظر المحتسب: 1/ 103، 113، 2/ 153.

رضى الله عنه –؛ إذ كان شاعره غير مدافع، وبه عُرِفَ، وهو الذي أشاد بذكره، ورفع من قدره، ونشر ما كان مطويًّا من أمره، وفيه جمهور شعره... وإنَّما بحول الله ومشيئته أقدِّم قافية الألف كما يجب، وأبدأ بالألف التي هي همزة قبل الألف التي هي مَدَّة».[1]

ولذا وجدناه يبدأ الديوان بهزيمته في سيف الدولة التي مطلعها:[2]

عَذْلُ العَوَاذِلِ حَوْلَ قَلْبِ التَّائِهِ وَهَوَى الأَحِبَّةِ مِنْهُ في سَوْدَائِهِ

ويختمه بيائيَّته في كافور:

أُرِيكَ الرِّضَا لَوْ أَخْفَتِ النَّفْسُ خَافِيا وَمَا أَنَا عَنْ نَفْسِي وَلا عَنْكَ رَاضِيَا

حتى إذا شرح آخر بيت منها قال: «تمَّ شعر أبي الطيب بأسره، والحمد لله حقَّ حمده وصلواته على سيدنا محمد النبيّ وعلى آله الطاهرين».[3]

هذا المنهج ابتدعه ابن جنِّي في شرح ديوان المُتنبِّي، واتَّبعه فيه كثيرٌ من الشُّرَّاح مثل: الخطيب التبريزي، وصاحب التبيان... على حين نجد آخرين ساروا على الترتيب التاريخي مثل: الواحدي، والمعرى، بادئين بشعر الصبا ومنتهين إلى آخر ما قال، فأيّ الترتيبين أراد الشاعر؟ وأيُّهما أفضل؟

زعم كثير من الباحثين أنَّ المُتنبِّي قد رتَّب ديوانه بنفسه ترتيبًا زمنيًّا.[4]

ولا شكَّ أنَّ الترتيب التاريخي أفضل، إذ يفيد في توثيق النصوص ومعرفة صحيحها من زائفها، ويرسم صورة واضحة لحياة الشاعر من خلال شعره، ويضع أمامنا خريطة شعرية مكتملة التضاريس لحياة الشاعر وحياة شعره معه، ويجنِّب المؤرِّخ كثيرًا من المزالق لأنَّه يسير على خطٍّ مرسوم، وطريق معلوم لا يحيد عن يَمْنَةً أو يَسْرَةً.

---

(1) الفسر: 1/ 32، 33.
(2) الفسر: 1/ 35.
(3) شرح ديوان المُتنبِّي؛ لابن جنِّي، (مخطوط) دار الكتب (36 أدب) ورقة 360.
(4) ذكرى أبي الطيب بعد ألف عام؛ ص22، المُتنبِّي بين ناقديه؛ ص32.

ولكنَّني أشكُّ كثيرًا في قيام الشاعر بهذا العمل، إذ لو فعله المُتنبِّي لكان ابن جنِّي أولى الناس باتِّباعه، وهو الذي قرأ الديوان على الشاعر، وهو الذي لا يجهل الفوائد التي ذُكرت جميعًا، والذي يدعوني إلى الشك في ذلك أنَّ شطرًا كبيرًا من حياة الشاعر غير واضح السمات ولا ظاهر القسمات، وهي الفترة التي سبقت اتصاله بسيف الدولة في تقديري، والتي قال عنها الثعالبي: «وكان قبل اتصاله بسيف الدولة يمدح القريب والغريب، ويصطاد ما بين الكَرْكَي والعندليب»[1]. وقد حدَّدها الدكتور عزام: بكل ما قاله في شعر الصبا إلى أن مدح الأمير الحسن ابن عبد الله ابن طُغْج بالرملة سنة 336 هـ[2].

وسواء أكان هذا أم ذاك فالذي لا شكَّ فيه أنَّ المُتنبِّي ما كان يتوقَّع في تلك الفترة أنْ يصل إلى هذا المجد الباسق، وأنْ يتغنَّى بشعره الركبان في كلِّ مكان، ولعلَّه لم يكن يحتفظ بكثير من شعره في تلك الفترة، بل لعله تعمَّد إسقاط كثير مما قال في هذه المدة، كما أنَّ الرواة لم يكونوا قد التفتوا إليه، ولا التفوُّا حوله، ليلتقطوا كلَّ ما تنبس به شفتاه.

ولا شكَّ أنَّ شعره في تلك الفترة الغائمة من حياته يُعَدُّ في غاية الأهمية بالنسبة لتاريخ حياة الشاعر من خلال شعره، ورصد تطور رؤيته الفنيَّة.

فلما وجد ابن جنِّي تلك الفترة مشوَّشة المعالم، يتناهب الضياع جانبًا غير قليل منها، ويُحيط الشك بكثير من أحداثها، رأى العُزوف عن بناء ديوان الشاعر على هذا الأساس الواهي، فاعتمد الترتيب الهجائي الذي يعصمه من التخبط، مع التسليم بأنَّ عقليته اللغويَّة التي أدمنت البحث في المعجمات قد زكَّت في عينه الترتيب الهجائي دون غيره.

(2) **أنَّه يذكر مناسبة جُلِّ القصائد؛** لأنَّ المناسبة تلقى بلا شكٍّ أضواءً كاشفةً حولها، وتعصم المتلقِّي من التيه في دروب الرمز والألغاز، إذ إنَّها تكشف عن كثير من الملابسات

---

(1) يتيمة الدهر: 1/ 45، الكَرْكَي: طائر أغبر اللون طويل العنق والرجلين [المعجم الوسيط: كرك، ص 784]، والعندليب: طائر أصغر من العصفور يصوت ألوانًا [اللسان: عندل: 4/ 3126].

(2) ذكرى أبي الطيب بعد ألف عام؛ ص27.

التاريخية التي نشأت القصيدة في ظلالها، وتضيء المساحة الجغرافية التي ترعرعت القصيدة في أرضها، وتجلي معالم الجو الذي استنشقت منه القصيدة هواءها، مما يجعل لها مذاقًا خاصًّا وعَرْفًا مميزًا لا تتم معرفته إلا بقراءة هذه الملابسات.

وقد أدرك ابن جنّي كلَّ ذلك ففصَّل المناسبة أحيانًا، كما في شرحه لقصيدة المُتنبِّي:

فَهِمْتُ الكِتَابَ أَبَرَّ الكُتَبْ فَسَمْعًا لأَمْرِ أَمِيرِ العَرَبْ

حيث يروي مُمَهِّدًا لها: «وورد المنشدون على سيف الدولة يذكرون إحاطة الدُّمُسْتق وجيوش النصرانية بطرسوس، واستسلام أهلها إن لم يُعَانوا ويُبَادَروا، وكان في بقيه علَّة عرضت له، فبرز للوقت وسار، وكان الدُّمُسْتق قد شحن الدروب التي بين الثغور والشام بالرجال، فلما بلغ الدُّمُسْتق خبره أفرج له عن سجناء منازلة طرسوس وولَّى على عقبه قافلًا إلى (بلده) لم يظفر بشيء، فكتب سيف الدولة إلى أبي الطيب يستدعيه، فأجابه في شوال سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة».[1]

ولا شك أنَّ ذكر المناسبة بهذا التفصيل يكشف عن زمن إنشائها، فهل توضع في السيفيَّات؛ لأنَّها في سيف الدولة، أو في العميديَّات؛ لأنَّها قيلت وهو عنده؟

كما تكشف عن نفسية المُتنبِّي المعذَّبة، التي لم يَرُقْ لها بلد، ولا طاب لها عيش عند مَلَك بعد فراق الأمير الحمداني، ألم يقل فيها:

وَمَا لاقَنِي بَلَدٌ بَعْدَكُمْ وَلا اعْتَضْتُ مِنْ رَبِّ نُعْمَايَ رَبُّ

وَمَنْ رَكِبَ الثَّوْرَ بَعْدَ الجَوَادِ أَنْكَرَ أَظْلافَهُ وَالغَبَبْ

وَمَا قِسْتُ كُلَّ مُلُوكِ البِلادِ فَدَعْ ذِكْرَ بَعْضٍ بِمَنْ في حَلَبْ؟

كما أنَّ المناسبة تجلِّي معاني عدة داخل القصيدة مثل: احتلال الدمستق بلاد الإسلام، مناداة أهل الثغور، مرض سيف الدولة، ركوبه رغم مرضه، فرار الدمستق، ناهيك عن ولاء المُتنبِّي لولِّي نعمته، وحنين كل منهما إلى الآخر.

---

(1) الفسر: 1/ 228، وكلمة (بلده) في المطبوع (بكره)، والتصويب من معجز أحمد: 2/ 592.

وقد سار ابن جنّي على هذا الدرب، مع الاقتصاد في أكثر الأحيان، وكأنَّه يترك القصيدة تتحدث عن نفسها، وتفضي بروحها بلسانها الفنّيّ الذي هو أبلغ من أيّ لسان آخر، وهو في هذا يخالف المعرِّي الذي لجأ الى التفصيل الشديد في جُلِّ القصائد، وإذا كان للإيجاز ميزة التلميح، وإعطاء القصيدة حقَّ التعريف بنفسها، فإنَّ القصيدة قد لا تُفهم إلا من خلال الشرح المستفيض الذي يعطي فائدة أدبيَّة ربما لا تُفهم دونه.

ففي قصيدة المُتنبِّي التي مدح بها محمد بن سيَّار بن مكرّم التميميّ، التي مطلعها:

ضُرُوبُ النَّاسِ عُشَّاقٌ ضُرُوبَا فَأَعْذَرُهُمْ أَشَفُّهُمُ حَبِيبَا

وفيها:

تَيَمَّمَنِي وَكِيلُكَ مَادِحًا لِي وَأَنْشَدَنِي مِنَ الشِّعْرِ الغَرِيبَا

فَآجَرَكَ الإلَهُ عَلَى عَلِيلٍ بَعَثْتَ إِلَى المَسِيحِ بِهِ طَبِيبَا

وَلَسْتُ بِمُنْكِرٍ مِنْكَ الهَدَايَا وَلَكِنْ زِدْتَنِي فِيهَا أَدِيبَا

اكتفى ابن جنّي بقوله: «وكان قد أنفذ إليه وكيلًا له يعرض أدبه».[1]

ولم يذكر ماهية ذلك الأدب، ولا شيئًا من هذا الشعر الغريب، وهذا شيء لا يحتاج إلى فهم، بل إلى خبر، وقد أغفله ابن جنّي وطواه عنا.

بينما نجد الواحدي يتحفنا بهذا الشعر الغريب الذي عجب منه المُتنبِّي؛ حيث يروي: سمعت الشيخ كريم بن الفضل، قال: سمعت والدي أبا بشر قاضي القضاة، قال: أنشدني أبو الحسين الشامي الملقب بالمشوّق، قال: كنت عند المُتنبِّي فجاءه هذا الوكيل فأنشده:

فُؤَادِدِي قَدِ انْصَدَعْ وَضِرْسِسِي قَدِ انْقَلَعْ

وَعَقْلِلِي لِلَيْلِلِي قَدِ انْهَوَى وَمَا رَجَعْ

يَا حُبَّ ظَبْيٍ غَنْجَجٍ كَالْبَدْرِ لِمَّا أَنْ طَلَعْ

(1) الفسر: 1/ 303، والأبيات الثلاثة محل الشاهد في: 1/ 326 وما بعدها.

رَأَيْتُــهُ في بَيْتِـــــهِ مِـنْ كُـوَّةٍ قَـدِ اطَّلَـعْ
فَقُلْتُ: تِهْ تِـهْ تِـهْ وَتِـهْ فَقَـالَ لِـي: مُرْ يا لُكَـعْ
هَاتِ قِطَـعْ ثُـمَّ قِطَـعْ ثُـمَّ قِطَـعْ ثُـمَّ قِطَـعْ
وَضَـعْ بِكَفَّـيَّ فِفِي حَتَّى أَدَعْكَـكْ بَعْضَعْ[1]

وهنا نتساءل: من الذي وضع هذه المقدمات التي تكشف مناسبة كل قصيدة؟

يقول الدكتور عبد الوهاب عزَّام عن شرح المعرِّي الذي أسرف في حشد هـذه المقـدمات: «وفيه تفصيل كثير من الحوادث التي قيلت فيها القصائد وكثير من الروايات يرجع إلى الشاعر نفسه، ولا أظنُّ القصص التي بالشرح من رواية أبى العلاء، ولكنَّها روايات أثبتـت في نـسخة الديوان التي شرحها».[2]

وهذا صحيح من حديث إنَّ المُتنبِّي قد عُنِيَ بشرح ديوانه خاصة في مصر وبغداد وشـيراز، وكأنِّي به يجلس مجلس الأستاذ، فيلقى عليه المريدون أسئلةٍ شتَّى حول شعره.

ولعل أول سؤال يمكن أن يوجَّه إليـه هـو: مـا مناسـبة القـصيدة؟ ومـا ملابـساتها؟ لأنَّ الإجابة عن هذا السؤال تميط أستارًا كثيفة من الغموض أمام من يجلـسون أمامـه مـن مريديـه ورواة ديوانه.

ولكن اعتقادي الجازم أنَّه لم يكن المصدر الوحيد لتلك المناسبات، والدليل على ذلـك: مـا ساقه الرواة في حديثهم عن قصيدته الآنفة الذِّكر:[3]

فَهِمْتُ الكِتَابَ أَبَـرَّ الكُتُـبْ فَسَمْعًـا لأَمْـرِ أَمِيـرِ العَـرَبْ

فالمتنبِّي لم يكن بحلب وقتئـذ، فخـبر مـرض سـيف الدولـة وأخبـار المعركـة وانـسحاب الدُّمُسْتق.... كل هذا ليس من قول المُتنبِّي، وإنَّما مصدره الرواة الذين عاينوا ذلك بحلب.

---

(1) شرح الواحدي؛ ص296، ونقلها صاحب التبيان: 1/ 145.
(2) ذكرى أبى الطيب بعد ألف عام؛ ص12.
(3) الفسر: 1/ 228.

ومن ثَمَّ يمكن القول بأنَّ لمناسبات القصائد مصدرين رئيسيْن هما: الشاعر نفسه، والرواة الذين عاينوا تلك الحوادث فوصفوا ما رأوا.

(3) **التفاوت في معالجة النصوص:** لم يَسِرْ ابن جنّي في فَسْرِه على طريقٍ واحد من الإيجاز أو الإطناب، وإنَّما جاء شرحه طرائق متنوعة، فتارةً يميل إلى الإشارة الخاطفة، وحينًا يجنح إلى الاستطراد المُسْهَب الذي يفوق الاحتمال.

ففي مقام الإيجاز قد تأتي القصيدة لا يفسِّر فيها إلا أبياتًا محدودة تفسيرًا لا يشفي من علَّة، ولا يسقى من غُلَّة، ففي قصيدة المُتنبِّي التي قالها في سيف الدولة عندما أوقع ببنى كلاب التي مطلعها:[1]

بِغَيْرِكَ رَاعِيًا عَبِثَ الذِّئَابُ وَغَيْرِكَ صَارِمًا ثَلِمَ الضِّرَابُ

ترك فيها تسعة أبيات دون أن يفسِّرها بكلمة واحدة، ولا يقال إنَّها أبيات سهلة تفسِّر نفسها، فما أظنُّ أنَّ هذا القول مقبول في حقِّ المُتنبِّي الذي نام ملء جفونه عن شوارد شعره، ويسهر الخلق جراها ويختصم.

وفي مقام الإطناب نراه يسرف في التفسير، ويستطرد إلى أمور وراء الشعر؛ من مسائل نحويَّة، واشتقاقات صرفيَّة، ومترادفات لغويَّة، حتى إنَّ البيت الواحد يستغرق عدَّة صفحات، كما فعل مع أول بيت في الديوان:[2]

عَذْلُ العَوَاذِلِ حَوْلَ قَلْبِ التَّائِهِ وَهَوَى الأَحِبَّةِ مِنْهُ في سَوْدَائِهِ

فقد تحدَّث عن العذل وماهيته، واشتقاقه ومرادفاته، ومعنى التائه، وحقيقة سوداء القلب، وهل البيت مصرع أو لا؟ مع الاحتشاد للشواهد الكثيرة على كل قضيَّة يثيرها، حتى استغرق الحديث عند البيت أكثر من أربع صفحات من المطبوع.

---

(1) الفسر: 1/ 190 وما بعدها.

(2) الفسر: 1/ 35 وما بعدها.

ولا شك أنَّ الإيجاز في موطنه مقبول، والإطناب إذا استدعاه الحال واقتضاه المقام مقبول كذلك؛ فقد سأل المُفَضَّل الضبيّ أعرابيًّا عن البلاغة فقال: «الإيجاز في غير عجز، والإطناب في غير خطل».[1]

ولكنَّنا لا نجد ابن جنِّي يلتزم بمنهج مقبول في إيجازه وإطنابه، إذ لم يرسم لنفسه طريقًا لاحِبًا يترسَّم معالمه في الديوان كله، بأنْ يذكر المفردات أولًا، ثم المعنى العام، ثم من أين أخذه، ثم من الذي تناوله من بعده، لكنَّه لم يفعل، ولذا طالما اتهمه خصومه ساعة الإيجاز بأنَّه يتهرب من معالجة المعنى، خاصة الواحدي الذي أكثر من قوله: «لم يعرف ابن جنِّي البيت فلم يفسره».[2]

بالإضافة إلى أنَّه قد يعمد ساعة الإطناب إلى أمور واضحة يفسِّرها ويستدل عليها بالشواهد التي كنا وكان البيت في غنًى عنها، ففي شرحه قول المُتنبِّي:

يَعَافُ خِيَامَ الرَّيْطِ فِي غَزَوَاتِهِ فَمَا خَيْمُهُ إِلَّا غُبَارَ حُرُوبِ

رأيناه يفسِّر لنا «يعاف»، و«الريط»، ثم يقول عن الخيام – تلك التي يعرفها الصبيان والنساء المخدَّرات –: «الخيام: جمع خيمة وكذلك الخَيْم، قال جرير:

مَتَى كَانَ الخِيَامُ بِذِي طُلُوحٍ سُقِيتَ الغَيْثَ أَيَّتُهَا الخِيَامُ

وقال آخر:

حَيِّ نَجْدًا وَمَنْ بِأَكْنَافِ نَجْدِ وَالخِيَامَ التي بِهَا طَالَ عَهْدِي»[3]

فليت شعري هل تحتاج الخيام إلى هذه الشواهد التي يريد الاستدلال على فصاحة الكلمة التي لم ينكرها أحد، ووردت في القرآن الكريم وفى الحديث النبويّ، وعلى لسان كل ناطق بالعربية، ولو أنَّ الشواهد كانت على كلمة (خَيْم) لكانت مقبولة إلى حدٍّ ما لأنَّ هذا الجمع

---

(1) البيان والتبيين: 1/ 97.

(2) شرح الواحدي؛ ص111.

(3) الفسر: 1/ 151، 152، وبيت جرير في ديوانه: 1/ 278.

أغرب من الجمع الأول (الخيام)، فهذا هو الذي دعا كثيرًا ممن نقدوه إلى اتهامه بالاستطراد المملّ، والخروج في شرحه عن عالم الشعر إلى عالم اللغة الذي ينتسب إليه، فكأنَّ الإيجاز في غير موضعه، والإطناب في غير موضعه كليهما فتح عليه بابًا من نار النقد، وتلك عاقبة ترك القصد هنا وهناك، فكلا طرفيْ قاصد الأمور ذميم.

(4) **الدفاع عن المُتنبِّي:** كان المُتنبِّي جسورًا بكل ما تحمله كلمة الجسارة من معانٍ، جسورًا على اللغة نحوًا وصرفًا وعروضًا، جسورًا على المعاني، جسورًا على ممدوحيه، يقتحم المعنى غير هيَّاب ولا مبال بنقيق الضفادع من حوله، ومن ثَمَّ دَقَّ علماء اللغة المحافظون طبول الاستنكار، وأصدروا بيانات الشجب والإدانة لهذا الاعتداء على مقرراتهم المقدسة، وسوَّدوا سطور هذا الجحيم النقديّ بالحق طورًا وبالباطل أطوارًا.

ومن ثَمَّ حاول ابن جنِّي أنْ ينصر خليله في هذه المعركة المُحْتدمة، وأن يدفع عنه بعض ما تجنّى فيه الخصوم عليه؛ يقول الدكتور محمد مندور: «والواقع أنَّ شرح ابن جنِّي لم يكن مجرد شرح، بل فيه كما قلنا دفاع عن الشاعر».[1]

وهذا صحيح من حيث إنَّ ابن جنِّي قد أعلن ذلك في مقدمة كتابه؛ حيث يقول: «وإنْ كان في بعض ألفاظه تعسُّف عن القصد في صناعة الإعراب من ارتكاب شاذ، وحمل على نادره، فعن غير جهلٍ كان منه، ولا قصور عن اختيار الوجه الأعرف له، ومن هنا تشبَّث قوم لا دِرْية لهم بالعربية بأشياء من ظاهر لفظه، إذ لم تكن لهم خبرة بدخيلة أمره».[2]

وكأنَّ ابن جنِّي يضع يده بهذه العبارات على شفة الجرح، ذلك أنَّ كثيرًا من نقَّاد المُتنبِّي إنَّما فوَّقوا سهامهم وراشوها لتصيُّدِ المُتنبِّي من ناحية اللغة، وقد شاء الله أنْ يكون ذلك النحويّ البارع صديقًا للمتنبِّي ليدافع عنه بجسارة، فمتى زلَّت قدم المُتنبِّي آوى إليه، ومتى آوى إليه فقد آوى إلى ركنٍ شديد.

---

(1) النقد المنهجي عند العرب؛ ص233.
(2) الفسر: 1/ 20، 21.

وقد رفع ابن جنّي مبدأ درء الحدود بالشبهات، محاولًا أنْ يجد لخليله مخرجًا من كل زلّة وقع فيها من جهة اللغة، ففي قول المُتنبِّي:

تَسَلَّ بِفِكْرٍ في أَبَيْكَ فَإِنَّمَا بَكَيْتَ فَكَانَ الضِّحْكُ بَعْدَ قَرِيبِ

نلاحظ أنَّه حذف الواو من (أبويك) فقال: (أَبَيْك)، لكنَّ ابن جنّي يحاول الدفاع عنه فيقول: وهي لغة معروفة، تقول العرب: (أب، وأبان، وأَبَيْن، وأَبَوْن). ثم ساق على ذلك عشرة شواهد تؤكد شيوع هذه اللغة على ألسنة العرب الفصحاء.[1]

وفى قول المُتنبِّي يمدح عليَّ بن منصور الحاجب:

بِأَبِي الشُّمُوسُ الجَانِحَاتِ غَوَارِبَا اللَّابِسَاتِ مِنَ الحَرِيرِ جَلابِبَا

نلاحظ أنَّ المُتنبِّي جمع جلباب على جلابب، والقياس أنْ يجمع على جلابيب، فردَّ ابن جنّي بأنَّ العرب تحذف الياء اختصارًا لضرورة الشعر، ثم ساق ستة شواهد شعرية؛ ثلاثة منها من كتاب سيبويه تؤكد صحة هذا الاستعمال.[2]

وفى قول المُتنبِّي في مدح كافور:

أَفْدِي ظِبَاءَ فَلاةٍ مَا عَرَفْنَ بِهَا مَضْغَ الكَلامِ وَلا صَبْغَ الحَوَاجِيبِ

نلاحظ أنَّ حاجب يجمع على حواجب قياسًا، لكنَّ المُتنبِّي يجمعها على حواجيب، فردَّ ابن جنّي بأنَّ تلك الياء إنَّما هي إشباع لكسرة الجيم، ثم أورد ثمانية شواهد تؤيِّد صحة هذا المطل للحركة حتى يتولَّد عنها حرف المد.[3]

ولم يكتف ابن جنّي بصدِّ الهجمات على جبهة اللغة، بل رَدَّ عنه كثيرًا من الانتقادات المعنويَّة؛ ففي قول المُتنبِّي:

بَكَيْتُ عَلَى الأَطْلالِ إِنْ لَمْ أَقِفْ بِهَا وُقُوفَ شَحِيحٍ ضَاعَ في التُّرْبِ خَاتَمُهُ[1]

(1) الفسر: 1/ 152 وما بعدها.
(2) الفسر: 1/ 272.
(3) الفسر: 1/ 362 وما بعدها، وانظر أمثله أخرى في 1/ 159.

قال ابن جنّي: «طعن بعضهم في عجز هذا البيت فقال: ليس (عجزه) في جزالة صدره، ولا في وقوف الشحيح على طلب خاتمه بمبالغه يضرب بها المثل، فأمَّا اللفظ فليس ببدع، بل تقدم بنظيره فحول الشعراء، فأولهم امرؤ القيس في قوله:

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الهُمُومِ لِيَبْتَلِي[2]

فليت شعري أين لفظ أول هذا البيت من لفظ آخره؟ ومثله كثير، وأمَّا ذهابهم إلى نقصان المعنى، وأنَّ وقوف الشحيح على طلب خاتمه ليس مما (يتناهى) في ضرب المثل به فتساقط أيضًا، لأنَّ الله سبحانه وتعالى لا يُقاس به شيء؛ يقول في مُحكم تنزيله: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ﴾ [النور:35]، فليت شعري هل يبلغ من ضوء الكوَّة التي فيها مصباح أنْ يفي بنور الله تعالى؟ ولكنَّ العرب كما تبالغ في وصف الشيء وتجاوز به الحد، فقد تقصد أيضًا فيه وتستعمل المقاربة، وقد جاء مثل ذلك في الشعر الفصيح؛ قال الراجز:

فَهُنَّ حَيْرَى كَمُضِلَّاتِ الخَدَمْ[3]

جمع خدمة وهي الخَلْخَال».[4]

قلتُ: لعلَّ ابن جنّي قد استوحى هذا الرد من أبى تمام الذي نعى عليه الكندي قوله في مدح أحمد بن المعتصم:

إِقْدَامُ عَمْرٍو في سَمَاحَةِ حَاتَمٍ في حِلْمِ أَحْنَفَ في ذَكَاءِ إِيَاسِ

قائلًا له: الأمير أكبر في كلِّ شيء ممن شبَّهته به، فردَّ قائلًا:

لا تُنْكِرُوا ضَرْبِي لَهُ مَنْ دُونَهُ مَثَلًا شَرُودًا في النَّدَى وَالبَاسِ

---

(1) الرواية الشائعة للبيت (بليت بلى الأطلال...)؛ الديوان، ص244، التبيان: 3/ 328، شرح الواحدي؛ ص374، معجز أحمد 3/ 16.

(2) ديوان امرئ القيس؛ ص18.

(3) هو لجرير في ديوانه: 1/ 512 برواية (فهن بحثا...).

(4) الفسر؛ المخطوط ق 268 دون شرح، والنص في تفسير أبيات المعاني ص226، 227، وهو في التبيان: 3/ 328 مختصرًا، وكلمة (عجزه) وردت في المطبوع (لفظه)، و(يتناهى) جاءت (يتباهى) فتأمَّله!

فَاللهُ قَدْ ضَرَبَ الأَقَلَّ لِنُــورِهِ مَثَلًا مِنَ المِشْكَاةِ وَالنِّبْرَاسِ[1]

وردُّ ابن جنّي لا شكَّ ردٌّ جيد، ولكنْ أفضل منه ذلك الرد الرائع الذي أورده القاضي الجرجاني داحضًا هذه الشبهة؛ حيث يقول: «فإذا قال الشاعر وهو يريد إطالة وقوفه: إنِّي أقف وقوف شحيح ضاع خاتمه... لم يرد التسوية بين الوقوفين في القدر والزمان والصورة، وإنَّما يريد لأقفنَّ وقوفًا زائدًا على القدر المعتاد، خارجًا عن حدّ الاعتدال، كما أنَّ وقوف الشحيح يزيد على ما يعرف في أمثاله، وعلى ما جرت به العادة في أضرابه، وإنما هو كقول الشاعر:

رُبَّ لَيْلٍ أَمَدَّ مِنْ نَفَسِ العَاشِقِ (م) طُولًا قَطَعْتُــهُ بِـانْتِحَــابِ

ونحن نعلم أنَّ العاشق بالغًا ما بلغ لا يمتدُّ نفسه امتداد أقصر أجزاء الليل، وأنَّ الساعة الواحدة من ساعاته لا تنقضي إلا عن أنفاس لا تُحْصَى كائنة ما كانت في امتدادها وطولها، وإنَّما مراد الشاعر أنَّ الليل زائد في الطول على مقادير الليالي كزيادة نفس العاشق على الأنفاس».[2]

وليس معنى هذا الدفاع المستميت أنَّ ابن جنّي حاول أنْ يبدِّل بمهارته الساحرة سيئات المُتنبِّي حسنات، فالمُتنبِّي بَشَرٌ ليس معصومًا، بل له زلَّات بكل تأكيد لا لعًا لها، فلو ردَّها ابن جنّي لكان مُهينًا للعلم، مُضِيعًا لكرامته، مُلْبسًا الحق بالباطل، وإنَّما كان دفاعه محصورًا في نطاق درء الحدود بالشُّبهات، عندما يعنُّ له وجه صحيح وحجَّةٌ بليغة، أمَّا أن يلوي عُنق الأدلة من أجل الدفاع عن المُتنبِّي بالباطل؛ فتلك سوأة علميَّة وخُلقيَّة، نحسب ابن جنّي أبعد الناس عنها، وهو الذي رفع شعار: الحقُّ أحقَّ أن يتبع، أينما حَلَّ وصقع.

ولذا وجدناه يردُّ عليه في قوَّة عندما لا يجدُ له مخرجًا، ففي قول المُتنبِّي في عزائه سيف الدولة عن فقد عبده «يماك»:

وَكَمْ لَكَ جَدًّا لَمْ تَرَ العَيْنُ وَجْهَهُ فَلَمْ تَجْرِ في آثَارِهِ بِغُرُوبِ

(1) ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي: 2/ 250.
(2) الوساطة بين المُتنبِّي وخصومه؛ ص471، 472، وقد نقله المعرِّي في معجز أحمد: 3/ 16.

يقول ابن جنّي: «إذا لم يُعايَنْ الشيءُ لم يُعتدَّ به في أكثر الأحوال، ولذا ينبغي أن تتسلى عن «يماك»؛ لأنَّه قد غاب عن عينك، كما لم تحزن لأجدادك الماضين الذين لم ترهم... ثم قال: هذا المعنى مدخول؛ لأنَّ أولئك الأجداد لم يرهم، وهذا قد رآه ثم فقده، فبطُل التمثيل بهم، والمثل الذي ضربه في البيت صحيح، قال الهُذَليّ:

عَلَى أَنَّهَا تَعْفُو الكُلُومُ وَإِنَّمَا نُوَكَّلُ بِالأَدْنَى وَإِنَّ جَلَّ مَا يَمْضِي[1]

إلَّا أنَّه لا يُشبه حال سيف الدولة في أمر «يماك»، وذلك أنَّه قد رأى يماك وعاينه عمرًا من الأعمار، فكأنَّ المثل خرج على غير الحال التي سيف الدولة عليها، ويجري مجرى المغالطة له.[2]

هنا لم يتردَّد ابن جنّي في بيان وجه فساد المعنى، وما انطوى عليه المثل من مغالطة.

وهنا أقول: إنَّ المُتنبِّي تعمَّد هذه المغالطة من أجل تطييب نفس سيف الدولة التي هدَّها الحزن على فَقْدِ «يماك»، كما يعمد المرء إلى كثير من التحايل عند تسلية مصاب بِفَقْدِ عزيز عليه.

والخلاصة: أنَّ ابن جنّي أراد أنْ يردَّ تمحُّلَ الخصوم مستندًا إلى ركنٍ شديد من شواهد اللغة التي اعتمد عليها كلَّ الاعتماد، أمَّا إذا وجد المُتنبِّي مجافيًا لقاعدة مُسَلَّمة لا مجال للطعن فيها، أو مخالفًا للذوق السليم، فإنَّه لا يتردد في نقده، ولا يحاول لِيَّ عُنق الأدلة، لأنَّه منهج كان ابن جنّي أبعد الناس عنه خُلقًا وعلمًا.

(2) الشرح الصغير

* عنوان الكتاب:

جاء في إجازة ابن جنّي لأحد تلاميذه؛ تلك التي تضمَّنت جُلَّ مُصنَّفاته: «وكتابي في تفسير ديوان المُتنبِّي الكبير وهو ألف ورقة ونيف، وكتابي في تفسير معاني هذا الديوان وحجمه مائة وخمسون ورقة».[3]

---

(1) البيت لأبي خراش الهذلي، وهو في شرح أشعار الهذليين: 3/ 1230 برواية (بلى إنَّها...).
(2) الفسر: 1/ 157، 158.
(3) معجم الأدباء: 3/ 478.

والملاحظ على العابرة أنَّه لم يذكر فيها اسم أيٍّ من الكتابين، وإنَّما أبان عن مضمونها؛ فالأول في تفسير الديوان برمَّته، والثاني في تفسير أبيات المعاني من هذا الديوان.

وقد سمَّى هذا الكتاب غير واحد من المترجمين كتاب «معانى أبيات المُتنبِّي»؛[1] وهى تسمية صحيحة يؤيدها نصُّ ابن جنِّي، وتطابق محتوى الكتاب.

غير إنَّنا فوجئنا بالدكتور محسن غياض ينشر الكتاب في بغداد عام 1973م تحت اسمٍ غريب لم تقع عيني عليه في كتاب لمتأخِّر أو متقدِّم وهو: (الفتح الوهبي على مشكلات المُتنبِّي)؛ حيث وجد الكتاب ضمن مجموع بمكتبة الحرم المكيّ تحت رقم (255)، يحوى أربعة كتب؛ تدور جميعًا حول شعر المُتنبِّي، ووجد هذا الكتاب بهذا الاسم فاعتمده، وظل يبحث له عن أصل فلم يجد إلا تسمية كتاب ابن فُورَّجة؛ الذي ردّ فيه على ابن جنِّي وهو (الفتح على أبى الفتح)، وذكر أنَّ اسم الكتاب حقًّا هو (الفتح على فتح أبى الفتح)، بل نشره في المورد تحت هذا الاسم، معتمدًا على ما جاء في كشف الظنون، وبذا يكون اسم كتابنا هذا (الفتح...)، وجعل يترحَّم على الشيخ حاجي خليفة؛ الذي أزال الغمة، وكشف الظلمة، وأزال الحجاب، وجلا الغشاوة.[2]

وفى هذا الكلام وتلك التسمية من التخبُّط ما يلي:

(1) أنَّ حاجى خليفة متأخِّر؛ إذ توفى عام 1068 هـ، فهو ناقل بلا شكّ من سابق ولم نجد له سابقًا ذكر هذه التسمية الغريبة، مما يجزم بوقوعه في التصحيف أو التحريف، ولا غرو فقد غيَّر اسم الفَسْر إلى الصبر كما رأينا من قبل.

(2) أنَّ نص عبارة كشف الظنون هو: «الفتح على (فتح) أبى الفتح بن جنِّي لابن فُورَّجة محمد بن حمد النحويّ».[3]

---

(1) انظر: الفهرست، ص128، الصبح المُنْبي؛ ص269، هدية العارفين: 5/ 652.

(2) انظر: الفتح الوهبي على مشكلات المُتنبِّي؛ مقدمة المحقق، ص8، 9.

(3) كشف الظنون: 2/ 1233، منشورات مكتبة المثنى ببغداد، وهي الطبعة التي رجع إليها المحقق.

وقد وضع الناشر كلمة (فتح) بين قوسين إشعارًا بأنَّها زائدة.

وأقول: يحتمل أنَّ كلمة (أبى) سقطت مع أداة التعريف قبل كلمة فتح التي وُضعت بين قوسين، وكأنه قال الفتح على أبى الفتح، ثم أراد أن يفسِّر من أبو الفتح هذا؟ فقال: أبى الفتح ابن جنِّي.

(3) أنَّ كتاب ابن فُورَّجة ليس ردًّا على هذا الكتاب، بل هو رد على آراء ابن جنِّي عمومًا، وعلى آراء غيره ممن تناولوا مشكلات شعر المُتنبِّي، ففيه عشرات المواضع التي ردَّ فيها على آراءٍ ليست في الفَسْر الصغير بل في الكبير، بل إنَّني أشك كلَّ الشك في صحة تسمية كتاب ابن فورجة، كما سأُبين في الحديث عنه إن شاء الله.[1]

وفى تقديري أنَّ ناسخ الكتاب الذي كتبه عام (1063 هـ) وهو متأخِّر جدًّا وقع أسير السَّجع الذي ساد في هذا العصر من عصور الانحطاط الأدبيّ، فاخترع تلك التسمية المسجوعة التي لم يرد بها أثر، ولم يقل بها بشر.

ومن ثَمَّ فلا بد من إعادة النظر في عنوان الكتاب على ضوء هذه الرؤية، بل إعادة النظر في تحقيقه الذي يشتمل عدد غير قليل من الأخطاء التي يبرأ منها علم التحقيق[2].

* تاريخ تأليفه:

لعلَّ أول سؤال يجابهنا في هذا المقام: أيهما أسبق الفَسْر الكبير أَم الفَسْر الصغير؟ يقول عبد الكريم الدجيلي؛ محقق كتاب (الفتح على أبى الفتح) في هامش إحدى صفحات الكتاب: «لأبى الفتح عثمان بن جنِّي كتابان: الفَسْر الصغير والفسر الكبير - ويقصد أبو الفتح هنا الفَسْر الصغير؛ إذ هي منتخبات من أبيات المعاني الغامضة، وقد ألَّفه قبل الفَسْر الكبير على أكثر الاحتمالات»[3].

---

(1) انظر ما سيأتي في هذا البحث؛ ص496-501.

(2) انظر ما استدركه الدكتور صفاء خلوصي عليه في مقال: تعليقات على تحقيق مخطوطة الفتح الوهبي على مشكلات المُتنبِّي - مجلة معهد المخطوطات - م2، ع1، سنة 1974م، ص159: 165.

(3) الفتح على أبى الفتح؛ ص39 هامش (8).

وهذا وَهْمٌ كبير؛ إذ لم يكلِّف المحقق نفسه الرجوع إلى الفَسْر الصغير الذي يتحدث عنه، والذى ظهر قبل كتابه هذا، وفى بلده، ولعلَّه كان بين يديه، ليقرأ مقدمته التي تدحض هذا الكلام دحضًا؛ حيث يقول مبيِّنًا اختصاص كتابه بأبيات المعاني وحدها لئلا تدعو الحال مع التماس هذه الأبيات إلى استقراء جميع تفسير هذا الديوان الحاصل في الخزانة دامت معمورة بعزِّه، واجتنبت أيضًا الإطالة بشواهد لغتها، وبسط القول على ما يُعرض من ملتبس إعرابها، وغير ذلك مما صورته صورتها بما انطوى عليه كتابي الكبير الذي فرطت آنفًا ذكره... ثم يقول: وأنا أذكر هذه الأبيات منسوقة على حروف المعجم حسبما نظمتها عليه في الكتاب الذي اغترقت فيه تفسير شعره»[1].

وهو كلام يوضِّح - بما لا يدع مجالاً للشك - أنَّه ألَّف الفَسْر الكبير أولاً، ثم عنَّ له أو طُلب منه الحديث عن مشكلات شعر المُتنبِّي - وما أكثرها - فخصَّها بهذا الكتاب، ولذا وجدناه يُحيل على الفَسْر الكبير في مواطن كثيرة[2] حتى لا يضطر إلى إعادة القول في فسره الصغير.

لكن متى ألَّف الكتاب؟

في صدر الكتاب نجد ابن جنِّي يذكر أنَّه ألَّف كتابه هذا بناءً على طلبٍ من أميرٍ أو صاحب دولة؛ حيث يقول: «أطال الله بقاء سيدنا الأستاذ الجليل محفوفًا بالمحاسن مَحْبُوًّا بالميامن، مقبوضة عنه أيدى الغِيَر... انتهيت أيَّد الله سيدنا المطاوع أمره، والمتمثل محدوده ورسمه في استخلاص أبيات المعاني»[3]. وقد نعته بأوصاف كثيرة تُوحي بأنَّه كان صاحب دولة، ولكنَّه لم يفصح عن اسمه.

فلما تجرَّد أبو القاسم الأصفهاني للرد على هذا الكتاب، وضع أيدينا على اسمه ؛ حيث ذكر

(1) انظر: الفتح الوهبي؛ ص25، 26 وغيرها.
(2) الفتح الوهبي؛ ص46، 73، 102.
(3) الفتح الوهبي؛ ص25.

أنَّ ذلك الطالب إنَّما هو بعض أنشاء خدمة بهاء الدولة البويهي وأغْذِياء نعمته[1]، وكأنَّ تأليفه الكتاب إنَّما جاء بأمره، وهو مطاع أيام ملكه، والتاريخ يحدِّثنا أنَّ بهاء الدولة البويهي تولَّى سنة 379 هـ بعد أن تُوفِّي والده شرف الدولة بن عضد الدولة بن بويه، فخلع عليه الخليفة الطائع[2].

وإذا كان ابن جنِّي قد ذكر هذا الكتاب في إجازته التي كتبها عام 384 هـ؛ فإن معنى ذلك أنَّ الكتاب أُلِّف بين عاميْ 379 - 384هـ.

وهذا يوافق تأخُّره عن الفَسْر- كما سبق -، ويؤيده أنَّه لم يذكره في ثَبَت كتبه الذي ضمَّنه كتابه (الخاطريَّات)[3]؛ ذلك الثَبَت الذي حوى تسعة وعشرين مؤلَّفًا لابن جنِّي، مما يدل على تأخره؛ كالمحتسب الذي لم يرد بالخاطريَّات أيضًا، وكأنَّه إنَّما ألَّفهما في آخر حياته بعد كتابه الخاطريات.

ويؤكِّد ذلك أنَّ عبارات ابن جنِّي في مقدمة الكتاب تُوحى بالشيخوخة والتعب؛ حيث يقول: «وإن كنتُ عن هذا الشأن في مثل هذا الوقت معتاق الفكرة، مثمود النظر والرؤية، جامح الإقبال عليه رَيِّضه، مسفوه الرأي بالخدمة الشريفة مسترضَّه، فلا تعريج على فهمٍ إلَّا مُهَل التعريس، ولا درس للعلم الذي أنمي إليه إلَّا خلس التدريس، فالحال إذ كما قال:

أَجِدَّكَ لَوْ شيء أَتَانَا رَسُولُهُ سِوَاكَ وَلَكِنْ لَمْ نَجِدْ لَكَ مَدْفَعَا»[4]

---

(1) الواضح في مشكلات شعر المُتنبِّي؛ ص5.

(2) انظر: البداية والنهاية: 1/ 328، تاريخ الخلفاء؛ ص 473.

(3) انظر: الخاطريات، ص64، 65.

(4) الفتح الوهبي؛ ص26. والبيت الذي استشهد به لامرئ القيس في ديوانه ص242. معتاق الفكرة: مصروفها ومحبوسها، مثمود النظر والرؤية: مستنزف التفكير؛ من قولهم: رجل مثمود؛ إذا أُلِحَّ عليه في السؤال فأعطى حتى نفد ما عنده، ريِّض: غير محكم التدبير، مسفوه الوقت: منشغل، مسترضُّه: ملازم لخدمته فلا أبرح حضرته.

وهي لغة تُشعر بأنَّ الرجل قد طعن في السن، حيث كان وقت تأليف الكتاب في سنّ الثمانين التي تحوج السمع إلى ترجمان.

*** أسباب تأليفه:**

قد يكون طلب بعض أغْذياء خدمة بهاء الدولة البويهي دافعًا لابن جنِّي على الإقبال على هذا العمل الشاق، على الرغم من أنَّه معتاق الفكرة مثمود النظر والرؤية، وقد لا يكون ثمة طلب لِمَا نعهده في المؤلفين القدماء؛ من حديثٍ عن سؤال أمير أو طلب كبير لا يُرَدّ طلبه يستحثهم فيه على إنجاز الكتاب، وكأنَّ المؤلف قد جرد من نفسه أميرًا يسأل فيكون هو السائل والمسئول في آنٍ معًا.

ولا أجد عندي تفسيرًا لهذه الظاهرة إلَّا الإشعار بعزة العلم وكرامة الفكر، وأنَّ العالِمَ دومًا في موقع المطلوب لا الطالب؛ الذي يسعى إليه الملوك سائلين، لا ذلك الصعلوك الواقف يتسوَّل على أبواب الملوك.

فإذا تخطَّينا هذه اللمحة المكررة لاح لنا أنَّ ابن جنِّي كان يرمي من وراء كتابه إلى تحقيق هدفين غاليين؛ هما:

(1) أنَّه رأى حُظْوة المُتنبِّي على الرغم من وفاته، وعاين الناس يسهرون حول شعره، ويختصمون حول قصيده، ورأى مرارة العراك حول الرجل الذي يقف كالعود يزيده الإحراق طِيبًا، ورأى كثيرًا من الناس يعانون من الغموض الذي أسدل الشاعر أستاره على شعره، فإذا هو كامرأة منتقبة يحار حول جمالها الناظرون، فأراد ابن جنِّي أنْ يجمع تلك المشكلات في كتابٍ خاص بها، يهرع إليه الطالب فيجد فيه بُغْيته سريعًا دون عناء، حيث يبدو أنَّ ابن جنِّي قد أحسَّ بفداحة ما أُثقل به الفَسْر الكبير من مسائل تُشَتِّتُ العقل عن الشعر إلى ما حول الشعر، فَعَمِدَ إلى الاختصار هاهنا حتى لا تدعو الحال إلى الرجوع إلى الفَسْر الكبير؛ حيث يقول: «إنَّه استخلص أبيات المعاني وجرَّدها وحدَّدها، ليقرب تناولها

ومشارفتها... ولئلا تدعو الحال مع التماس هذه الأبيات إلى استقراء جميع تفسير هذا الديوان»[1].

وكأنَّه أجمل هنا ما فصَّله هناك عند حديثه عن كل بيت من تلك الأبيات المُشْكِلة.

(2) أنَّه أراد أن يُصلح في هذا الكتاب بعض ما أخطأ فيه في الفسر، وتلك طبيعة كل عالِم حَيّ الفكر، فعقله كالبحر الموار يثور ويُزْبِد، ولذا لا يأسن ماؤه قط، وما كتب أحدٌ كتابًا وكان من هذا الصِّنْف إلَّا قال في غده لو غُيِّر هذا لكان أحسن، ولو زِيد كذا لكان يُستحسن. ولذا وجدنا ابن جنّي يُغيِّر في هذا الكتاب بعض ما ذهب إليه في فسره الكبير، فقد كان شرح قول المُتنبِّي في رثاء جدته:

مَنَافِعُهَا مَا ضَرَّ في نَفْعِ غَيْرِهَا تَغَذَّى وَتَرْوَى أَنْ تَجُوعَ وَأَنْ تَظْمَا

قائلاً: «منافع الأحداث أن تجوع وأن تظمأ وهذا ضارّ بغيرها، لأنَّ جوعها وعطشها يُهلك الناس، فتخلو منهم الدنيا؛ كقوله: كالموت ليس له رِيٌّ ولا شبع».[2]

لكنَّ ابن جنّي عنَّ له فيما بعد معنًى آخر لعلَّه أوجه؛ فقال في الفتح الوهبي: «يُحتمل هذا تأويلين؛ أحدهما: أنْ تكون منافع جدّته التي رثاها مستفادة عندها من الجوع والظمأ يريد عفتها وقلة طعامها وشرابها؛ فإنَّها مواصلة للصوم والتعفُّف، وهذا الذي هو مُضِرٌّ بغيرها هو نافع عندها هي وعلى رأيها، أي فغذاؤها ورِيُّها الجوع والظمأ. والوجه الآخر أنَّه يريد أنَّ منافع الأحداث الجوع والظمأ؛ أي إنَّها تُهلك أهل الدنيا وتُخليها منهما، لأنَّ ذلك من عادة الحوادث - ويشهد لهذا التأويل الثاني قوله أيضًا: كالموت ليس له رِيٌّ ولا شبع»[3].

---

(1) انظر: الفتح الوهبي؛ ص25.

(2) الفَسْر (المخطوط)؛ ق 311، وهذا النص في شرح الواحدي؛ ص260، والفتح على أبي الفتح؛ ص314، 315، والتبيان: 4/ 103، والشطر الذي استشهد به عجز بيت للمتنبي وصدره: (لا يعتقي بلدٌ مسراه عن بلدٍ...)؛ الديوان، ص303.

(3) الفتح الوهبي؛ ص155.

وكأنَّ رؤية الرجل قد تطورت؛ فعنَّ له هذا المعنى فبادر إليه وقدَّمه، ومن العجيب أنَّ ابن فُورَّجة وهو يردّ على تفسير ابن جنّي للبيت - كما جاء بالفسر - قال: إنَّ الصواب عنده كذا؛ وهو المعنى الثاني زاده في شرحه الصغير هذا، قائلاً: «هذا أحد الأبيات التي زل بها الشيخ أبو الفتح أقبح الزَّلل... وذكر رأيه ثم قال: وإنَّما الهاء في منافعها راجعة إلى الجدّة المرثية! يريد أنَّ منافع هذه لصلاحها وإيثارها على نفسها وكثرة صيامها وعبادتها، ما جرت العادة به أنْ تضُرَّ، وذلك أنَّها تؤثر الجوع والظمأ (على) الرِيِّ والشبع، فإذا جاعت وظمئت كانت كأنَّها قد تغذَّت ورويتْ».[1]

فليت شعري لو نظر ابن فُورَّجة في هذا الكتاب الصغير - الذي زعم بعضهم أنَّ كتابه خاص بالردّ عليه - ما أورد هذا الرأي، وما تفوَّه بتلك العبارات الجارحة، ولكن ربما وقع الحافر على الحافر، كما هو معروف في توارد الخواطر.

* موضوع الكتاب:

عندا أراد «بلاشير» أنْ يُبيِّن محور هذا الكتاب قال: «ولن ندهش أخيرًا من أنَّ واحدًا من أكثر تلاميذ المُتنبِّي تَحمُّسًا له، وكان الشاعر يَعُدَّه أمينًا على آرائه؛ وهو ابن جنّي يدافع عن ديوان أستاذه في شرحٍ سنتحدث عنه فيما بعد، وفي مُصنَّفين صغيرين؛ أحدهما يدرِّس ما تناوله الديوان من الفنون الشعرية، والثاني يفنِّد الهجمات التي وجَّهها إلى الشاعر ابن وكيع المصريُّ».[2]

وهو يعني بالأول من المصنفين الصغيرين كتابنا هذا، ويُفهم من كلامه أنَّ الكتاب يدور حول أغراض شعر المُتنبِّي؛ من مدح وهجاء وفخر ورثاء...

وهذا وَهْمٌ كبير، فإنَّ الكتاب إنَّما يدور حول أبيات المعاني، وقد أعرب ابن جنّي عن ذلك في مقدِّمة كتابه قائلاً: «انتهيتُ أيَّد الله سيدنا إلى المطاع أمره، والممتثل محدوده ورسمه، في استخلاص أبيات المعاني وما يتصل بها مما هو جار في احتمال السؤال عنها مجراها».[3]

---

(1) الفتح على أبى الفتح؛ ص314، 315.
(2) ديوان المُتنبِّي في العالم العربيّ وعند المستشرقين؛ ص10.
(3) الفتح الوهبي؛ ص25.

فما أبيات المعاني؟

من خلال كلمات ابن جنّي نستطيع أنْ نعرف أنَّه يعنى بها تلك الأبيات التي خَفِي معناها، ولم يبِنْ محتواها، بحيث تحتاج إلى إعمال فكرٍ ومعاودة نظر؛ حتى يصل المتلقِّي إلى المراد منها، ولذا نجد السيوطي يُدْخِلها تحت الألغاز؛ حيث يقول: «وهي أنواع ألغاز قصدتها العرب، وألغاز قصدتها أئمة اللغة، وأبيات لم تقصد العرب الإلغاز بها، وإنَّما قالتها فصادف أن تكون ألغازًا، وهى نوعان: فإنَّها تارة يقع الإلغاز بها من حيث معانيها، وأكثر أبيات المعاني من هذا النوع، وقد ألَّف ابن قتيبة في هذا النوع مجلدًا حسنًا، وكذلك ألَّف غيره، وإنَّما سمُّوا هذا النوع أبيات المعاني؛ لأنَّها تحتاج إلى أن يُسأل عن معانيها، ولا تُفهم من أول وهلة».[1]

ونحن نعلم أنَّ المُتنبِّي كان يتعمَّد الإغراب في شعره، ويقصد الإلغاز قصدًا، ليكون ذلك ضمن شوارده التي يسهر الخلق جراها ويختصم، فشعره كما يقول يوهان فك: «موسومٌ بطابع البلاغة القويّ، يتوقف هضمه والنفاذ إلى عالَم تفكير شاعره على الفهم الذي لا يتيسَّر بسهولة؛ لاستعاراته ومجازاته وأخيلته الكثيرة التي تحجب أفكاره أكثر مما تكشف عنها الغطاء».[2]

وقد أعرب المُتنبِّي عن ذلك بصراحة أمام ابن جنّي؛ حيث قال له: «أتظنُّ أنَّ هذا الشعر لهؤلاء الممدوحين؟ هؤلاء يكفيهم منه اليسير، وإنَّما أعمله لك لتستحسنه؛ أيْ لك ولأمثالك»[3].

وقد تحقَّقت نبوءة المُتنبِّي لشعره، فها هم الخلق قد اختصموا، والعلماء قد اختلفوا، ولا يزالون مختلفين، وها هي معانيه تتلفع بأثواب الغموض... وهنا يسهم ابن جنّي في محاولة تعرية المعاني من هذه الثياب بهذا الكتاب.

وإذا كانت الأبيات التي أوردها تشترك في الغموض فإنَّ السبب يختلف من بيتٍ إلى آخر، وهنا نحاول رصد مظاهر الغموض التي حاول ابن جنّي كشفها؛ وهي:

---

(1) المزهر في علوم اللغة: 1/ 578.
(2) العربية؛ يوهان فك، ص186.
(3) الفتح الوهبيّ؛ ص182.

(1) **الإيجاز الشديد:** فقد ترد العبارة مركّزة كلَّ التركيز كأنَّما يقتطعها الشاعر من لحمه، أو يرسلها إلى المتلقِّي بالبرق، فيخشى ارتفاع ثمن القصيدة، ونحن نعلم بُخله الشديد بالمال، ذلك البُخل الذي ثَمَّ امتدت عدواه إلى الشعر، وذلك مثل قوله:

وَهَبِ المَلامَةَ في اللَّذاذَةِ كَالكَرَى مَطْرُودَةً بِسُهَادِهِ وَبُكَائِهِ

يقول: «كما أنَّ كرى هذا المعذول قد زال عنه بمواصلة سهاده وبكائه، فأزل أنت أيضًا عنه عذلك إيَّاه كما زال عنه نومه».[1]

إنَّها مقايسة منطقية ضنَّ علينا الشاعر ببيان هدفه من ورائها، أو قل: إنها خُدعة محتالٍ لجأ إليها الشاعر ليدفع عنه عذل العذول.

(2) **التقديم والتأخير:** فهناك ألوان من التقديم والتأخير تُضفي معاني بلاغية راقية على البيت، وهناك ألوان يتعثَّر القارئ في فهمها كل التعثُّر، لِمَا تحمله من إيهامٍ في النسب النحوية؛ ففي قول المُتنبِّي:

مَنْ يَهْتَدِي في الفِعْلِ مَا لا يَهْتَدِي في القَوْلَ حَتَّى يَفْعَلَ الشُّعَرَاءُ

يقول ابن جنِّي: «أيْ هو الذي يهتدي في الفعل لِمَا لا يهتدي إليه الشعراء في القول حتى يفعل، فإذا فعله هو اهتديت إلى عمله فذكرته».[2]

فقارئ البيت لأول وهلة قد يتوَّهم أنَّ كلمة الشعراء فاعل للفعل (يفعل)، والحقُّ أنَّها فاعل للفعل في (ما لا يهتدي)؛ وأصل ترتيب البيت: من يهتدى في الفعل لِمَا لا يهتدى إليه الشعراء في القول حتى يفعل، فلما أخَّر الفاعل (الشعراء) حدث هذا اللبس الشديد.

(3) **كثرة الاحتمالات المعنويَّة:** فقد كان من سعادة الرجل بشِعره أنَّ البيت الواحد قد تنبثق منه رؤى مختلفة، يضرب كلُّ شارح بسهم في سبيل الكشف عن معناها، فتختلف الآراء

---

(1) الفتح الوهبيّ؛ ص30.
(2) الفتح الوهبيّ؛ ص32.

التي لا تملك إلَّا الحكم عليها جميعًا بالصواب، لأنَّ العبارة تقبلها جميعًا ولا تردُّها، ففي قول المُتنبِّي:

بِوَادٍ بِهِ مَا بِالْقُلُوبِ كَأَنَّهُ وَقَدْ رَحَلُوا جِيدٌ تَنَاثَرَ عِقْدُهُ

يقول ابن جنِّي: «يحتمل هذا قولين؛ أحدهما: أنَّ الوادي قد بقي لرحيلهم عاطلاً مستوحشًا كالجيد إذا سقط عنه عقده، والآخر: أنَّه شبه تفرُّق الحمول والظعن بدُرٍّ قد تناثر فتفرَّق».[1]

وفحوى الإشكال هنا: هل المراد تشبيه ما عَرَا الواديَ من الوحشة إثر ظعن هؤلاء، أو المراد بيان هيئة الراحلين عن ذلك الوادي، الذين كانوا كالدُّرِّ المتناثر؟

كلا المعنيين جائز، ولا شكَّ أنَّ الوصول إلى معرفة المعنى ينمِّي الرؤية ويفتح أمامها مجالات متسعة للنظر، وإن احتاج إلى جهد غير قليل من تأمُّل الرؤية.

(4) **استعمال مشترك الصيغة:** فهناك أدوات ترد لمعانٍ كثيرة بلفظ واحد؛ فـ(ما) قد تكون نافية أو موصولة أو شرطيَّة أو زائدة، والواو قد تكون للعطف أو للقسم أو للمعيَّة، واسم المفعول والمصدر الميميّ واسما الزمان والمكان من غير الثلاثيّ يُصاغ كل أولئك على وزنٍ واحد، والسياق هو الذي يحدِّد المراد، وفهم السياق يحتاج إلى إعمال نظر، حتى يرسو المتلقِّي على معنى من هذه جميعها؛ ففي قول المُتنبِّي:

إِذَا اسْتَقْبَلَتْ نَفْسُ الكَرِيمِ مُصَابَهَا بِخُبْثٍ ثَنَتْ فَاسْتَدْبَرَتْهُ بِطِيبِ

قال ابن جنِّي: «والمصاب هنا المصدر، فمعناها: إذا جزع الكريم للمصيبة عاد لا شكَّ إلى الصبر، فالخَبث هو الجزع، والطِيب هو الصبر».[2]

فكلمة «مصابها» يُفهم منها لأول وهلة اسم المفعول، لكنَّ ابن جنِّي بيَّن أنَّها مصدر ميمي بمعنى الإصابة أو المصيبة، والوصول إلى هذا يحتاج إعمال الفكر لا ريب.

---

(1) الفتح الوهبيّ؛ ص60.
(2) الفتح الوهبيّ؛ ص35.

(5) **غرابة المعنى:** وتلك هي الشواهد التي تُحيِّر العقول، وتُضني الأفهام بحثًا عن مراده منها، في محاولة مستميتة لاستخراجها من بطن الشاعر وما أبعد أغواره! من ذلك قوله:

وَكَأَنَّمَا جَدْوَاهُ مِنْ إِكْثَارِهِ حَسَدٌ لِسَائِلِهِ عَلَى إِقْلالِهِ

قال ابن جنّي: «سألته عن معنى هذا فقال: أردت إفراطه في الجود، حتى كأنّه يطلب بذلك أن يكون مُقِلًّا كسائله، فهو يُفرط في عطائه طلبًا للإقلال».[1]

وهو تعليلٌ غريب كلَّ الغرابة، فالجوَاد قد يُعطي وهو يتمنى بقاء النعمة لتظل يده هي العليا دائمًا، أمَّا أن يَعطي من أجل أن يُفقر نفسه حتى لا يسأله أحد فيستريح كما يستريح السائلون، بل إنَّه ليحسدهم على ذلك!! فذلك وجه الغرابة.

(6) **الإلغاز في وصف الشيء:** فقد يتحدث المُتنبِّي عن موصوف ما دون أن يذكره، وإنَّما يصفه بصفاتٍ أقرب إلى الإلغاز والتعمية منها إلى البيان والإيضاح؛ كما في قوله يصف قلمًا:

خَبَتْ نَارُ حَرْبٍ لَمْ يَهِجْهَا بَنَانُهُ وَأَسْمَرُ عُرْيَانٌ مِنَ القِشْرِ أَصْلَعُ

نَحِيفُ الشَّوَى يَعْدُو عَلَى أُمِّ رَأْسِهِ وَيَخْفَى فَيَقْوَى عَدْوُهُ حِينَ يُقْطَعُ[2]

فالقلم هو الأسمر، وهو أصلع لأنَّه عري من القشر، ويعدو على أُمِّ رأسه حيث يكتب به، والعداء إذا ما كلَّ، قيل: قطع به، لكنَّ هذا عندما يقطع؛ أيْ يُبْرَى، ويحدِّد سِنّه؛ يقوى عَدْوُه ويشتدُّ سيرُه.

وقد كان المُتنبِّي مُولعًا بمثل هذا الإلغاز إغرابًا على المتلقي وإدلالاً بقدرته، فهو يجعل نعله ناقة لا تقبل الرديف، ويجعل الحُمَّى زائرة ذات حياء، ويجعل البُحَيْرة لها بنات وليس لها رَحم، ويجعل السفن عادية دون قوائم[3]. وهذا كان ضربًا من ضروب تعمِيَة المعنى حتى يحار فيها الناس كما يحار من يسلك مفازة لا عَلَم بها.

---

(1) الفتح الوهبيّ؛ ص108، 109.

(2) الفتح الوهبيّ؛ ص91.

(3) انظر في هذه المعاني على الترتيب: الفتح الوهبيّ؛ ص151، 159، 161، 166.

(7) **الإحالة على معارف عربية قديمة:** هناك من الأمور ما انقطعت صلة الناس به، فكم من أشياءٍ اندثرت ولم يبق لها أثرٌ إلَّا في شعر أو خبر، والمتنبِّي متشبِّع بالثقافة العربية كلَّ التشبُّع، فإذا ما ورد معنًى يتصل بتلك الأمور المندثرة حار فيه السامعون من ذوي الثقافة المتواضعة، وكلما بعُد العهد، وازدادت الصلة انقطاعًا، واضمحلت الثقافات ازدادت الغرابة؛ من ذلك قوله:

بِذَوِي الغَبَاوَةِ مِنْ إِنْشَادِهِ ضَرَرٌ كَمَا تَضُرُّ رِيَاحُ الوَرْدِ بِالجُعَلِ

يقول: «إنَّ شعرى إنَّما يُنفق على ذوي الأدب والفضل، ومن لم يكن على هذا الوصف أضرَّ به استماعه شعرى حسدًا له، ونفور طبع عن شرفه، كما تضرُّ بالجعل ريح الورد، لأنَّه إذا أُلقى الورد مات، وإنْ كان الورد مُحَبَّبًا لذوي الحواسّ الصحيحة».[1]

فمَنْ منا يعرف الجعل ويعرف طريقة موته؟ وقسْ على ذلك كثيرًا جدًّا من العادات المجهولة أو المعارف القديمة التي لاذ بها الشاعر طلبًا للإغراب؛ مثل تزود الضبِّ، ونبات القُلام الحامض الرديء، والدويبّة التي تسمَّى النِّبْر فتلسع الإبل فتَرْم، والخيول التي ترفع المخلاة على شيء لتأكل، والنمل الذي يأكل ولد الأسد، والذى يَعُد للسحابة مائة برقة ليتأكد من أنَّها ماطرة.[2]

(8) **ارتباط المعنى بحدث معين:** فقد تدور القصيدة حول موقف معيَّن، وتقوم المناسبة بكشف كثير من الغموض الذي يغلِّف بعض المعاني، لكنَّ جزئية يسيرة من الموقف قد يدور حولها المعنى فلا يصل إليه إلَّا من اطَّلع على الحدث بكلِّ دقائقه وخفاياه؛ ففي قول المُتنبِّي:

ضَرَبْنَ إِلَيْنَا بِالسِّيَاطِ جَهَالَةٌ فَلَمَّا تَعَارَفْنَا ضَرَبْنَ بِهَا عَنَّا

يقول ابن جنِّي: «كانت خيل الروم رأت جيش سيف الدولة فظنَّته جيشها، فجاءته مسترسلة فلما عرفت أنَّه جيش المسلمين ولَّت هاربة».[3]

---

(1) الفتح الوهبيّ؛ ص104.

(2) انظر في هذه المعاني على الترتيب: الفتح الوهبيّ؛ ص 35، 57، 77، 95، 105، 158، 159.

(3) الفتح الوهبيّ؛ ص164.

ومن ذلك قوله:

وَإِنِّـي لأَعْجَـبُ مِـنْ آمِـلٍ قِتَـالاً بِكُـمٍّ عَلَـى بَـازِلِ

فهل يُقاتل أحد بكُمِّه؟ إنَّه شيء غريب حقًّا! سأل ابن جنِّي المُتنبِّي عنه فقال: كان الخارجيُّ ركب بازلاً، وجعل يُشير بكُمِّه تمويهًا عليهم».[1]

(9) **ارتباط المعنى بفكرة لا يفهمها إلَّا متخصِّص:** فقد يُعْقَد المعنى على فكرة نحويَّة مثلاً كقوله:

حَوْلِي بِكُـلِّ مَكَـانٍ مِنْهُـمُ خِلَـقٌ تُخْطِي إذا جئت في استفهامها بمَنْ

أي إذا استفهمت عنهم فقلت: مَنْ هؤلاء؟ أخطأت؛ لأن (مَنْ) لمن يعقل، وهؤلاء ليسوا عقلاء فكأنَّهم بهائم، فإنَّما ينبغي أن يقول: ما هؤلاء؟[2]

وقد يعقده على فكرة دينية؛ كما في قوله:

وَكَمْ لِظَلامِ اللَّيْلِ عِنْدِيَ مِـنْ يَـدٍ تُخَبِّـرُ أَنَّ المَـانَـوِيَّـةَ تَكْـذِبُ

فالمانوية: أصحاب ماني؛ وهم الذين يقولون بالضوء والظلمة (أي الضوء خير والظلمة شر)... والمعنى: فَقَدْ أنعم عليَّ الليل بأنَّ أخفاني وسترني، ففي هذا تكذيب لقولهم: إنَّ الظلمة شرٌّ لا خير فيه.[3]

وقد يعقده على فكرة تنجيميَّة؛ مثل قوله:

أَنْـتَ لَعَمْـرِي البَـدْرُ المُنِيـرُ (م) وَلَكِنَّكَ في حَوْمَةِ الوَغَى زُحَلُ

أيْ اسمك بدر والقمر سعد، ونقيض السعد النحس، وزحل نحس.[4]

فالمتلقِّي غير المثقف لغويًّا لا يعنى الفرق بين مَنْ وما في الاستفهام، وغير المثقف دينيًّا لا

(1) الفتح الوهبيّ؛ ص103.
(2) الفتح الوهبيّ؛ ص172.
(3) الفتح الوهبيّ؛ ص42، وانظر رأى المانوية في النور والظلمة: الملل والنحل: 2/ 81.
(4) الفتح الوهبيّ؛ ص129.

يعرف المانوية ولا يعي آراءهم، ناهيك عن الكواكب؛ سعدها ونحسها، حيث يضرب كثير من المسلمين صفحًا عن معرفتها، سدًّا للذرائع، وإغلاقًا لبابٍ من أبواب الشرك – والعياذ بالله.

وبعد ...

فلعلَّ هذه المظاهر تُلقى ضوءًا كاشفًا على وجوه إغراب المُتنبِّي في شعره، ذلك الشعر الذي تغيَّا به صاحبه إتعاب مُتَلَقِّيه، ومن ثَمَّ نهض ابن جنِّي بمهمة إراحة المتلقين حتى يخفِّف عنهم بعض العناء، ويترك عيونهم تخلو للندم لحظات بدلاً من السهر المتواصل.

ومن الجدير بالذكر أنَّ ابن جنِّي ظلَّ ملتزمًا بهذا المنهج لا يحيد عنه قيد أُنملة، بمعنى: أنَّه لا يورد شيئًا خارجًا عن أبيات المعاني، فإذا خرج عن حدود تلك الأبيات نبَّه على ذلك، ففي حديثه عن بيت المُتنبِّي:

سَهِرْتُ بَعْدَ رَحِيلِي وَحْشَةً لَكُمُ ثُمَّ اسْتَمَرَّ مَرِيرِي وَارْعَوَى الوَسَنُ

قال: حدَّثني المُتنبِّي: قال حدَّثني بمصر فلانٌ الهاشميّ من أهل حَرَّان قال:

أُحدثك بطريفة: كتبتُ إلى امرأتي وهي بحَرَّان كتابًا تمثَّلتُ فيه ببيتك:

بِمَ التَّعَلُّلُ؟ لا أَهْلٌ وَلا وَطَنٌ وَلا نَدِيمٌ وَلا كَأْسٌ وَلا سَكَنُ

فأجابتني عن الكتاب وقالت: ما أنت والله كما ذكرته في هذا البيت، وما أنت إلَّا كما قال الشاعر في هذه القصيدة:

سَهِرْتُ بَعْدَ رَحِيلِي وَحْشَةً لَكُمُ ثُمَّ اسْتَمَرَّ مَرِيرِي وَارْعَوَى الوَسَنُ

قال (ابن جنِّي): وإنَّما ذكرت هذا البيت لهذه الحكاية، لا لإشكال معناه.[1]

وكأنَّه يردّ على من يحاول الاعتراض عليه بأنَّ البيت لا وجه للإشكال فيه، وكتابه معقود على المشكلات وحدها.

ولا يفوتنا في هذا المقام الحُكم على أبيات المعاني تلك التي أولع بها المُتنبِّي، حتى أُلِّفت كتب عديدة في الحديث عنها.

---

(1) الفتح الوهبيّ؛ ص176، والخبر في الصبح المُنْبي، ص450.

فما موقف النقاد منها ؟

يقول «قدامة بن جعفر» في حديثه عن الإرْداف الذي هو: أن يريد الشاعر دلالة على معنًى من المعاني فلا يأتي باللفظ الدالّ على ذلك المعنى، بل بلفظٍ يدلُّ على معنًى هو ردفه وتابع له؛ فإذا دُلَّ على التابع أبان عن المتبوع. قال: «ومن هذا النوع ما يدخل في الأبيات التي يسمونها أبيات المعاني، وذلك إذا ذكر الردف وحده، وكان وجه إتّباعه لما هو ردف له غير ظاهر، أو كانت بينه وبينه أردافٌ أُخَر كأنَّها وسائط، وكثرت حتى لا يظهر الشيء المطلوب بسرعة إذا غمض، ولم يكن داخلاً في جملة ما يُنسب إلى جيِّد الشعر، إذ كان من عيوب الشعر الانغلاق وتعذر العلم».[1]

ويقول ابن سنان الخفاجي: «إنَّ من شروط الفصاحة والبلاغة أنْ يكون معنى الكلام واضحًا ظاهرًا جليًّا لا يحتاج إلى فكرٍ في استخراجه وتأمُّل لفهمه... لأنَّ الكلام غير مقصود في نفسه، وإنَّما أُحتيج إليه ليعبِّر الناس عن أغراضهم، ويفهموا المعاني التي في نفوسهم، فإذا كانت الألفاظ غير دالة على المعاني، ولا موضِّحة لها فقد رُفض الغرض في أصل الكلام، وكان ذلك بمنزلة من يصنع سيفًا للقطع ويجعل حدَّه كليلاً، ويعمل وعاءً لِمَا يريد أن يحرزه، فيقصد إلى أن يجعل فيه خروقًا، تذهب ما يوعى فيه»[2]. ثم ضرب أمثلة لِمَا فهم معناه حتى قال: «فأمَّا الذي يُسْأل عن معناه، ويفكِّر في فهمه فكالأبيات التي من شِعر أبى الطَّيب المُتنبِّي، وقد نعاها عليه الصاحب أبو القاسم ابن عبَّاد – رحمه الله– وكان يسمِّيها: رُقَى العقارب».[3]

والباحث يرى أنَّ هذا الحُكم القاسي الصادر من الناقدَيْن – على جلالة قدرهما– لا يمكن أن يُطلق على عواهنه، وإنَّما يصدَّق فعلاً على بعض ألوان الغموض؛ مثل استعمال الوحشيّ المهجور، أو التعقيد اللفظيّ والمعنويّ أو الغرابة المعنويَّة التي تُحيِّر القارئ وتلبِّس عليه الأمر دون فائدة، وهذا يصدق على قليلٍ من شعر المُتنبِّي؛ وهو لا شكَّ عيب ينفر منه كل ذي ذوق

(1) نقد الشاعر؛ لقدامة بن جعفر، ص157: 159.
(2) سر الفصاحة؛ ص209، 210.
(3) سر الفصاحة؛ ص217، وانظر: الكشف عن مساوئ المُتنبِّي؛ ص321 (بذيل الإبانة).

سليم، وهو من رقى العقارب حقًّا.. أمَّا الغموض الفنيّ وهو: أن يكسو الشاعر بيته لباسًا من الغموض والمراوغة بحيث لا يسلم إليك المعنى إلَّا بعد طول عناء، حيث يُجبرك على الغوص العميق من أجل الوصول إلى دُرِّهِ لتُحِسَّ بقيمته ونفاسته، وتقدِّر مدى التعب والجهد الذي بذله الشاعر في سبيل تحصيله؛ فتلك براعةٌ فنية تُحمد للشاعر، لأنَّ المتلقي شريكٌ للمبدع، لا تأتيه اللقمة لذيذةً سائغةً إلى فمه، وإنَّما يبحث ويعرق ليصل إلى غايته.

وَرَحِمَ الله شيخ البلاغيين عبد القاهر؛ حيث يقول: «ومن المركوز في الطبع أنَّ الشيء إذا نيل بعد الطلب له، أو الاشتياق إليه، ومعاناة الجبين نحوه، كان نيله أحلى، وبالمزية أولى، فكان موقعه من النفس أجلّ وألطف، وكانت به أضنّ وأشغف، ولذلك ضرب المثل لكل ما لطف موقعه ببرد الماء على الظمأ؛ كما قال:

وَهُنَّ يَنْبِذْنَ مِنْ قَوْلٍ يُصِبْنَ بِهِ مَوَاقِعَ المَاءِ مِنْ ذِي الغُلَّةِ الصَّادِي»[1]

(1) أسرار البلاغة؛ ص139، والبيت الذي أورده للقطامي في ديوانه ص81؛ من قصيدة في مدح زفر بن الحارث مطلعها:

ما اعتاد حب سليمى حين معتاد ولا تقضى بوادي دينها الطادي

مزايا شرح ابن جنِّي ديوان المُتنبِّي

لعلَّه لا يوجد ديوان في تاريخ الشعر العربيّ حَظِي بمثل ما حَظِي بـه ديـوان المُتنبِّـي، ذلـك الرجل الذي رُزِق السعادة التامة في شِعره، فرآه العميان وسمعه الصُّمُّ، وسار به من لا يـسير، وغنى به من لا يغنى - كما أشار هو إلى ذلك -، بل لعلَّـه وصـل في شـهرته إلى حَـدٍّ لم يتخيلـه الشاعر في حياته.

«فقد كثرت شروح الديوان كثـرة مفرطـة؛ فلـم يـسمع بـديوان شـعر في الجاهليـة ولا في الإسلام شرح مثل هذه الشروح الكثيرة».[1]

فابن خلكان - وهو من أعيان القرن السابع (ت681 هـ) - يقول: «واعتنى العلماء بشرح ديوانه فشرحوه، وقال لي أحد المشايخ الذين أخذت عنهم: وقفتُ لـه عـلى أكثـر مـن أربعـين شرحًا ما بين مطوَّلات ومختصرات، ولم يفعـل هـذا بـديوان غـيره، ولا شـكَّ أنَّـه كـان رجـلاً مسعودًا، رُزِق في شعره السعادة التامة».[2]

فلما جاء القرن الثامن وجدنا الحافظ ابن كثـير (ت 774 هــ) يقـول: «وقـد شرح ديوانـه العلماء بالشعر واللغة نحوًا من ستين شرحًا، وجيزًا وبسيطًا».[3]

ولا شكَّ أنَّ الشروح تتوالى كلَّ يوم، وأنَّ عددها يزيد كثيرًا على ما قـال هـذان المؤرخـان؛ وإن كانت نوائب الزمان ونوازل الحدثان أتت على عددٍ غير قليل منها.

غير أنَّ شرح ابن جنِّي يقف متميزًا وسط هذا الرُّكام الهائل من الـشروح بمزايـا لم يـشركه فيها شرح آخر؛ من هذه المزايا:

---

(1) انظر: الصبح المُنْبي؛ ص269، وترجمة المُتنبِّي؛ لابن عساكر (بذيل كتاب المُتنبِّي لمحمود شـاكر)؛ ص661.

(2) وفيات الأعيان: 1/ 120.

(3) البداية والنهاية: 11/ 276.

أولاً – أنَّه أول شرح للديوان :

فقد حاز ابن جنِّي قصب السبق حقًّا عندما اضطَّلع بهذه المهمة الشاقة، التي تنوء بها العُصبة أولو القوة، وتجشم مخاطر السير في هذه المهامه الموحشة من أجل أنْ يمهِّد الطريق، ويضع الأعلام للسائرين؛ فكانوا كُلاًّ كَلاًّ عليه.

وهذا السبق ليس بالشيء الهيِّن في مُهِمةٍ كهذه، لصعوبة شِعر الرجل، فالسير في طريقه إنَّما هو مُخاطرة باختراق طريق شديد المضايق جَمّ المزالق، فلا بد أن يُحمد للشارح– مهما قصَّر– صنيعه لأنَّه أنار سبيلاً مظلمة، ووضع الأعلام غير المشتبهة على طريق المُتنبِّي الملأى بالمزالق.

وهنا يسوغ لنا أن نستعير ما أورده "ياقوت" حول شرح أبى جعفر محمد بن إسحاق بن على بن داود الزوزني البحاثيّ (ت463 هـ) لديوان البحتري واصفًا إياه بالتفرد قائلاً: «ولم أرَ من تصانيف البحاثي هذا شيئًا إلَّا شرح ديوان البحتري، ولعمرى إنَّ هذا شيئًا ابتكره، فإنِّي ما رأيتُ هذا الديوان مشروحًا، ولا تعرَّض له أحد من أهل العلم، ولا سمعتُ أحدًا قال: إنِّي رأيت ديوان أبى عبادة البحتري مشروحًا، وتأملته فرأيته قد مُلِيء علمًا، وحُشِى فهمًا، وذلك أنَّ شروح الدواوين المعروفة؛ كأبي تمَّام والمتنبِّي وغيرهما تساعدت القرائح عليها، وترافدت الهِمَمُ إليها، وما أرى له فيما اعتمده من شرح هذا الكتاب عُمْدة إلَّا أن يكون "عبث الوليد" للمعرِّيَ، وكتاب "الموازنة" للآمدي لا غير»[1].

ولعمري إذا صحَّ هذا الوصف الرائع عن شرح الزوزني فإنَّه أشد صدقًا على شرح ابن جنِّي، لأنَّ الزوزني سبقه المعري والآمدي إلى الحديث عن شعر البحتري، وحسبُك بهما قِمَّتين شامختين في نقد الشعر، أمَّا ابن جنِّي فافترع طريقًا لم يسلكه قبله أحد.

ومن الجدير بالذِّكر أنَّ كل المؤرخين – فيما أعلم – أجمعوا على أنَّ ابن جنِّي هو المبتدئ لفَسْر هذا الديوان، ولم أجد من يُنازع في هذا إلَّا إسماعيل باشا البغدادي الذي عَدَّ من

(1) معجم الأدباء: 5/ 231، وبالموضع ترجمته.

بين شُرَّاح الديوان : أبا عبد الله محمد بن أبان بن سيد اللخمي الأندلسي؛ المتوفَّى سنة 354 هـ.[1]

وكأنَّ شرحه متقدِّم على شرح ابن جنِّي الذي ظهر بعد هذا التاريخ يقينًا، وهذا الخبر لم أجد له أصلاً في ترجمة هذا الرجل[2]، ولا يُعقل أصلاً، لأنَّ اللخمي هذا تُوفِّي في العام الذي تُوفِّي فيه المُتنبِّي (354 هـ)، فليت شعرى كيف وصله آخر شعره وبينهما بُعد المشرقين، لقد كان المُتنبِّي يترنَّم قبل وفاته بأيام أمام عضد الدولة في شيراز بكافَّتيه التي نعى فيها نفسه؛ ومطلعها:

فِدًى لَكَ مَنْ يُقَصِّرُ عَنْ مَدَاكَا فَــلا مَلِـكٌ إِذَا إِلَّا فَـدَاكَـا[3]

فكيف وصلت من الشرق إلى الغرب؟

فإن أحسنَّا الظن بصدق الخبر؛ فلعلَّه شرح بعض القصائد من شِعر المُتنبِّي، وإن لم أجد هذا في كتابٍ معتمد.

وقد كانت هذه الأولية تستحق أن تُكافأ من اللاحقين، الذين اقتبسوا من نوره، وهم يسيرون على درب الشرح، لكنَّهم – واأسفاه، إلاّ قليلاً مِمَّنْ عَصِمَ الله– صوَّبوا سهامهم إلى صدر الرجل، وجعلوا همَّهم أن يفروا أديمه، ويسلقوه بألسنةٍ حِدَاد؛ فاتهموه بتبلُّد الحمار، واللُّجاج في العثار... وذلك جحود لفضل ذوي الفضل كُنَّا ننزِّه كثيرًا من الخَلَف العظام عنه.

ثانيًا – أنَّ صاحبه قرأ الديوان على الشاعر :

فقد لازم ابن جنِّي المُتنبِّي مدة طويلة؛ حيث شرب خمر شِعره حتى ثَمِلَ به، فإذا هو مدمن العكوف على تلك الكأس ينهلُ منها وَيَعِلُّ، وما الشاعر عنه ببعيد، إنَّ الشعر بين يديه، والشاعر أمام عينيه، فَلِمَ لا يجلس من صديقه مجلس الطالب من معلِّمه ليصحِّح عليه شعره،

(1) إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون: 3/ 527.
(2) انظر ترجمته في: معجم الأدباء: 5/ 79، تاريخ علماء الأندلس: 2/ 67، بغية الوعاة: 1/ 7.
(3) ديوان المُتنبِّي؛ ص583.

ويستوحى منه أفكاره، ويستملي منه بعض تفسيراته، ويستجلي من فهمه آفاق الرؤى التي لا تعرف الحدود.

لكنَّنا وجدنا من يُنكر قراءة ابن جنِّي الديوان على الشاعر؛ فقد ذكر ياقوت: «وحدَّث أبو الحسن الطرائفي قال: كان أبو الفتح عثمان بن جنِّي يحضر بحلب عند المُتنبِّي كثيرًا، ويُناظره في شيء من النحو من غير أن يقرأ عليه شيئًا من شعره أنفةً وإكبارًا لنفسه، وكان المُتنبِّي يقول: «هذا رجلٌ لا يعرف قدره كثير من الناس».[1]

وهذا الخبر مردودٌ عندنا جملةً وتفصيلاً لما يلي:

(1) أنَّ ابن جنِّي الثقة الصدوق صرَّح في كتابيْه أنَّه قرأ الديوان على الشاعر؛ يقول في شرحه الكبير: «وأذكر ما كان شَجَرَ بيني وبينه من المباحثة وقت قراءتي ديوانه عليه»[2].. وفي شرحه الصغير: «... وذلك ضربان؛ أحدهما: ما أجازنيه المُتنبِّي وقت اجتماعي معه وقراءتي ديوانه عليه».[3]

وليس هذا مجرد إعلان نظري، فالناظر في كتابيْه يجدهما يغصَّان بمثل قوله: وحدَّثني المُتنبِّي وقت القراءة عليه، أو هذا ما حصَّلته عن المُتنبِّي وقت القراءة عليه... بهذا هذا أجانبي وقد سألتَه، سألتَه وقت القراءة عليه عن كذا، فقال كذا، وهي مواضع تُعَدُّ بالعشرات بل بالمئات.[4]

بل إنَّ ابن جنِّي يروي عنه أشعارًا ليست له، ففي الفَسْر: «وأنشدني المُتنبِّي لبعض نادبة بنى أسد:

---

(1) معجم الأدباء: 3/ 465 وكرَّره في: 3/ 474، وهو في بغية الوعاة: 2/ 132، حاشية البغدادي على شرح بانت سعاد: 2/ 200، روضات الجنات؛ ص446.

(2) الفَسْر: 1/ 32.

(3) الفتح الوهبيّ؛ ص26.

(4) انظر: الفَسْر: 1/ 80، 108، 123، 132، والفتح الوهبيّ؛ ص 32، 36، 48، 95، 98، 102، 103، 104، 108، 109، 111، 112، 113 وغيرها كثير.

أَلا يَا رَبِّ لا تَجْعَلْ بِبِرْكَةِ تَرْفَعِ مَنِيَّةَ مَنْ يَدْعُوكَ كُلَّ صَبَاحِ

وَلَكِنْ بِأَمْوَاهِ الدُّنَا فَاجْعَلَنَّهَا إِلَى مَوْثِبِ الفَيُّومِ أَوْ بِرُمَاحِ[1]

فليت شعري رجل يروى عنه شعره وشعر غيره، ويحكي تفاسيره لا يكون قد قرأ الديوان على الشاعر؟!

(2) أنَّ خبر نفى القراءة خبر واحد رواه ياقوت ثم تناقله المؤرِّخون، فهو خبر آحاد، وليس له شاهد آخر يعضِّده ويقوِّيه، بل إنَّ الشواهد الأخرى تنفيه كلَّ النفي، فلو تركنا حديث الرجل عن نفسه، لوجدنا شهادات المؤرخين تؤيِّد تلك القراءة بقوةٍ؛ يقول ابن خلكان: «وشرح ابن جنِّي ديوان المُتنبِّي وسمَّاه (الفَسْر)، وكان قد قرأ الديوان على صاحبه».[2]

والذَّهبي يقول: «قرأ عليَّ المُتنبِّي ديوانه، ولازم أبا عليّ الفارسيّ».[3]

وما أدراك ما ابن خلكان والذَّهبي في دنيا الرواية والتاريخ؟

(3) أنَّ هذا الخبر معلَّل بالأنفة والكبرياء، وهى صفة أبعد من العيُّوق عن ابن جنِّي، ذلك الرجل الذي التحف بُرْد التواضع والأدب مع أساتذته بل مع مخالفيه، فما له يتكبَّر على المُتنبِّي؛ وهو صديقه الحميم، وإذا كان يتكبَّر عليه فما باله يُثني عليه الخير كله؛ حيث يكثر من قوله: «وحدَّثني المُتنبِّي شاعرنا وما عرفته إلَّا صادقًا»؟[4]

وما له يأنف من الجلوس أمامه وهو الذي يرثيه بقصيدة عامرة بالتوجُّع على فراق الأخ والصَّديق والشاعر؟

وما للمتنبِّي- وهو مَنْ هو في كبريائه – يترك هذا الرجل الأعور الروميّ الأصل يتكبَّر عليه، وهو الذي أرغم معاطس أنداده ممن هم أعظم من ابن جنِّي جاهًا وأبعد صيتًا؟

---

(1) الفَسْر: 1/ 133.

(2) وفيات الأعيان: 3/ 247، 248.

(3) العبر في خبر من غبر: 1/ 183.

(4) الخصائص: 1/ 240.

ومن هنا لا نتردَّد في نفي هذا الخبر جملةً وتفصيلاً، مثبتين لابن جنِّي فضيلة التميُّز بتلك الرواية بالسند الأعلى من الشاعر مباشرة، مع الاعتقاد - كذلك - بأنَّ بعض قصائده العميديات لم يتمكن ابن جنِّي من روايتها عن الشاعر كما سبق[1].. ومن ثَمَّ سارع إلى عليّ بن حمزة البصريّ يسأله، لأنَّ المُتنبِّي لَمَّا ورد بغداد نزل عنده، وكان ضيفه إلى أن رحل عنها[2].. وكأنَّ ابن جنِّي لا يريد أن تفوته شاردة ولا واردة من شِعر المُتنبِّي، مع الحرص التام على المصادر الأصيلة البعيدة عن الزيف.

ثالثًا - أنَّ شرحه متضمن جُلَّ تفسير المُتنبِّي لشعره :

فقد عُنِي المُتنبِّي بشرح ديوانه عناية بالغة؛ إذ كان يعقد ندوة أدبية في حلب والفسطاط وبغداد وشيراز، فإذا العلماء والشعراء والنقاد جميعًا من حوله يستمعون إليه في لهفةٍ ويسألونه في شغف ويحاورونه في تحدٍّ، وهو الفارس المعلِّم في الميدان؛ يأتي دومًا بالقول الفصل في تفسير شعره، فلئن كنا نقول كثيرًا: (إنَّ المعنى في بطن الشاعر)، فإنَّ الشاعر قد أعرب عن ذات نفسه، وأبان عن مكنون صدره، فإذا فسَّر شعره فأنَّى يجرؤ أحد على مخالفته، وهو رَبُّ الشعر والشرح جميعًا؟

وقد كان ابن جنِّي حريصًا على أنْ يسجل كل ما تنبِسُ به شفتا الشاعر من تفسير لشعره، وأظنُّ أنَّ ابن جنِّي وهو يقرأ الديوان على صاحبه - كما تقدَّم - كان يسجل في هامش نسخته كل ما يقوله المُتنبِّي من تفسير لشعره، وهى روايات تُعَدُّ بالمئات، وأنَّه بعد وفاة الشاعر رأى من هذا التفسير مجتمعًا مع خواطره الذاتيَّة مادة صالحة يبدأ من خلالها تفسير هذا الديوان، فطوت عنه بَعيد الشُّقة، وخفَّفت عنه شديد المشقَّة.

ولذا وجدنا ابن جنِّي يذكر أنَّه أخذ شرحه من مصدريْن هما: الشاعر نفسه، وعلمه بمذاهب العرب في كلامها؛ حيث يقول: إنَّ عرضه لأبيات المعاني وشرحه لها على ضربين:

---

(1) انظر ما سبق بهذا البحث؛ ص112.

(2) معجم الأدباء: 4/ 109.

«أحدهما: ما أجازنيه المُتنبِّي وقت اجتماعي معه وقراءتي ديوانه عليه، ومراجعته إيَّاه بالبحث معه عنه، وسأورد لفظه البتةَ فيه، أو ثمر معاقده ومعانيه... والآخر: ما تتقاضاه مذاهب العرب بصناعة الشعر والشعراء قديمهم ومولدهم على أنحاء طرق هَزْهِم وَجَدِّهم».[1]

فلا عجب أنْ نقرِّر أنَّ هذا الشرح يتضمن أعظم الوثائق في شرح شعر المُتنبِّي؛ ألا وهي ما رُوي عن الشاعر تفسيرًا لشعره، برواية صديقه الحميم الحبيب الرواية الثقة الصدوق أبى الفتح عثمان بن جنِّي.

ولنا إزاء هذه المرويَّات وقفتان مهمَّتان:

*** الأولى: ما سِرُّ قيام المُتنبِّي بتفسير شعره ؟**

عَزَا بعض الباحثين تفسير المُتنبِّي إلى إحساسه بعجز ابن جنِّي عن فهم مقاصده؛ حيث يقول: «وربَّما كان هذا الإحساس بزحمة الشروح وَثِقَلِ وزنها، وكثرة استطرادتها ثم تملْمُل الناس واستغاثتهم هو الذي جعل شاعرًا مثل أبى الطَّيب المُتنبِّي (ت 354 هـ) يردف أشعاره بالشرح والتفسير والعرض والتحليل وذِكر المناسبات والتجارب الشعورية التي أوحت له بنَظم الشعر، على الرغم من اتخاذه ابن جنِّي شارحًا رسميًّا لشعره، يتحدث باسمه، ويفتى فيما يعلم وما لا يعلم... ولعلَّه فعل ذلك حين أحسَّ عجز ابن جنِّي عن توصيل رؤاه وأفكاره وتجاربه الشعورية إلى الناس».[2]

وتلك تهمة خطيرة من باحث محدث، لعلَّه لا يعرف عن اللغة عُشر ما كان يعرفه ابن جنِّي، الذي اتهمه بأنَّه يفتي فيما يعلم وما لا يعلم!!

وهنا نتساءل: إذا كان المُتنبِّي قد أحسَّ عجز ابن جنِّي عن فهم شعره فهلَّا اتخذ شارحًا غيره، أَمْ عقمت الدنيا عن ولادة شارح يفهم الشاعر؟

ولماذا كان المُتنبِّي يُثني على ابن جنِّي ويقول: هذا رجلٌ لا يعرف قدره كثير من الناس؟

---

(1) الفتح الوهبيّ؛ ص26.

(2) شروح الشعر الجاهلي؛ د. أحمد جمال العمري: 1/ 321، 322.

ولماذا كان يُحيل عليه عندما يسأل عن بيت فيه إغراب في الإعراب ويقول: سَلُوا الشيخ الأعور، أو يقول: لو كان صديقنا أبو الفتح حاضرًا لفسَّره؟

وما الذي يُضير ابن جنّي لو سأل الشاعر- وقد فعل- حتى يفتي عن علم، ولا يكون مفتيًا فيما يعلم وما لا يعلم؟.

وما موقف الباحث من آلاف الأبيات التي فسَّرها ابن جنّي من بنات فكره دون الرجوع إلى الشاعر الذي مهما كثرت المرويات عنه فلن تصل إلى خمسمائة خبر على أقصى تقدير، وهو قَدْرٌ لا يوازى عُشر شعر المُتنبِّي الذي تجاوز خمسة آلاف بيت؟

كان لزامًا على الباحث أن يتروَّى قبل إصدار هذه التهمة البوار، وأن يتخيَّر ألفاظه وهو يتحدَّث عن فيلسوف العربية الفذّ.

*** الثانية: ما مدى صدق ابن جنّي في نقل هذه الأخبار ؟**

على الرغم مما كان يتمتَّع به ابن جنّي من ثقة وصدق وأمانة بلا حدود، ولا غرو فإنَّه الرواية المتحوِّب من كل دخيل، المتأثِّم من رواية كل ما يرتاب فيه، الموصوف من جانب كثير من المؤرخين بأنَّه ثقة صدوق... فقد وجدنا بعض القدماء يطعنون الرجل في مقتل، ويتهمونه في أمانته اتهامًا جارحًا، ويدَّعون أنَّ ابن جنّي إنَّما وضع هذه التفسيرات ثم نحلها الشاعر، حيث لم توافق تفسيرات الشاعر آراءهم، وهم لا يجرؤون على تخطئة الشاعر، فلم يسكتوا ويستروا آراءهم البائرة غالبًا ستر العورة، أو يطرحوها طرح القلامة، وإنَّما اتهموا الرجل الصدوق بالافتراء والوضع والكذب والتدليس.

ولعلَّ أول هؤلاء أبو القاسم الأصفهاني (ت بعد 410 هـ)[1]؛ حيث عاصر الشاعر والشارح معًا وروى عنهما، لكنَّه لاذ بهذه التهمة خلال كتابه (الواضح في مشكلات شعر المُتنبِّي)، الذي قصره على تفنيد آراء ابن جنّي - ففي حديثه عن قول المُتنبِّي:

لَوْ مَرَّ يَرْكُضُ في سُطُورِ كَتَابَةٍ أَحْصَى بِحَافِرِ مُهْرِهِ مِيمَاتِهَا

(1) ستأتي ترجمته بهذا البحث؛ ص455.

قال: «وقال أبو الفتح في آخر تفسير هذا البيت: وشبَّه معها حافر الفِرس بالميم، وقد استقصيت ذلك في الفَسْر الكبير في شرح هذا الديوان».

قال أبو القاسم: «لأبي الفتح ثلاث عِلَل اتخذها قواعد في شعر المُتنبِّي إذا ضاق به الأمر؛ إحداها: أن يُحيل بالمعنى على الفَسْر الكبير، والثانية: أن يقول: بهذا أجابني المُتنبِّي عند الاجتماع، والثالثة: أن يقرن بالبيت مسألة في النحو يستهلك البيت واللفظ والمعنى».[1]

والعلة الثانية التي ذكرها كأنه يلوِّح بها إلى اتهام ابن جنِّي في تلك الروايات، كأنَّه يفتعلها افتعالاً، وينحلها المُتنبِّي نحلاً، وليست من المُتنبِّي في شيء.

ثم ازداد الاتهام وضوحًا على يدي أبي الفضل العروضي (ت 416 هـ)[2]؛ الذي له أمالٍ في الردِّ على ابن جنِّي؛ ففي حديثه عن قول المُتنبِّي:

وَعَلَى الدُّرُوبِ وَفِي الرُّجُوعِ غَضَاضَةً وَالسَّيْرُ مُمْتَنِعٌ مِنَ الإِمْكَانِ

يقول: قال ابن جنِّي: سألته عن هذا فقال: معناه: وكان هذا الذي ذكرته على الدروب أيضًا، إذ في الرجوع غضاضة على الراجع، وإذا السير ممتنع من الإمكان.

قال العروضي: نعوذ بالله من الخَطَل، لو كان سأله لأجابه بالصواب، وجوابه على الدروب ظاهر في قوله: نظروا إلى زبر الحديد»[3].

ثم تفاقم الاتهام على يد ابن فُورَّجة (ت بعد 455 هـ)[4]؛ الذي اتهم ابن جنِّي بالافتعال صراحة، وأقسم بالله على أنَّه كذَّاب في روايته تلك - ففي حديثه عن قول المُتنبِّي:

أَمِطْ عَنْكَ تَشْبِيهِي بِمَا وَكَأَنَّهُ فَمَا أَحَدٌ فَوْقِي وَلا أَحَدٌ مِثْلِي

---

(1) الواضح في مشكلات شعر المُتنبِّي؛ ص36، 37، ورأي ابن جنِّي في الفتح الوهبيّ؛ ص46.
(2) ستأتي ترجمته في هذا البحث؛ ص464.
(3) شرح الواحدي؛ ص597، والتبيان: 4/ 180، وله اتهام آخر، انظر: شرح الواحدي؛ ص 754، والتبيان: 2/ 63، 64.
(4) ستأتي ترجمته في هذا البحث؛ ص490.

قال: «قد أكثروا الكلام في هذا البيت، قوله: تشبيهي بما، وقالوا (ما) ليست من حروف التشبيه، ولم يؤت في الجواب بطائل، فأمَّا ابن جنِّي فقال: الذي كان يُجيب به إذا سُئل عن هذا أنْ يقول تفسيره: فكأن قائلاً قال: بِمَ يشبِّه؟، فيقول الآخر: كأنَّه الأسد أو كأنَّه الأرقم، أو نحو ذلك، فقال هو مُعْرِضًا عن هذا القول: أمط عنك تشبيهي بما وكأنه، فجاء بالحرف للتشبيه وهو كأن، وبلفظ (ما) التي كانت سؤالاً، فأجبت عنها بكأن التي هي للتشبيه، فذكر (ما) في التشبيه، لأنَّ جوابها تضمن التشبيه، فكانت سببًا له فذكر السبب والمسبب جميعًا... ثم روى خبرًا عن أبي العباس المبرد؛ حيث افتعل شاهدًا أمام عيسى بن ماهان، لَّما ورد الدينور، حتى دخل أبو حنيفة الدينوري؛ ففضح المبرِّد الذي اعترف بهذا الوضع من فوره، ثم قال (ابن فورَّجة): وأنا أحلفُ بالله العظيم إن كان أبو الطَّيب سُئل عن هذا البيت فأجابه بهذا الجواب الذي حكاه ابن جنِّي، وإن كان (إلا) مُتَزَيِّدًا مُبْطلاً فيما يدَّعيه؛ عفا الله عنه وغفر له، فالجهل والإقرار به أحسن من هذا»[1].

وقبل الخوض في تفنيد هذه التهمة المدحاض نضع بين أيدينا عدة نقاط:

(1) أنَّ ابن جنِّي موصوف بالصدق والأمانة من جانب المؤرِّخين الثقات، فقد كان يتحرَّى في الرواية تمامًا، إذا روى شيئًا عن شيخه شفَّعه بالزمان والمكان ونقل الخبر بكل بدقة، ولا غرو فقد استفاد هذه الصفة من شيخه أبي عليّ الفارسيّ؛ الذي وصفه بقوله: «وهذا أبو علي – رحمه الله– كأنَّه بعدُ معنا، ولم تبن به الحال عنا، كان من تحوُّبِه، وتأنِّيه وتحرُّجه كثيرَ التوقُّف فيما يحكيه، دائم الاستظهار لإيراد ما يرويه، فكان تارة يقول: أنشدت لجرير فيما أحسب، وأخرى: قال لي أبو بكر فيما أظن، وأخرى: في غالب ظني، وأرى أنِّي قد سمعت كذا»[2].

---

(1) الفتح على أبي الفتح؛ ص 245– 247، وقد نقله ياقوت في معجم الأدباء بتصرف في ترجمة أبي حنيفة الدينوري: 1/ 354، 355، وانظر أمثلة أخرى لهذه الاتهامات في: الفتح على أبي الفتح؛ ص153، 155، 159 ، 165 ، 326 ، 327 ، 341.

(2) الخصائص: 3/ 316.

ومن ثَمَّ نشأ ابن جنِّي على تقديس الرواية الصحيحة كلَّ التقديس، واطراح كل مدخول زائف منها - وسوف تزداد هذه المسألة وضوحًا عند الحديث عن الرواية وتحقيق النصوص[1].

(2) أنَّ المُتنبِّي ليس معصومًا من الخطأ في تفسير شعره، لأنَّه قد يفسِّر بيتًا من قصيدةٍ بَعُدَ زمانُها، وغامت ملابساتُها، فلا تأتيه الرؤية القديمة إلَّا مُشَوَّشة المعالم، وربما أجاب دون تحرٍّ وتسرُّع في ردِّه، فخانه التوفيق فيما يقوله، وتلك حالة شاذة من الندرة بمكان، فلا يملك ابن جنِّي إلاّ رواية تفسير الشاعر دون مجاملة.

(3) أنَّ ابن جنِّي - كذلك - ليس معصومًا من الخطأ والسهو، فربما أجابه الشاعر لكنَّه سها عن كلمة يتضح بها المعنى، أو التبست عليه كلمة مما سجَّله بهامش نسخته من الديوان، أو حدث منه تصحيف بسبب السمع... كلُّ ذلك وارد على البشر، فما سُمِّي الإنسان إلَّا لنسيه، والمسلم يدعو دائمًا: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة:286]، وهذا السهو الذي لا ينجو منه أحد لا يمكن أن يكون مطعنًا في عدالة الراوي ونزاهته.

(4) أنَّه من المحتمل أن يُجيب الشاعر بأكثر من إجابة في بيتٍ واحد، خاصة تلك الأبيات المشكَّلة التي يصعُب الغوص على مرماها، وانقطعت صلة الشاعر بها؛ يقول ابن الشجري: «ولا يمتنع أن يُجيب المسئول بأجوبةٍ مختلفة في أوقاتٍ متغايرة».[2]

(5) أنَّه من الممكن أن يكون المُتنبِّي تعمَّد تضليل ابن جنِّي ذلك الشيخ الوقور الذي ينقل كلامه نقلاً مسلَّمًا؛ يقول الدكتور محسن غيَّاض: «ولكنَّنا نعتقد أنَّ المُتنبِّي لم يكن أمينًا ولا صادقًا في بعض ما فسَّره من شعره لابن جنِّي، وأنَّه ضلَّله في بعض ما قاله له، ولم يشأ أن يُفْصح له عن كل غوامضه وشوارده التي كان يفخر بها، ويطربه اختلاف الناس فيها، وخصومتهم حولها... رجلٌ كهذا لا يمكن أنْ يُفْصح بسهولة عن كلِّ معانيه الغامضة لابن

(1) انظر ما سيأتي في هذا البحث؛ ص327.
(2) أمالي ابن الشجري: 3/ 229.

جنّي الذي يضعها بين أيدي الناس؛ ويقطع بذلك جدلهم وخصومتهم واهتماهم بشعر الشاعر، من هنا كان تضليله لابن جنّي، ومن هنا تعرَّض الرجل للتكذيب والمطاعن»[1].

فإذا وضعنا بين أعيننا كلَّ هذه الاحتمالات التي تُبعد عن ابن جنّي تلك الفرية كل البُعد، فإننا ننظر في الأبيات التي اتُّهم بالتزيُّد في تفسيرها ظلمًا وعدوانًا...

- فأمَّا البيت الذي أورده الأصفهاني فلا شيء فيه؛ لأنَّه اتهمه تهمة ثلاثية، والذي يتعلَّق بالبيت إحالته على الفسر، وما أظنُّ أحدًا ينقد عالمًا لأنَّه أحال على كتاب متقدِّم له، خاصة أنَّه أشار إلى ذلك في مقدمة كتابه، وبيَّن أنه سوف يتجنب الإطالة في الحديث عن الأبيات التي يتعرَّض لها، لأنَّه قد أطال بالشواهد والغريب في الفَسْر.[2]

فالرجل يريد أن يجتنب الإطالة وأنْ ينأى عن التكرير لِمَا جُبلت عليه النفس من معاداة المعادات، فكان لزامًا على الأصفهاني أن يرجع إلى الفَسْر الكبير، وألَّا يركن إلى مثل هذه التهم البائرة.

- وأمَّا البيت الذي أورده العروضي؛ وهو قول المُتنبِّي:

وَعَلَى الدُّرُوبِ وَفِي الرُّجُوعِ غَضَاضَةً وَالسَّيْرُ مُمْتَنِعٌ مِنَ الإِمْكَانِ

فقد رجَّح الواحديّ رأى شيخه العروضي قائلاً: «والقول ما قال العروضي، لأنَّه لو كان كما قال أبو الفتح لَمَا احتاج إلى الواو في قوله (وعلى الدروب)، لأنه قال: كان كذا وكذا على الدروب، ولكنَّ الواو في (وعلى الدروب) واو الحال، وكذا ما بعدها من الواوات؛ يقول: حين كنا على الدروب؛ يعنى مضايق الروم، اشتد الأمر حتى تعذر الانصراف والتقدُّم».[3]

وهنا أقول: إنَّ المعنى الذي بيَّنه الواحدي هو الصحيح، وهو رأى العروضي شيخه من قبل، وهو لا يتعارض مع ما رواه ابن جنّي عن المُتنبِّي، ولكنَّ الرجلين- لشهوة النقد المركَّبة فيهما- يفهمان كلام ابن جنّي على الوجه الذي ينقد به.

---

(1) الفتح على فتح أبى الفتح - مقدمة المحقق- مجلة المورد، م2، ع1، ص111.

(2) انظر: الفتح الوهبيّ؛ ص25.

(3) شرح الواحدي؛ ص597، وقد نقله صاحب التبيان بنصه: 4/ 180، 181 دون إشارة إلى الواحدي.

فإنَّ ابن جنِّي قال: وكان هذا الذي ذكرته... فتوهَّما أنَّ هذا الذي ذكر يتعيَّن أنْ يكون سابقًا للبيت، وبالتالي لا معنى للواو، على حين أنَّ البيت متعلِّق بقوله بعده:

نَظَرُوا إِلَى زُبَرِ الحَدِيدِ كَأَنَّمَا يَصْعَدْنَ بَيْنَ مَنَاكِبِ العُقْبَانِ

والظاهر أنَّ سؤال ابن جنِّي إنَّما كان بعد إنشاء القصيدة بسنواتٍ طوال، فهي من السيفيَّات، وابن جنِّي إنَّما بدأ يسجل تفسيرات المُتنبِّي في بغداد وشيراز، فالمتنبِّي يُشير بقوله هذا إلى ما أورده في القصيدة عمومًا؛ سواء أكان سابقًا للبيت أَمْ كان لاحقًا له، وجاء الفعل ماضيًا لأنَّ إنشاءه القصيدة كلها مضى منذ زمن بعيد.

فلا تعارض بين التفسيريْن، وإنَّما زاد الواحدي البيت تفسيرًا وبيانًا، فَلِمَ الاتهام بالوضع والتزيُّد، وابن جنِّي بريء من الوضع، والمتنبي بريء من الخطأ؟

- وأمَّا البيت الذي أورده ابن فُورَّجة وأطال الحديث عنه؛ وهو قول المُتنبِّي:

أَمِطْ عَنْكَ تَشْبِيهِي بِمَا وَكَأَنَّهُ فَمَا أَحَدٌ فَوْقِي وَلا أَحَدٌ مِثْلِي

فهو من الأبيات المشكَّلة حقًّا، لأنَّ البلاغيين لم يذكروا أنَّ (ما) من أدوات التشبيه، وقد اختلف الشُّرَّاح في تفسيره اختلافًا بيِّنًا، وحسبُنا أنَّ فيه كلَّ هذه الآراء:[1]

1 – أنَّ (ما) نكرة تامة؛ بمعنى: شيء موضوعة للعموم، كأنَّه قال: أمط عنك تشبيهي بشيءٍ من الأشياء.

2 – أنَّ (ما) نافية؛ والمعنى: ما هو إلَّا كذا، كأنَّك تقول: ما هو إلَّا الأسد، وكأنَّه الأسد.

3 – أنَّ (ما) نافية؛ والمعنى: ما أشبه فلانًا بفلان... وقد رواه الربعي عن المُتنبِّي.

---

(1) انظر هذه الآراء جميعًا في: الفسر (المخطوط) ق 230، شرح الواحدي؛ ص22، 23، التبيان: 3/ 161، معجز أحمد: 1/ 43، الوساطة بين المُتنبِّي وخصومه؛ ص442، 443، الفتح على أبي الفتح؛ ص247، أمالي ابن الشجري: 3/ 227 وما بعدها، شرح المشكل من شعر المُتنبِّي؛ لابن سيده: 1/ 38، تفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطيب؛ ص204، 205، شرح المشكل من شعر المُتنبِّي؛ لابن القطاع – مجلة المورد، م 6، ع 3، ص255، 256.

4 – أنَّ (ما) استفهامية؛ فكأنه سُئل: ما يشبه؟ فقال: كأنَّه الأسد... وقد رواه ابن جنِّي عن المُتنبِّي.

5 – أنَّ (ما) زائدة؛ وهي الداخلة على كأن فتصير كأنما، فيقال: كأنما زيدٌ أسد.

6 – أنَّ (ما) موصولة؛ بمعنى: الذي يُقال لمن يشبه بالبحر كأنه ما هو نصف الدنيا، بعنوان البحر، لأنَّ الدنيا بَرٌّ وبحر، ويقولون: كأنَّه ما هو سراج الدنيا؛ يعنون الشمس والقمر.

فهذه ستة آراء في تفسير (ما) كلّ منها يُخالف الآخر، واثنان منها مرويَّان عن المُتنبِّي، وعلى كلٍّ فهو بيت مشكَّل، ولذا عدَّه الثعالبي في ضمن عيوبه في عسف اللغة والإعراب، لأنَّ التشبيه بـ(ما) مُحال.

وسبيلنا الموازنة بين رأيْ ابن فُورَّجة وابن جنِّي؛ فرأى ابن فُورَّجة من أضعف الآراء في البيت، حيث يرى أنَّ (ما) هي الداخلة على كأنَّ فتصير كأنَّما، وهو رأيٌ فاسد، لأنَّ الرجل عطف كأنَّه على ما، والعطف يقتضي المغايرة، فهما أداتان لا أداة واحدة.. وقول ابن جنِّي ضعيف كذلك؛ لأنَّ إدخاله الباء عليها يدل على أن (ما) بعدها أداة للتشبيه، مثل كأن، فالباء للاستعانة، كما تقول كتبت بالقلم، فكان ينبغي أن يكون المعنى تشبيهي بـ(ما)، وما على رأيه ليست أداة من أدوات التشبيه، بل أداة للاستفهام.

وإن كنتَ لا بد مرجِّحًا فإنني أميل إلى رأى ابن القطاع – الرأي الأول–، الذي يرى أنَّها نكرة تامة بمعنى شيء؛ كأنَّه يقول: أمط عنك تشبيهي بشيء من الأشياء، فإذا كان الأمر كذلك، فما الداعي إلى هذا الاتهام الجارح، خاصَّة أن ابن فُورَّجة لم يأت فيها بالقول الصائب؟

وإذا كان هناك رأيان منقولان عن المُتنبِّي فإنَّ ذلك يدلُّ على أنَّ الشاعر الذي قاله في صباه، لَمَّا وجد اهتمام الناس به، واختلافهم حوله حاول كغيره تأويل بيته، فأجاب بهذا مرة وبذاك مرة أخرى.

وبعد...

فلا يسع الباحث إلَّا ردَّ هذا الاتهام الجارح عن الناقد الثقة الصدوق، لِمَا يعتري المسألة من احتمالات كثيرة، ولأنَّ من اتهموه بالتزيُّد إنَّما انطلقوا من رؤاهم الشخصية التي رأينا فساد أكثرها، ولأنَّنا لو فتحنا هذا الباب لدخل على الأدب والعلم وكلّ المسلَّمات شرٌّ كثير.

رابعًا: أنَّه أول من رصد ظواهر مهمَّة في شعر المُتنبِّي :

إنَّ وظيفة الناقد تتعدَّى مجرد التفسير إلى التقييم والتقويم، وتتعدَّى هذا وذاك إلى محاولة رصد الظواهر الفنيَّة، مع محاولة تفسيرها تفسيرًا مقنعًا ينبُع من النص والشاعر وكل الملابسات المحيطة بالنص.

وإذا كان ابن جنِّي أول شُرَّاح الديوان؛ فإنَّه حاز قصب السبق إلى رصد ظواهر فنية لمحها بثاقب نظره ودقيق فكره في شعر المُتنبِّي... فالرجل لم تستبد به القضايا العتيقة، وما كانت الرؤى الثيِّبات لتصرفه عن رؤية الجديد الطريف، فقد كان له فضل الكشف عن عدة ظواهر هامة دارت من بعد حولها دراسات كثيرة منها:

(أ) المعاني المكررة:

لعلَّ ابن جنِّي أول من فطن إلى أنَّ للمتنبِّي معانيَ كانت من اللصوق بقلبه والمساس بفؤاده؛ بحيث جعل يكررها في مواطن عدة، وكأنَّها مبادئ عقدية يؤمن بها، أو أعمدة يؤسِّس عليها بنيان فكره... فمن الثابت أنَّ الإنسان عندما يؤمن بقضيةٍ ما لا يمل تكرارها آناء الليل وأطراف النهار، ويحاول أن يعرضها في أزياء مختلفة، بل يحاول أن يبُثَّ روحها وخلاصتها في كل رأى ينطق به أو قضية يتحدث عنها.

وقد كانت للمتنبي معانٍ انطلق منها، وكررها كثيرًا في شعره، من ذلك الذي رصده ابن جنِّي:

1 – في شرح قول المُتنبِّي:

مَنْ نَفْعُهُ في أَنْ يُهَاجَ وَضَرُّهُ ... في تَرْكِهِ لَوْ تَفْطِنُ الأَعْدَاءُ

يقول ابن جنّي: إذا هيج انتفع بذلك شوقًا إلى الكفاح ومقارعة الأعداء، وإذا ترك من ذلك ولم يجد سبيلاً إليه استضرَّ به؛ وهذا كقوله أيضًا:

ذَرَانِي وَالفَلاةِ بِلا دَلِيلِ ... وَوَجْهِي وَالْهَجِيرَ بِلا لِثَامِ

فَإِنِّي أَسْتَرِيحُ بِذِي وَهَذَا ... وَأَتْعَبُ بِالإِنَاخَةِ وَالمُقَامِ

وكقوله أيضًا:

قُحٌّ تَكَادُ صَهِيلُ الخَيْلِ يِقْذِفُهُ ... عَنْ سَرْجِهِ مَرْحًا بِالعِزِّ أَوْ طَرَبًا[1]

وغنيٌّ عن البيان أنَّ هذا المعنى من ألصق المعاني بنفس الشاعر المعذَّبة التي فُطرت على الحِلِّ والترحال، وأُشربت حب الحرب والجهاد، بحيث أصبح أُنسها في حربها، ووحشتها في سِلمها، فنفسه طافحة بكل معاني الثورة والغضب، ورغبة التغيير والتمرد على كل أشكال الخنوع والاستكانة، فلا عجب أن يترنم بهذه النغمة المحبَّبة إلى نفسه مرارًا وتكرارًا.

2 – في شرحه قول المُتنبِّي:

وَإِنْ تَكُنْ تُغْلِبُ الغَلْبَاءُ عُنْصُرَهَا ... فَإِنَّ في الخَمْرِ مَعْنًى لَيْسَ في العِنَبِ

قال ابن جنّي: «هي وإن كانت من تغلب؛ فإنَّ فيها من معانى من الكمال والمحاسن ما ليس في تغلب، كما أنَّ الخمر وإن كانت من العنب؛ فإنَّ فيها معنى ليس في العنب – وهذا نظير قوله في سيف الدولة:

فَإِنْ تَفُقِ الأَنَامِ وَأَنْتَ مِنْهُمْ ... فَإِنَّ المِسْكَ بَعْضُ دَمِ الغَزَالِ

وكقوله في نفسه:

وَمَا أَنَا مِنْهُمُ في العَيْشِ فِيهِم ... وَلَكِنْ مَعْدِنُ الذَّهَبِ الرُّغَامُ»[2]

---

(1) الفَسْر: 1/ 90، 91، والبيت الأول في ديوانه ص117، واللذان بعده في الديوان ص475 والأخير في الديوان ص91.

(2) الفَسْر: 1/ 217، 218، والبيت الأول في ديوانه ص 425، والبيت الثاني في ديوانه ص258، والبيت الثالث في الديوان ص92 برواية: (وما أنا منهم بالعيش فيهم...).

فمثل هذا المعنى الرائع، الذي يُعَدُّ المُتنبِّي من مُخْترعيه، والذي ضربه البلاغيون مثلاً على إمكان المشبه، حيث إنَّه كالدعوى الغريبة التي تُنكرها العقول وتأباها النفوس، فيأتي بالدليل القاطع الذي يبيِّن إمكان وقوعها، فالشطر الثاني من كل بيت من تلك الأبيات إنَّما هو الحُجَّة ضد كل معاند، وعندما يأتي به الشاعر «فقد احتج لدعواه، وأبان أنَّ لما ادَّعاه أصلاً في الوجود وبرَّأ نفسه من ضعة الكذب وباعدها من سفه المقدم على غير بصيرة، والمتوسع في الدعوى من غير بيِّنة»[1].

وواضح أنَّ هذا المعنى منسجم كلَّ الانسجام مع نفس الشاعر الملأى بالكبرياء والطموح، التي ترى نفسها فوق كل البشر وإن كانت من البشر.

وقد رصد ابن جنِّي هذه الظاهرة مرارًا[2]، وفتح المجال أمام الآخرين للحديث المستفيض عنها، ولم يكتف بهذا فحسب؛ بل حاول تفسيرها تفسيرًا ينُمُّ عن فهمٍ رائع لنفسية شاعره الأثير.

فقد دار حوار بينه وبين الشاعر حول سِر تكرير بعض الألفاظ في شعره؛ يقول ابن جنِّي: «وقلت مرةً للمتنبِّي: أراك تستعمل في شِعرك (ذا وتا وذي) كثيرًا؟ ففكرَّ شيئًا ثم قال: إنَّ هذا الشعر لم يعملُ كلُّه في وقتٍ واحد، فقلت له: أجل؛ ولكنَّ المادة واحدة، فأمسك البتة، والشيء يذكر لنظيره، فإن المعاني – وإن اختلفت معنيَّاتها – آوية إلى مضجعٍ غير مقض، وأخذ بعضها برقاب بعض»[3].

فكأنَّ ابن جنِّي يريد أن يقول: إنَّ تلك المعاني فد تغلغلت في مسارب نفس الشاعر، حتى أصبحت جزءًا من بنيانه الفكريّ، ولذا تطفو دائمًا على سطح تفكيره فيمتاح من مادتها بلا حدود، سواء أكانت تلك المادة معاني ابتدعها، أم كانت معجمًا لفظيًّا معينًا يجرى على لسانه بكل يسر وسهولة.

---

(1) أسرار البلاغة؛ ص 123.

(2) انظر: الفَسْر: 1/ 105، 186، 237.

(3) الخصائص: 2/ 141، وقد نقله ابن سنان الخفاجي في سر الفصاحة؛ ص19.

هذا هو التحليل النفسي الفاهم للقضية، وليس ذلك النقد الصاخب الذي رفع بعض النقاد شعاراته ضد المُتنبِّي بتهمة التكرار دون فهمٍ لأسباب ذلك - يقول ابن سنان الخفاجي: «وما أعرف شيئًا يقدح في الفصاحة، ويغض من طلاوتها أظهر من التكرار لمن يؤثر تجنُّبه، وصيانة نسجه عنه، إذا كان لا يحتاج إلى كبير تأمل، ولا دقيق نظر، وقلَّما يخلو واحد من الشعراء المجيدين أو الكُتَّاب من استعمال ألفاظ يديرها في شعره، حتى لا يخلَّ في بعض قصائده بها، فربما كانت تلك الألفاظ مختارة يسهل الأمر في إعادتها وتكريرها إذا لم تقع إلَّا موقعها، وربما كانت على خلاف ذلك»[1].

ولو أنصف الخفاجي ما عدَّ ذلك قدحًا في الفصاحة، بل إشارة إلى إيمان الشاعر بتلك المعاني إيمانًا لا يتزعزع، وما يضيره تكريرها، وهو يلبسها أثوابًا مختلفة كلها روعة وجمال، وكثيرًا ما تكون البلاغة في التكرير وكسر البناء ومخالفة القاعدة. وهكذا يؤول ذلك العلم إلى الذوق المحض الذي يعلو بالفنان الصادق فوق مواضعات البلاغيين وقواعد النحويين.

ولعلَّ ابن جنِّي بهذه الإشارات العابرة هو الذي نبَّه النقاد إلى تجميع تلك المعاني المكررة، فأفردوا لها فصولاً طوالاً في رسائلهم وكتبهم.[2] وهو كذلك يفتح الباب أمام المحدثين لوضع معجم لمفردات الشاعر ومعجم لمعانيه، مع تفسير ذلك كله تفسيرًا نفسيًّا وبلاغيًّا رائعًا.

(ب) الجرأة النفسيّة:

استطاع ابن جنِّي بثاقب نظره ونافذ فكره أن يهتدي للجرأة النفسية التي تنطوي عليها نفس الشاعر الطموح، فقد ترجم الشاعر عن ذات نفسه تلك التي تأبى الخضوع والاستكانة، والتي لا يُملي عليها وقوفها موقف المادح أن تذلَّ نفسها أو تُطامن من كبريائها، وإنَّما كان الرجل يضع نفسه على قدم المساواة مع الممدوحين؛ إن لم يكن أعلى، دونما مبالاة بسخط الساخطين وازورار المزوِّرين، ولا غرو فقد كان الرجل متعاليًا على أهل الخلاعة والمجون،

---

(1) سر الفصاحة؛ ص 98.

(2) انظر: يتيمة الدهر: 1/ 171 – 181، الصبح المُنْبي؛ ص289 – 299.

ولذا رفض مدح الوزير المهلبي، يقول معاصره أبو القاسم الأصفهاني: «وانتظر المهلبيُّ إنشاده فلم يفعل، وإنَّما صدَّه ما سمعه من تماديه في السخف، واستهتاره بالهزل، واستياء أهل الخلاعة والسخافة عليه، وكان المُتنبِّي مُرَّ النفس صعب الشكيمة، حادًّا مجدًا فخرج»[1].

ففي مرثية المُتنبِّي لخولة أخت سيف الدولة التي مطلعها:

يَا أُخْتَ خَيْرِ أَخٍ يَا بِنْتَ خَيْرِ أَبِ كِنَايةً بِهِمَا عَنْ أَشْرَفِ النَّسَبِ

لمح ابن جنِّي تلك الجرأة على أخت الأمير من جانب شاعر لا يُضاهى بنى حمدان نسبًا في قوله:

يَعْلَمْنَ حِينَ تُحَيِّي حُسْنَ مَبْسَمِهَا وَلَيْسَ يَعْلَمُ إِلَّا اللهُ بِالشَّنَبِ

فقال: «يقول أترابها يعلمن حُسن مبسمها لأنَّهنَّ يرينَه، وليس يعلم شنبه إلَّا الله، لأنَّه لم يذقه أحد»، ثم قال: «وكان المُتنبِّي يتجاسر في ألفاظه جدًّا، ألا تراه يقول لفاتك يمدحه:

وَقَدْ يُلَقِّبُهُ المَجْنُونَ حَاسِدُهْ إِذَا اخْتَلَطْنَ وَبَعْضُ العَقْلِ عَقَّالُ

ألا ترى كيف ذكر لقبه على قُبحه وتلقَّاه به، وسلَّم مع ذلك أحسن سلامة، ولولا جودة طبعه وصحة صنعته ما تعرَّض لمثل هذا».[2]

فهذا ملمحٌ رائع لعلَّ ابن جنِّي أول من فطن إليه، وقد تبعه فيه النقاد وعدُّوا بعض أمثلة ذلك من عيوب الشاعر؛ فسمَّاه الثعالبي: إساءة الأدب بالأدب، وذكر شواهد كثيرة لذلك؛ منها بيته السابق في أخت سيف الدولة الذي علَّق عليه الخوارزمي بقوله: «لو عزَّاني أحد عن حُرمةٍ لي بمثل هذا لألحقته بها، وضربت عُنقه على قبرها».[3]

---

(1) الواضح في مشكلات شعر المُتنبِّي؛ ص15.

(2) الفَسْر: 1/ 214، 215، وقد نقله الدكتور/ إحسان عباس في "تاريخ النقد الأدبيّ عند العرب"؛ ص 282، إلا أنَّه خلط كلام "الوحيد" المُمَيَّز بـ(ح) بكلام ابن جنِّي، والبيت الأول في الديوان: ص 242، والثاني في الديوان؛ ص 504.

(3) يتيمة الدهر: 1/ 209.

وقد لاحظ الثعالبيُّ أنَّه كان يسلِّم عليها ويتغزَّل بها، ولم يُفطن هؤلاء جميعًا إلى أنَّه كان يحبُّها، ذلك الملمح الرائع الذي فطن إليه العلاَّمة محمود شاكر في تذوُّقه الرائع لهذه القصيدة؛ حيث يقول: «ولست تخطئ فيما نرى ما تضمنته هذه الأبيات من القصيدة من العاطفة التي عطفته على هذه التي يُرثيها، وما يتوهَّج في ألفاظها من نيران قلبه، ولست تخطئ أنين الرجل وحنينه وبكاءه... فهذا من أبى الطَّيب دليل على أنَّ كلامه هذا ليس كلام شاعر يُرثى أخت صديقه وأميره، وإنَّما هو كلام قلب محب مفجوع، قد تقطَّعت آماله من الدنيا بموت حبيب قد فجعته المنية فيه».[1]

هذه هي الرؤية الثاقبة التي لا تصدر إلَّا عن ذوق فاهم وحسّ فنان، وإنَّها لجزء مما أبقى الأوائل للأواخر، وما أكثر ما تركوا لولا فتور الهمم وضعف العزائم.

وعلى كلٍّ فلابن جنِّي كل الفضل في الكشف عن تلك الشجاعة التي تنطوي عليها نفس الشاعر، والتي عللها بصحة طبعة وسلامة صنعته، وقُدرته على خوض المأزق المشتبه، وتخلصه منه بقدرة خارقة وكفاءة عالية.

(ج) المدح المبطَّن بالهجاء (قضية الكافوريَّات):

تُعَدُّ قضية الكافوريَّات من أكبر القضايا التي لفتت أنظار النقاد في القديم والحديث، والتي استقطبت جهودًا ضخمة لما تشتمل عليه من طرافةٍ وخطورة في آنٍ معًا، فقد كان من المثير حقًّا أنْ يدخل المُتنبِّي مصر تاركًا الأمير العربيّ الذي أخلص وداده، ودبَّج فيه أروع قصائده، ويمدح كافورًا الذي كان منذ عهدٍ قريب مولى لآل الإخشيد؛ وهو عبدٌ خصيٌّ أسود، ثم يُفارقه بعد أربع سنوات هاجيًا إيَّاه بقصائد تفيض بالغيظ والمرارة، فكيف يمدح ثم يقدح؟ وفى أيِّهما كان صادقًا؟

من الممكن أنْ نفسِّر الظاهرة بيسر من خلال قول عمرو بن الأهتم لرسول الله ﷺ عندما مدح الزبرقان بن بدر أمامه ثم هجاه: والله يا رسول الله ما كذبت في الأولى، ولقد صدقت في

(1) المُتنبِّي؛ محمود شاكر، ص 340، 341.

الأخرى، ولكنى رجل رضيت فقلت أحسن ما علمت، وسخطت فقلت أقبح ما وجدت، فقال ﷺ: «**إنَّ مِنَ البَيَانِ لَسِحْرًا**».[1]

وهو تفسير جيد يحسم القضية دون عسر؛ فكلُّ رجل به المحاسن التي تطفو عند الرضا والمساوئ التي تطفو عند الغضب، ومن ذا الذي ترضى سجاياه كلها؟ ومن ذا الذي ما ساء قط؟ ومن له الحسنى فقط؟

لكنَّ المُتنبِّي حاول أن يجد تفسيرًا يُرضى كبرياءه وغروره، ولا يخدش به أديم حيائه، فزعم أنَّ قصائده في مدح كافور كان ظاهرها المدح وباطنها الهجاء؛ ومن ثمَّ لفت نظر ابن جنِّي إلى هذه الظاهرة؛ فأفاض في الحديث عنها، وفتح المجال واسعًا للخوض فيها - يقول الدكتور إحسان عباس: «إنَّ ابن جنِّي أول من فتح باب القول في أنَّ مدائح المُتنبِّي في كافور مبطَّنةً بالهجاء، وأنَّ الازدواج فيها كان مقصودًا»[2].

وهذا صحيح إذا فُهم على أنَّه أول من شقَّق المسألة، وأفاض في الحديث عنها، أمَّا أن يكون أول من تكلم فيها أو لمحها، فلعلَّ الشاعر هو الذي وجَّه نظره إليها، كما أنَّ الوزير جعفر بن الفرات المعروف بابن حِنْزابة قد لمحها قبل ابن جنِّي، فقد علَّق على قول المُتنبِّي في مدح كافور:

مِنْ لِبيضِ المُلُوكِ أَنْ تُبْدِلَ اللَّوْنَ (م) بِلَوْنِ الأُسْتَاذِ وَالسَّحْنَاءِ

يَا رَجَاءَ العُيُونِ فِي كُلِّ أَرْضٍ لَمْ يَكُنْ غَيْرَ أَنْ أَرَاكَ رِضَائِي

قائلاً: «إنَّه هزئ بكافور في هذه الأبيات، ويسهِّل على الناس أمر لونه، ويُحسِّنه لهم»[3].

لكن الذي لا شكَّ فيه أنَّ لابن جنِّي الفضل في فتح باب القول المستفيض في هذه القضية، لتصبح واحدة من كُبَر قضايا شعر المُتنبِّي؛ ظهر فيها الشاعر بمظهر الساحر القادر على النطق

---

(1) القصة في مجمع الأمثال: 1/ 9، والحديث بهذا الإيجاز في البخاري (فتح الباري: 10/ 553)، وله روايات أخرى مطولة (انظر تخريجه في: كشف الخفاء: 1/ 296).

(2) انظر: تاريخ النقد الأدبيّ عند العرب؛ د. إحسان عباس، ص281.

(3) الصبح المُنْبي؛ ص115، وبيتا المُتنبِّي في ديوانه؛ ص445 وبينهما بيت آخر.

بالمتناقضات في عبارةٍ واحدة، وظهر فيها النقاد - كذلك - بمظهر السحرة القادرين على إنطاق المدائح بالهجاء، وقد أعانه على ذلك عدة أمور:

(1) أنَّ المُتنبِّي هو الذي أوحى إليه بذلك، وكأنَّه أعطاه الضوء الأخضر لكى يسير في هذه الطريق الملأى بالمزالق - يقول ابن جنِّي: «لما قرأت قوله في كافور على أبي الطَّيب:

وَمَا طَرَبِي لَمَا رَأَيْتُكَ بِدْعَةً لَقَدْ كُنْتُ أَرْجُو أَنْ أَرَاكَ فَأَطْرَبُ

فقلت له: «لِمَ تزد على أن جعلته أبا زِنَّة، فضحك أبو الطيب، فإنه بالذَّم أشبه منه بالمدح».[1]

وفى محاورة أخرى يقرأ عليه ابن جنِّي قوله في كافور:

يُدِلُّ بِمَعْنَى وَاحِدٍ كُلُّ فَاخِرٍ وَقَدْ جَمَعَ الرَّحْمَنُ فِيكَ المَعَانِيَا

فيقول: ابن جنِّي: «ولما وصلتُ إلى هذا البيت ضحكت فضحك أيضًا، وعرف غرضي؛ وهو أنَّه قصد الهجاء»[2]. ويعنى ابن جنِّي أنَّ الشاعر قصد بتلك المعاني المعانيَ السيئة والصفات الذميمة، يقول ابن حسام الرومي: «والذى يظهر لي بعد هذا أنَّه عنى بالمعاني ما قاله في إظهار المضمر:

أَمَيْنًا وَإِخْلافًا وَغَدْرًا وَخِسَّةً وَجُبْنًا أَشَخْصًا لُحْتَ لِي أَمْ مَخَازِيَا؟[3]

فكأنَّ ضحك المُتنبِّي في الموقفين علامة الرضا، والضوء الأخضر الذي أعطاه ابن جنِّي للسير في تلك الطريق، يقول الدكتور محمد مندور: «لأنَّ المُتنبِّي في ذلك الحين كان فيما يظهر قد أخذ يوحى إلى ابن جنِّي وغيره من تلاميذه المُعْجَبين به، الذين كانوا

---

(1) شرح الواحدي؛ 666، التبيان: 1/ 187، المثل السائر: 1/ 66، الصبح المُنْبي؛ ص117، رسالة في قلب كافوريَّات المُتنبِّي؛ ص153، والبيت في ديوانه؛ ص467. أبا زِنَّة: كنية القرد.

(2) معجز أحمد: 4/ 26، والبيت في ديوانه؛ ص441.

(3) رسالة في قلب كافوريات المُتنبِّي؛ ص48، والبيت في ديوانه؛ ص443.

يجتمعون حوله في بيت البصريّ بتأويل مدحه في كافور بالهجاء أو التعريض أو بالسخرية الخفيَّة».[1]

وإذا صحَّ قول المُتنبِّي لابن جنِّي: لو شئت لقلبت الكافوريات كُلَّها إلى الهجو[2]، لكان أروع دليل على أنَّ المُتنبِّي هو الذي فتح بجسارته الطريق واسعًا ليسلكه ابن جنِّي وغيره، وغير هيَّابين مزالقه ولا آبهين بمضايقه، وإن كنت ارتاب في الخبر لأنَّه تفرَّد به متأخِّر هو ابن حسام الرومي (ت 1081 هـ)؛ وكتابه يغلُب عليه التمحُّل والإسراف.

وكأن الذي دعا المُتنبِّي لذلك هو محاولة التخلُّص من تبعة الهجاء بعد المدح، وتهمة الكذب في مدائحه ومناقضة نفسه، ولم يكتف بأن يخرج من القضية سالمًا لا عليه ولا له، بل أراد اكتساب فضيلة القدرة على الكلام الموجَّه الذي يحمل معنيَيْن متناقضين؛ وهو أمر غريب جدًّا ومثير حقًّا.

2 – أنَّه لمح هذه الرؤية سافرة دون استحياء في قول المُتنبِّي:

وَشِعْرٍ مَدَحْتُ بِهِ الكَرْكَدَنَّ ... بَيْنَ القَرِيضِ وَبَيْنَ الرُّقَى

فَمَا كَانَ ذَلِكَ مَدْحًا لَهُ ... وَلَكِنَّهُ كَانَ هَجْوَ الوَرَى

فأشار إلى أنَّ في ذلك كنايةً وهجوًا.[3]

3 – أنَّ ابن جنِّي – أيضًا – كان يكره كافورًا كلَّ الكراهية لما تنطوي عليه نفسه من بُغض للأعاجم وحب للعرب الصرحاء، ولذا كان يمتعض امتعاضًا عندما يرى حلو القريض يُكال لذلك الأسود الخِصِيّ – يقول ابن جنِّي: قرأت ديوان أبى الطَّيب عليه، فلما بلغت قوله في كافور القصيدة التي أولها:

أُغَالِبُ فِيكَ الشَّوْقَ وَالشَّوْقُ أَغْلَبُ ... وَأَعْجَبُ مِنْ ذَا الهَجْرِ وَالوَصْلُ أَعْجَبُ

---

(1) النقد المنهجي عند العرب؛ ص194.
(2) رسالة في قلب كافوريات المُتنبِّي؛ ص4.
(3) انظر: الفَسْر: 1/ 138، والبيتان في ديوانه؛ ص499.

حتى بلغتُ قوله:

أَلا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أَقُولُ قَصِيدَةً فَلا أَشْتَكِي فِيهَا وَلا أَتَعَتَّبُ

وَبِي مَا يَذُودُ الشِّعْرَ عَنِّي أَقَلُّهُ وَلَكِنَّ قَلْبِي يَا بِنْةَ القَوْمِ قُلَّبُ

فقلت: يَعِزُّ عليَّ أن يكون هذا الشعر في غير مدح سيف الدولة؛ فقال: حذَّرناه وأنذرناه فما نفع، ألست القائل فيه:

أَخَا الجُودِ أَعْطِ النَّاسَ مَا أَنْتَ مَالِكٌ وَلا تُعْطِيَنَّ النَّاسَ مَا أَنَا قَائِلُ؟

فهو الذي أعطاني كافورًا بسوء تدبيره وقلة تمييزه».[1]

كأنَّ ابن جنِّي يستكثر مثل هذا الشعر الشاعر والمدح الفاخر على كافور، لأنَّ المدح هنا أعظم من الممدوح، وكأنَّما أراد أن يُخلِّص شاعره الأثير من تبعة هذا المدح الذي وقع في غير محله.

4 – تبحُّر ابن جنِّي في علوم اللغة تبحُّرًا مستفيضًا أهَّله لأنْ يفهم العبارة على كافَّة وجوهها؛ بحيث يقرأ في اللوحة الواحدة البياض والسواد في آنٍ معًا، أو يخيل للمتلقي ذلك، ألم يعقد الرجل بابًا في الخصائص بعنوان: (بابٌ في اللفظ يرد محتملاً لأمرين أحدهما أقوى من صاحبه)؛ خلُص فيه إلى تلك النتيجة: «اعلم أنَّ المذهب في هذا ونحوه أن يعتقد الأقوى منهما مذهبًا، ولا يمتنع مع ذلك أن يكون الآخر مرادًا وقولاً».[2]

فما دام الكلام يحتمل معنيين فلا مانع من القول بهما: «ألا ترى أنَّ العالِم الواحد قد يجيب في الشيء الواحد أجوبة، وإن كان بعضها أقوى من بعض، ولا تمنعه قوى القويّ من إجازة الوجه الآخر، إذ كان على مذاهبهم وعلى سمت كلامهم، كرجل له عِدَّة أولاد، فكلهم ولدٌ له

(1) انظر: شذرات الذهب: 3/ 15، وفيات الأعيان: 1/ 122، معاهد التنصيص: 1/ 30، الصبح المُنْبي؛ ص99، 100، وقصيدته في كافور في ديوانه؛ ص464، والبيت الآخر في الديوان؛ ص366؛ برواية: (إذا الجود...).

(2) الخصائص: 2/ 490.

ولاحقٌ به، وإن تفاوتت أحوالهم في نفسه، فإذا رأيت العالِم قد أفتى في شيء من ذلك بأحد الأجوبة الجائزة فيه فلأنَّه وضع يده على أظهرها عنده فأفتى به، وإنْ كان مجيزًا للآخر وقائلاً به».[1]

كما عقد بابًا آخر في توجُّه اللفظ الواحد إلى معنيين اثنين؛ قال عنه: «وهذا بابٌ في نهاية الانتشار»[2].

فهذه الدراسة اللغويَّة المستفيضة ساعدت ابن جنِّي على خوض غمار هذا البحر؛ على الرغم من خطورته، لكنَّها خطورة تحمل كثيرًا من الطرافة، والدلالة على عبقرية اللغة.

لهذا كله وجَّه ابن جنِّي وجهه شطر التأويل، وكأنما نصَّب من نفسه ساحرًا يقلب المديح هجاء؛ كما قلب موسى عصاه فإذا هي حيةٌ تسعى - ففي قول المُتنبِّي في كافور:

يَفْضَحُ الشَّمْسَ كُلَّمَا ذَرَّتِ الشَّمْسُ (م) بِشَمْسٍ مُنِيرَةٍ سَوْدَاءِ

يقول ابن جنِّي: ويعنى كافورًا، وكان يقول: إنَّه هزئ به في هذا البيت، وله نظائر في شعره».[3]

ويُفهم من النص أنَّ المُتنبِّي هو الذي أوحى إلى ابن جنِّي بهذا المعنى، لأنَّ كافورًا كان يكره كلمة السواد أيَّان تُذكر لما تحمله من تلويح به وبما يُعاب به.. وقول ابن جنِّي: إن له نظائر في شعره يشير إلى معتقده في إمكانية قلب كُلِّ - أو جُلِّ - المدح في الكافوريات إلى هجاء.

وفى قول المُتنبِّي:

تَرْفَعَ عَنْ عُونِ المَكَارِمِ قَدْرُهُ فَمَا يَفْعَلُ الفَعْلاتِ إِلَّا عَذَارِيَا

قال ابن جنِّي: «وهذا مما ينقلب هجاء، والظاهرُ أنَّه اعتبره من جهة عدوله عن المعروف إلى المبتكر، والذى لاح لي فيه أنَّه يعرض بكونه خِصيًّا لا يقدر على الافتضاض مع كمال حرصه».[4]

---

(1) الخصائص: 2/ 493، 494.
(2) الخصائص: 3/ 168.
(3) الفَسْر: 1/ 115.
(4) رسالة في قلب كافوريات المُتنبِّي؛ ص 45، وهو بلفظ آخر في معجز أحمد: 4/ 25.

وكأنَّ كلمة الفعلات إنَّما تُشير إلى أفعال السوء والأعمال المشنوء عملها وعاملها، والتي هو السابق إليها، لأنَّه داعٍ إلى كل قبيحة، ورائد لكل منقصة.

ويبدو أنَّ ابن جنّي بمثّل هذه الإشارات - وما أكثرها- قد فتح الباب أمام اللاحقين للخوض في هذه القضية الطريفة.

فهذا ابن سيده عندما تعرَّض لقول الشاعر:

وَلَوْ جَازَ أَنْ يَحْوُوا عُلاكَ وَهَبْتَهَا وَلَكِنْ مِنَ الأَشْيَاءِ مَا لَيْسَ يُوهَبُ

يقول: وقد ينقلب هذا المعنى على ما قدَّمناه كأنَّه يريد إنَّك لا تُحسن المعايى؛ إذ لا مادة لك تُرْبِيها وتنمِّيها (بضِعَة) جوهرك ورداءة عنصرك حتى إذا هيئ لك منها شيء، وقاربت مُلكه والاشتمال عليه انصرفت عنه وسلَّمتَه إلى غيرك».[1]

وهذا ابن فُورَّجة لما تعرَّض لقوله:

وَيُغْنِيكَ عَمَّا يَنْسِبُ النَّاسُ أَنَّهُ إِلَيْكَ تَنَاهَى المَكْرُمَاتُ وَتُنْسَبُ

يقول: «وللبيت باطنٌ خبيث، هو سخرية يريد أنَّه لا نَسَبَ لك لأنَّك عبد، ثم قال: وأنت غنيٌّ عن النسب بالمكارم التي تُنسب كلها إليك، كأنَّه يسلِّيه بهذا القول، ثم زاد دلالة على السخرية بقوله فيما يليه:

وَأَيُّ قَبِيلٍ يَسْتَحِقُّكَ قَدْرُهُ؟ مَعَدُّ بْنُ عَدْنَانٍ فِدَاكَ وَيَعْرُبُ

ألا تراه كيف سَخَرَ به وزعم أنَّ القبائل كلَّها لا يستحق شيء منها أن يُنسب إليه، أتراه أجلَّ من النبيّ ﷺ وهو ابن معد بن عدنان؟».[2]

بل شاع الحديث عن هذه القضية على ألسنة الناس جميعًا؛ فقد رُوِي أنَّ ابن زولَّاق لَمَّا ولي

---

(1) شرح المشكل من شعر المُتنبِّي؛ ص 263، والبيت في ديوانه؛ ص 466، وكلمة (بضعة) وردت في الأصل (بصنعة) فأصلحتها.

(2) الفتح على أبى الفتح؛ ص70، والبيتان في ديوانه؛ ص467، وقد قال الخطيب التبريزي فيهما مثل ذلك؛ انظر: التبيان: 1/ 186.

ابن كلس الوزارة رَوَى حديث الرسول ﷺ: «**إنَّ الشَّقِي مَنْ شَقِيَ في بَطْنِ أُمِّهِ، والسَّعِيدُ مَنْ سَعِدَ في بَطْنِ أُمِّه**» فغضب، فقال له أحد الحضور: إنَّما رَوَى حديثًا صحيحًا بجميع طُرقه، وما أراد إلَّا الخير؟

فقال: خيرٌ عنك، إنَّما هو مثل قول المُتنبِّي:

وَللهِ سِرٌّ في عُــلاكَ وَإِنَّمَــا كَلامُ العِدَا ضَرْبٌ مِنَ الهَذَيَانِ

وأجمع الناس على أنَّ ذلك هجوٌ في كافور، لأنَّه أعلمه أنَّه تقدَّم بغير سبب، وابن زولاق هجاني على لسان صاحب الشريعة».[1]

ثم زادت القضية استفحالاً على يد شيخ الإسلام عبد الرحمن بن حسام الدين المعروف بحسام زاده الرومي (ت 1081 هـ)؛ الذي ألَّف "رسالة في قلب كافوريَّات المُتنبِّي من المديح إلى الهجاء"، قال في مقدمتها: «هذه عرائس أبكار الأفكار لم يطمثهن إنسٌ قبلهم ولا جانّ، ولا حام حولها أجياد الأذهان، ولم تسمع بمثلها الآذان، تميلُ إليها قلوب فرسان ميدان الذوق والعرفان».[2]

وقد تعقَّب مؤلف تلك الرسالة مدائح المُتنبِّي في كافور بيتًا بيتًا؛ متمحِّلاً قلب معانيها من المدح إلى الهجاء، وتُعَدُّ هذه الرسالة أول بحث - فيما أعلم - قصره صاحبه على مثل هذه الغاية الطريفة المثيرة.

والباحث يرى أنَّ هناك أبياتًا قليلة تحتمل مثل هذا القلب؛ نظرًا لطبيعة المعنى اللغويّ الذي يأبى التقييد والتحجيم، ويسمح في حدودٍ ضيقة بتجاور الأضداد؛ أمَّا أن يكون كلُّ شعر المُتنبِّي في كافور يمكن أن يُصرف إلى الهجاء - كما رُوى على لسانه في خبرٍ شككنا فيه ، أو

---

(1) معجم الأدباء: 2/ 411، 412، والبيت في ديوانه؛ ص472، وقد قال بذلك فيه البديعي في: الصبح المُنْبي؛ ص119، وابن الأثير في: المثل السائر: 1/ 65، والحديث الذي استشهد به ورد في صحيح مسلم بشرح النووي: 16/ 193 من قول عبد الله بن مسعود (الشَّقيُّ من شقى في بطن أمه، والسعيد من وعظ بغيره)، وله شواهد كثيرة في الصحيحين. وانظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: 2/ 493.

(2) رسالة في قلب كافوريات المُتنبِّي؛ ص3.

كما فعل ابن حسام الرومي - فتلك مبالغة لا شكَّ فيها، إذ يقدح في هذا العمل عدة أشياء:

(1) التمحُّل الشديد في توهُّم انقلاب المعاني من المديح إلى الهجاء؛ فالرومي يقول: إنَّ المُتنبِّي كلما ذكر الزيارة مع كافور، فإنه يقصد الزيارة التي في قوله:

فَلا زِيَارَةً إِلَّا أَنْ تَزُورَهُمُ أَبْدٍ نَشَأنَ مَعَ المَصْقُولَةِ الخُذُمِ

وإذا ذكر أبو المسك فإنه يُكني به عن سواده، وعن نَتْن ريحه؛ تسميةً للشيء باسم ضدِّه؛ كالمفازة والسليم.[1]

وهو منهج فاسد، لأنَّ البيت مهما قيل عن استقلاله في القصدية العربيَّة لا يمكن ولا يجب أن يُفهم إلَّا في سياقه على ضوء ملابساته[2]. لكنَّ هؤلاء المغرمين بالقلب يفصِّلون الأبيات عن سياقها، ويصبغونها باللون الذي أرادوا، فإذا ما وُضعت في سياقها بعد هذا الصبغ التعسفي بدت شائهة قبيحة على صورة ما أرادها الشاعر، وما يجب أن يرى شعره عليها مطلقًا.

(2) أنَّ هناك أبياتًا في سيف الدولة - الذي لا نشكُّ في حب المُتنبِّي له وإخلاصه في ذلك الحب - تحتمل ذلك التأويل، وقد لمح ذلك ابن جنِّي نفسه؛ ففي قول المُتنبِّي:

لَعَلَّ عَتْبَكَ مَحْمُودٌ عَوَاقِبُهُ فَرُبَّمَا صَحَّتِ الأَجْسَامُ بِالعِلَلِ

يقول: لو كان هذا في غير سيف الدولة لجوَّزت بأنْ يكون طواه على هجاء».[3]

ولئن كان ابن فُورَّجة تعجَّب من كيفية قلب مثل هذا المعنى هجاء، فإنَّه قد غاب عنه وجه القلب، وهو في تقديري يكمُن في تلك الحكمة التي ذيَّل بها أبو الطَّيب بيته، فكأنه يقول له: إنَّني أنتفع بعتابك كما ينتفع الجسم بالعلة، فهو يضع حديث سيف الدولة وعتابه موضع العلة والمرض، ثم يتعالى ويقول: إنَّه رغم المرض وخطورته فإنِّي لن أُضار به، بل على العكس

(1) رسالة في قلب كافوريات المُتنبِّي؛ ص4، والبيت الذي ذكره في ديوانه؛ ص513.
(2) النقد المنهجي عند العرب؛ ص240، 241.
(3) الفتح على أبي الفتح؛ ص222، والبيت في الديوان، ص331.

سأستفيد منه. وهذا هو وجه الهجاء، الذي ربما قصده ابن جنّـي، وهنـاك أمثلـة أخـرى كثـيرة حاول بعض الشُّرَّاح صرفها إلى الهجاء؛ على الرغم من أنَّهـا قيلـت في سـيف الدولـة الـذي لا يشكّ أحد في عمق وصدق الحب بينه وبين المُتنبِّي[1].

(3) أنَّ هناك أبياتًا من الشعر تحتمل مثل هذا التوجيه دون أن تكون لها ملابسات العلاقـة مع كافور؛ فقول الفرزدق:

إِذَا جَعْفَرٌ مَرَّتْ عَلَى هَضْبَةِ الحِمَى فَقَدْ أَخْزَتِ الأَحْيَاءَ مِنْهَا قُبُورُهَا

يحتمل معنيين؛ أحدهما: ذم الأحيـاء، والآخـر: ذم الأمـوات، أمـا ذم الأحيـاء فهـو أنَّهـم خذلوا الأموات، يريد أنَّهم تلاقوا في قتالهم وقومًا آخرين ففرَّ الأحيـاء عـنهم وأسـلموهم، أو أنَّهم استنجدوا فلم ينجدوهم، وأمَّا ذمُّ الأموات فهو أنَّ لهـم مخـازي وفـضائح تُوجـب عـارًا وشنارًا، فهم يعيِّرون بها الأحياء، ويلصقونها بهم».[2]

بل عقد ابن الأثير في المثل السائر فصلاً في تأويل المعنـى، مثَّـل فيـه بأمثلـة كثـيرة مـن القرآن والحديث والشعر والنثر؛ لتوجه اللفظ إلى معنًى آخر سواء أكـان ضـدَّه أَمْ لم يكـن ضدَّه».[3]

وهو دليل على أنَّ إمكانية القلب نابعة من طبيعة اللغة المركَّبة بما تنطوي عليـه مـن مرونـة تؤهلها في بعض الأحيان لتحمل المعنى السياقي وضده.

---

(1) انظر: الفَسْر: 1/ 220، 1/ 371، شرح المشكل من شعر المُتنبِّي؛ لابـن سـيده، ص100، 253، وتفسير أبيات المعاني؛ ص80، 81، الفتح على أبى الفتح؛ ص222، والمثل السائر: 1/ 70.

(2) المثل السائر: 1/ 69، وبيت الفرزدق في ديوانـه: 1/ 368 بروايـة: (... تقنَّـع إذ صـاحت إليهـا قبورها).

(3) انظر: المثل السائر 1/ 64 وما بعدها.

وبعد...

فخلاصة رأينا في تلك القضية أنَّها قضية زائفة في كثيرٍ من جوانبها؛ حيث أخذت من العناية فوق ما تستحقه، ولو أنصف الباحثون فيها وطرحوا التمحُّل من رؤيتهم وتوقفوا عن محاولة ليّ عُنق الأدلة وتغيير مسارات الألفاظ والمعاني، وامتنعوا عن قطع المعنى عن سياقه الذي هو قطعة منه، لبقى لنا من ذلك شيء يسير جدًّا في كافور وفى غير كافور، كما كان هناك شِعر لغيره يحتمل مثل هذه المعاني، التي مردُّها في تقدير الباحث إلى مرونة اللغة؛ بحيث تحتمل الدلالة كثيرًا من الاحتمالات التي ربما تناقضت، وبذا تزول عن المُتنبِّي تلك القدرة السحريَّة التي تؤهله لنطق البيت ذي الوجهين؛ أحدهما: مدحٌ يُرضي به كافورًا، والآخر: هجاءً يُرضي به نفسه... وتزول عن النقاد كذلك تلك القدرة على قلب الأبيات بهذه الصورة المُثيرة.

أصداء شرح ابن جنِّي لدى الشُّرَّاح اللاحقين

إذا كان ابن جنِّي قد اضطَّلع بهذه المهمَّة العبقريَّة التي تنوء بها العُصبة أولو القوة، ونال شرف الشرح الباكر لديوان المُتنبِّي، فقد اعتمد اللاحقون على هذا الشرح اعتمادًا أساسيًّا؛ إذ كان هذا الشرح كما يقول الدكتور مندور: «ومنذ ذلك الحين اعتبرت شروح ابن جنِّي المرجع الأساسي لكل شرح».[1]

والشروح اللاحقة - كما علمنا - كثيرة جعلها ابن خلكان أربعين،[2] ووصل بها ابن كثير إلى ستين،[3] ولا نرتاب في زيادتها على هذا العدد، ناهيك عن الكتب النقديَّة الأخرى التي تناولت شعر المُتنبِّي، وما أكثرها.

وسبيلنا هنا أنْ نبيِّن مدى استفادة اللاحقين بشروح ابن جنِّي؛ مختارين أشهر النماذج من الكتب سواء تعرَّضت لشعر المُتنبِّي قاطبةً، أَمْ تعرضت لاتجاه معين في شعره، أَمْ جاء شعر المُتنبِّي فيها ضمن مختاراتٍ شتَّى، ولن نتعرَّض هنا للكتب التي قصرها أصحابها على الردِّ على ابن جنِّي، فإنَّ ذلك هو موضوع الفصل الرابع - إن شاء الله -: ابن جنِّي بين ناقديه.

(1) ابن وكيع التِّنِّيسيّ (ت 393 هـ)*

تعرَّض ابن وكيع التِّنِّيسي في كتابه (المنصف للسارق والمسروق منه) لجُلِّ شعر المُتنبِّي؛ الذي لابد- إنْ بالحق وإنْ بالباطل- أن يوافق شيئًا من شعر السابقين، فمن طلب عيبًا وجده، واطِّلاعنا على تاريخ تأليفه يقِفُنا على حقيقة حربٍ استُعرت بين ابن جنِّي ومعاصره ابن وكيع،

---

(1) النقد المنهجي عند العرب؛ ص232.

(2) وفيات الأعيان: 1/ 121.

(3) البداية والنهاية: 11/ 276.

* هو: أبو محمد الحسن بن على بن وكيع الضبي التنيسي، عاش في «تنِّيس» بالقرب من دمياط، وكان شاعرًا مفلقًا، وصفه الثعالبي بأنه شاعرٌ بارعٌ وعالِمٌ جامع برع في إبانه على أهل زمانه، تُوفِّي سنة 693هـ[يتيمة الدهر: 1/ 434، تتمة اليتيمة؛ ص40، وفيات الأعيان: 2/ 104].

لكنَّنا ونحن نبحث عن ذلك التاريخ يصدمنا ثلاثة من المحققين بالإجماع على أنَّ الكتاب أُلِّف بين عاميْ 385هـ : 393 هـ بحجة أنَّه ترحَّم فيه على شيخه أبى الحسن المهلبيّ؛ الذي تُوفِّي عام 385 هـ[1]، فكأنَّ الكتاب أُلِّف بعد وفاة المهلبيّ وحتى وفاة ابن وكيع.[2]

والحُجَّة التي اعتمد عليها هؤلاء جميعًا أوهى من حُجَّة نحوي؛ فإنَّ عبارة (رحمه الله) صالحة للأحياء وللأموات معًا، ألم يعلِّمنا الله جَلَّ وَعَزَّ في الدعاء: ﴿وَٱعۡفُ عَنَّا وَٱغۡفِرۡ لَنَا وَٱرۡحَمۡنَآ﴾ [البقرة:286] ؟ ونحن ندعو: اللَّهُمَّ ارحمنا فوق الأرض وتحت الأرض ويوم العَرْض، فلا يوجد مانع من طلب الرحمة للأحياء وللأموات معًا، وما أعلم عالمًا قال بهذا.

ثم إنَّ ابن جنِّي ألَّف كتابًا في الردِّ عليه؛ هو (النقض على ابن وكيع في شعر المُتنبِّي وتخطئته)،[3] وليس من أواخر كتب ابن جنِّي، فلا بُدَّ أنْ تكون هناك فترة انتقل فيها كتاب ابن وكيع من مصر إلى العراق، واشتهر أمره حتى قرأه ابن جنِّي، وغاظه ما فيه من تحامل، ثم قام بالردِّ عليه، ولا يتأتَّى ذلك خلال هذه المدة الوجيزة.

لذا لا نتردَّد في القول بأنَّه أُلِّف بعد منتصف القرن الرابع بقليل، وعقب تأليف ابن جنِّي كتابه «الفَسْر».

وهذا يطلعنا على مدى حفاوة الناس بالعلم وبشعر المُتنبِّي، وكيف تتوالى الردود دون انقطاع، رغم صعوبة النسخ وعسر النقل وغير ذلك، لكنَّ روح العلم وحبّه تهوِّن كل صعب متأبٍّ.

ويطلعنا كذلك على حقيقة صراع دار بين ابن جنِّي الذي ثَمَلَ بخمر المُتنبِّي، وابن وكيع الذي يحمل في صدره جبالاً من الحقد الدفين على الشاعر، ويتمنَّى أن يؤتى عصا سحريَّة يهدم

---

(1) انظر ترجمته في: معجم الأدباء: 1/ 596، بغية الوعاة: 1/ 389.

(2) انظر هذا الرأي في: المنصف للسارق والمسروق منه؛ مقدمة تحقيق: الدكتور محمد يوسف نجم، ص (1/ ط)، وهي الطبعة التي نعتمد عليها، وتحقيق: الدكتور محمد رضوان الداية (المقدمة بدون ترقيم)، وتحقيق: عمر خليفة إدريس (1/ 67) رسالة ماجستير بكلية الآداب جامعة الإسكندرية، مخطوط بالمكتبة القومية للرسائل الجامعية بجامعة عين شمس، رقم 2724، 2725.

(3) معجم الأدباء: 3/ 480.

بها مجد الرجل؛ الذي لا تزيده الأيام إلا مجدًا، فلم يجد أشفى لذات نفسه من اتهامه بالسرقة، محقًّا طورًا ومبطلاً أطوارًا، حتى قال ابن رشيق عنه: «وأمَّا ابن وكيع فقد قدَّم في صدر كتابه على أبى الطَّيب مقدمةً لا يصح لأحد معها شعر إلا الصدر الأول إنْ سلم ذلك لهم، وسمَّاه كتاب «المنصف»، مثل ما سمى اللديغ سليمًا، وما أبعد الإنصاف منه»[1].

والحقّ أنَّ ابن جنِّي طاله كثير من الشرر الذي رمى به ابن وكيع شعر المتنبِّي، لأنَّه الذي أثنى عليه في شرحه أبلغ الثناء، فلا غرو أن يناله سوط هذا الناقد الناقم، الذي يودّ لو اغتال شعر الشاعر فاستراحت نفسه، في هذا المنصف العاري من الإنصاف.

وأول ما نلاحظه على ابن وكيع أنَّه لم يذكر ابن جنِّي بالاسم مطلقًا، رغم اطِّلاعه المؤكَّد على كتابه، بل تعمَّد تجهيله بقوله: قال بعض النحويين، أو ذكر بعض أهل الأدب، أو فسَّر هذا بعض الأدباء، أو فسَّره بعض أهل العربية، أو فسَّره بعض الرجال،[2] وذلك عندما يُخالفه ويرد عليه.

وثاني ما نلاحظه أنَّه عندما يوافقه يسرق كلام ابن جنِّي بنصه، وينسبه إلى نفسه، والمنصف ينبغي أن يرد الحقوق إلى أصحابها، لكنَّه طبيبٌ يداوى الناس وهو عليل، إذ تحدَّث عن السرقة في الشعر؛ وهي محتملة، على الرغم من أنَّه سطا على كثيرٍ من تفسير ابن جنِّي، وهي مواضع أكثر من أن ندلّ عليها.[3]

فإذا ما جئنا إلى الموازنة بين آراء الرجلين فيما اختصما حوله، فإنَّنا نجد الحقَّ قد يكون مع هذا وقد يكون مع ذاك، ما دام كل إنسان يؤخذ ويردُّ من قوله، من ذلك:

---

(1) العمدة: 2/ 281.

(2) انظر في هذه العبارات وغيرها: المنصف 1/ 81، 82، 89، 122، 242، 338، 450، 474، 579، 605، 634.

(3) انظر على سبيل المثال: المنصف 1/ 245، 325، 329، 330، 347، 414، 431، 450، 473، 481، 511، 525، 527، 550، 599، 603، 612، 632؛ وهي مواضع نقل فيها نص ابن جنِّي دون أدنى إشارة.

(1) عندما تعرَّض ابن وكيع لقول المُتنبِّي:

مَالٌ كأنَّ غُـرَابَ البَيْنِ يَرْقُبُهُ فَكُلَّمَـا قِيلَ هَـذَا مُجْتَـدٍ نَعَبَا

قال: «قال بعض النحويين من المتحقِّقين بتفسير كلام أبى الطَّيب: إنَّ معنى هذا البيت أنَّ غراب البَيْن متصل الصياح كاتصال عطاء هذا الممدوح.

وليس النحو من صناعة الشعر، وإنَّما تقع على معاني الشعر فِطَنُ الذُّهناء، وتستخرجه قرائح العقلاء، كما قلتُ أنا في بعض النحويين:

عَلَيْكَ بِالنَّحْوِ لا تَعْرِضْ لِصَنْعَتِنَا فَإِنَّ شِعْرَكَ عندي أَشْهَرُ الشُّهَرِ

لَوْ كان بِالنَّحْوِ قَوْلُ الشِّعْرِ مُكْتَسَبًا كان الخَلِيلُ بِهِ أَحْظَى بَنِي البَشَرِ

وإنَّما أراد أبو الطَّيب أنَّ غراب البَيْن إنَّما ينعب لفراق، فإذا رأى الغراب مُجْتديًا علم أنَّ إتيانه سببٌ لفراق المال، فنعب لذلك، وليس ما ذهب إليه النحويّ بشيء».[1]

ونلاحظ على ابن وكيع هنا حدة عبارته التي تجاوزت الأدب في الحديث عن الأدب، فالرجل موتورٌ من ابن جنِّي؛ كما هو موتورٌ من المُتنبِّي، فلا عجب أن يهجو الشارح وينتقد الشاعر في آنٍ.

كما نلاحظ أنَّه لم يأتِ بجديد فيما ذهب إليه سوى أن غراب البَين إنَّما ينعب لفراق، وهذا أمر معلوم ضرورة، لأنَّ الغراب - وهو مضرب المثل في التشاؤم - إنما أُضيف إلى البَيْن لأنَّه إنَّما ينعب ساعة الفراق، فما أضافه ابن وكيع ليس شيئًا جديدًا، لكن ابن جنِّي قد أضاف بعبارته الموجزة شيئًا جديدًا؛ وهو اتصال عطاء الممدوح، ذلك الاتصال الذي استفاده من كلمة كُلَّما التي تُفيد التكرار، فلما كان العطاء مكررًا موصولاً، والنعيب متوقفًا على العطاء، كأنَّ النعيب متصل، وكأنَّ الغراب لا يتوقف عن الصياح.

---

(1) المنصف: 1/ 387، ورأى ابن جنِّي في الفسر: 1/ 264، والبيت في ديوانه ص90.

(2) في شرحه قول المُتنبِّي:

أَنْسَاعُهَا مَمْغُوطَةٌ وَخِفَافُهَا مَنْكُوحَةٌ وَطَرِيقُهَا عَذْرَاءُ

قال: فسَّر هذا بعض الأدباء فقال: معناه: أنساعها ممغوطة: أي ممدودة، وقال: خفافها منكوحة: دامية قد أدمتها مقارعة الحصا لما يكلفها ذلك، والعذراء: البِكْر، وذلك أنَّه يصف شدة سيرها.

وهذا تفسيرٌ نحويّ غير عالِم بالشعر، والمعنى: أنَّ أبا الطَّيب أراد أنَّ خفافها من عادتها معاودة قطع هذه الطريق التي لم يطأها خُفٌّ، ولم يسلكها أحد لبُعدها أو مخافتها، فهي كالعذراء التي افتضَّت، فطابق بين المنكوحة والعذراء على وجه الاستعارة؛ كقول أبى تمَّام:

يَسِّرْ بِبَذْلِكَ مَهْرَ مُطْلٍ إِنَّهُ يَنْوِى افْتِضَاضُ صَنِيعَةٍ عَذْرَاءِ[1]

هنا نجد ابن وكيع قد تجنَّى على ابن جنِّي في رده، ووصفه بأنَّه نحويٌّ غير عالِم بالشعر، فأوهمنا أنَّ سماء المعنى كانت رتقًا ففتقها، أو بِكْرًا كطريق المُتنبِّي فافتضَّها... لكنَّ ابن وكيع خذلنا في الوصول إلى المعنى، بل بدَّل عبارة ابن جنِّي وهي – كما جاء في الفسر –: «العذراء: البِكْر، ضربه مثلاً»[2]، فحذف ابن وكيع كلمة ضربه مثلاً، وهي كلُّ ما زاده، لأنَّ ابن جنِّي يعنى بها أنَّ في الأسلوب استعارة تمثيلية؛ حيث استعار العذراء من البِكْر التي لم تُنكح إلى الطريق التي لم تُسلك.

وعلاوةً على ذلك كله فقد وقع ابن وكيع في تناقضٍ عندما قال: إنَّ خفافها من عادتها معاودة قطع هذه الطريق... وكلمة معاودة تنقض معنى البيت؛ لأنَّه لو عاودها السائر لَمَا بقيت الطريق عذراء.

أين هذا النقد المتحامل من نقد الملك الكامل الأيوبيّ؛ عندما سأل عبد المنعم بن صالح النحويّ عن معنى «وطريقها عذراء»؟ قال: يريد أنَّها صعبة لم تُسلك، فقال الملك الكامل: هذا

(1) المنصف: 1/ 474، ورأى ابن جنِّي في الفسر: 1/ 81، 82، وبيت المُتنبِّي في ديوانه ص115، وبيت أبى تمام في ديوانه بشرح التبريزي: 1/ 37 برواية (يسِّرْ لقولك مهر فعلك إنَّه...).
(2) الفسر: 1/ 82.

يدل على أنَّ الممدوح لا يُعْرف، ولا له ذِكر ولا نائل، لأنَّ الطريق إليه عذراء لم تُطرق، والممدوح إذا كان له عطاء وذِكر، ويعرفه القُصَّاد كانت الطريق إليه لا تنقطع؟[1]

فشتَّان ما بين هذا الملمح الرائع الصحيح وشهوة الهدم والتجريح.

(2) أبو العلاء المعرِّيّ (ت 449 هـ) *

كان لأبى العلاء هوًى في المُتنبِّي؛ إذ كان يفضِّله على جميع المُحْدثين، ويراه أولى الناس بلقب الشاعر، ولذا خصَّه بكتابين؛ أحدهما «اللامع العزيزي»[2]، والثاني هو «معجز أحمد»؛ حيث يقول ابن خلكان: «واختصر ديوان أبى تمَّام وشرحه وسمَّاه «ذكرى حبيب»، وديوان البحتريّ وسماه «عبث الوليد»، وديوان المُتنبِّي وسمَّاه «معجز أحمد»، وتكلَّم على غريب أشعارهم ومعانيها، ومأخذهم من غيرهم وما أخذ عليهم، وتولَّى الانتصار لهم، والنقد في بعض المواضع عليهم، والتوجيه في أماكن لخطئهم»[3].

وقد نشره الدكتور/ عبد المجيد دياب، ومهما يكُن من أمر تلك النشرة[4]، فلا شكَّ أنَّه من أَجَلِّ الشروح، لأنَّه فِهْمُ شاعر لشاعر، وحسبُك بشارحٍ في قدرة أبى العلاء وذكائه، ولذا كان يقول: رَحِمَ الله المُتنبِّي، كأنَّما ينظر إليَّ بلحظ الغيب حيث يقول:

---

(1) التبيان: 1/ 17، وانظر: الديوان؛ ص115.

* هو: أحمد بن عبد الله بن سليمان المعرِّى، وُلِدَ عام 363هـ، وعَمى وهو صبىّ، أقام بمعرة النعمان، ثم ارتحل إلى بغداد عام 398هـ، ثم عاد إلى المعرة فلزم منزله، وسمَّى نفسه رهين المحبسين، من دواوينه: سِقْط الزَّنْد، ولزوم ما لا يلزم.. وكتبه كثيرة، تُوفِّى سنة 449هـ. معجم الأدباء: 1/ 396، وإنباه الرواة: 1/ 46، نكت الهميان؛ ص101، وانظر تعريف القدماء بأبي العلاء حيث كافة تراجمه.

(2) معجم الأدباء: 1/ 426.

(3) وفيات الأعيان: 1/ 114.

(4) ثمة شكوك حول نسبة المنشور لأبى العلاء، لأنَّه يخالف وصف ابن خلكان الذي يوحي بالاختصار، وهو يستغرق شعره، ولأنَّ في الكتاب استشهادًا بشعر المعرى نفسه (2/ 382، 3/ 434، 3/ 548)، ولأنَّ في الكتاب روايات للتبريزي عن المعرى (1/ 364)؛ فكيف يستشهد الأستاذ برواية التلميذ؟ ولأنَّه مخالف لنصوص موثوقة من المعجز نقلها عنه ابن أبى الإصبع والتبريزي وابن معقل الأزدي [انظر: أبو العلاء الناقد الأدبيّ ؛ ص121 ، 122].

كَأَنَّمَا نَظَرَ الأَعْمَى إِلَى أَدَبِي وَأَسْمَعَتْ كَلِمَاتِي مِنْ بِهِ صَمَمُ[1]

ولا شكَّ أنَّ أبا العلاء ذلك الطُّلَعة المنهوم قد اطَّلع على الشروح التي سبقته؛ حيث يقول:«وذكر ابن جنِّي وكثير ممن فسَّروا هذا الديوان...»،[2] وكلمة كثير لها إيحاءٌ لا يَخْفى.

وقد لاحظ الباحث أنَّ أبا العلاء اعتمد على شرح ابن جنِّي في نقطتين أساسيتين:

(1) أنَّه نقل عنه كلَّ ما رواه ابن جنِّي عن المُتنبِّي تفسيرًا لشعره، لاعتقاده أنَّ تفسير الشاعر لشعره أصدق تفسير؛ خاصة أنَّ ناقله الثقة الصدوق ابن جنِّي.[3]

(2) أنَّه نقل عنه أكثر العبارات التي أثنى بها ابن جنِّي على المُتنبِّي؛ مثل:«أشهدُ بالله أنَّه لو خرس بعد هذين البيتين لكان أشعر الناس»[4]... وغير ذلك كثير. وكأنَّ أبا العلاء الذي أحبَّ المُتنبِّي حتى النخاع لجأ إلى ثناء ابن جنِّي الذي تكلَّم بلسانه، وأعرب عن دخيلة نفسه.

وعلاوة على كل ما تقدَّم - وهي أمثلة من الكثرة بمكان - أورد المعريّ آراء ابن جنِّي في تفسيره لشعر المُتنبِّي، وكان إيراده لتلك الآراء على ثلاث صور:

1 - أنْ يورد رأي ابن جنِّي فحسب ويعتمد عليه اعتمادًا كاملاً، لأنَّه أتى بالقول الفصل، فقطعت جَهِيزَةُ قول كلِّ خطيب.[5]

2 - أنْ يورد رأي ابن جنِّي بجوار رأى غيره من الشُّرَّاح الكثيرين الذين قرأ شروحهم، ثم يلتزم الصمت إزاء هذه الآراء جميعًا[6]؛ ربما لأنَّها جميعًا مقبولة، وإجازتها جملة يوسِّع

(1) إنباه الرواة: 1/ 54، والبيت في ديوانه؛ ص323 برواية: (أنا الذي نظر الأعمى....).
(2) معجز أحمد: 3/ 44.
(3) انظر: معجز أحمد: 2/ 231، 3/ 14، 21، 29، 62، 78، 79، 159، 252، 381، 402، 454، 461، 511، 543، 545، 456، 4/ 82، 103، 108، 136.
(4) معجز أحمد: 2/ 177، وأنظر أمثلة أخرى فيه: 2/ 462، 3/ 282، 256، 4/ 271، 358، 219.
(5) انظر: معجز أحمد: 1/ 347.
(6) انظر: معجز أحمد: 1/ 45، 97، 204، 2/ 32، 225، 315، 3/ 65، 248، 376، 4/ 25، 207، 338، وغيرها.

مساحة الرؤية لشاعره الأثير، وربما لأنَّه يرى الخوض في موازنات دقيقة بين هذه المعاني يضيع جمال الشعر، ويصرف القارئ عن روعة الشعر إلى فلسفة الشرح، وربما أنَّه لو أثار معركة حول كل بيت مع كل هؤلاء المختصمين لتضخَّم كتابه جدًّا فبلغ حِمْل بعير.

3 – أنْ يوازن المعريّ بين رأى ابن جنِّي وآراء الآخرين؛ حيث يتمرد هنا على الصمت ويقوم بالموازنة الدقيقة، لأنَّ بعض الآراء فيها من الخطأ ما لا يسكت عنه، فلا بد أن يفنِّدها المعرى، ما دام كل إنسان يؤخذ ويرد من قوله[1].

وإن كان لا بد من إيراد مثال فليكن من هذا الضرب، فعندما تعرَّض أبو العلاء لقول المُتنبِّي:

مَنْ لِي بِفَهْمِ أُهَيْلِ عَصْرٍ يَدَّعِي أَنْ يَحْسُبَ الهِنْدِيَّ فِيهِمْ بَاقِلُ

قال: «قال ابن جنِّي: هذا غير جيد؛ لأنَّ باقلاً لم يؤت من الحساب، وإنما أُتِي من النطق، فلو قال: أن ينظم الأشعار فيهم باقل، أو قال: أن يفحم الخطباء فيهم باقل؛ لكان أشبه بالقصة، والجواب: أنَّه أراد إيراد لفظ الحساب والعجز عنه».[2]

هنا يخلع أبو العلاء رداء الصمت، وينتصر لشاعره الأثير من تجنِّي ابن جنِّي.. والباحث يرى الحقَّ مع المُتنبِّي ومن انتصر له، ذلك أنَّ باقلاً ضُرب به المثل في العِيِّ عن البيان؛ نعم لما رُوي أنَّه اشترى ظبيًا بأحد عشر درهمًا، فمرَّ بقومٍ فقالوا له: «بكم اشتريت الظَّبي؟ فمدَّ يده ودلع لسانه، يريد أحد عشر، فشرد الظَّبي، وكان تحت إبطه»[3] . وفيها أُتِي باقل من قبل البيان والعبارة ومن قبل الحساب أيضًا، لأنَّه عجز عن إيراد لفظ الحساب فكأنه لم يحسب، أو لأنَّه كما يقول الواحديّ «كما أتى من البيان، فإنه لو بنى من سبابته وإبهامه دائرة ومن خنصره عقده لم يفلت منه الظَّبي، فصح قوله في نسبه إلى جهل الحساب»[4].

---

(1) انظر: معجز أحمد: 1/ 190، 198، 2/ 141، 202، 323، 3/ 117.
(2) معجز أحمد: 2/ 287، والبيت في ديوانه؛ ص166.
(3) مجمع الأمثال: 2/ 388، 389.
(4) شرح الواحدي؛ ص271.

ومهما يكن من أمرٍ فلا شكَّ أنَّ أبا العلاء اهتدى بكثير من نور ابن جنِّي في شرحه واعتمد عليه اعتمادًا أساسيًّا، وإنْ نقده في مواضع قليلة.

(3) ابن سيدهْ (ت 458 هـ) *

تخطَّفت الحواضر العربية شعر المُتنبِّي فإذا هو بين أيدي الأندلسيين بسرعة البرق، الذين أحلُّوه من نفوسهم أروع محلٍّ، فاعتنوا بشعره استشهادًا ومعارضة وشرحًا ونقدًا، وكان ابن سيده من بين أولئك الشُّرَّاح الذين قصروا جهودهم على شرح المشكل من شعر المُتنبِّي.

فقد حفظ الرجل ديوان المُتنبِّي وأتقنه، وقرأ جُلَّ شروحه خاصة شرح ابن جنِّي؛ الذي هو أقرب الناس شبهًا به، فكلاهما من علماء اللغة الذين اهتموا بالشعر وشرحوه.

وأول مشكلة تلقانا في كتاب ابن سيده أنَّه اعتمد على صيغ التجهيل كثيرًا وهو ينقل آراء الآخرين؛ كقوله: وذهب قوم، وبعض الناس يقول، وذهب أكثر مفسِّري هذا الشعر، ومن الناس من قال، وهذا أحسن عندي ممن قال... إلى غير ذلك من الألفاظ التي لا تُعرِّفنا صاحب القول، وعذر الرجل معه؛ فقد كان مكفوف البصر، لا يورد آراءه من كتاب مكتوب، وإنَّما يُمليها من ذاكرته الواعية التي لا نشك في قوَّتها، وحسبنا «أنَّه استظهر كتاب غريب المصنَّف لأبي عبيدة من ذاكرته الواعية، فلم يخرم منه حرفًا»[1].

ومن هنا وجدنا آراء ابن جنِّي مبثوثة في كتابه دون أن يدلنا عليها، لكننا من خلال قراءتنا شرح ابن جنِّي نستطيع أن نقول بلسان ابن جنِّي: هذه بضاعتنا رُدَّت إلينا، ففي شرحه قول المُتنبِّي:

---

* هو: أبو الحسن عليّ بن إسماعيل – وقيل: ابن أحمد – بن سيده، اللغويّ، وُلِدَ في مرسية سنة 398هـ، وكان ضريرًا حافظًا، من كتبه: المحكم، المخصص، وشرح إصلاح المنطق، وشرح الحماسة، وشرح المشكل من شعر المُتنبِّي... تُوفِّي سنة 458هـ [معجم الأدباء: 3/ 544، إنباه الرواة: 1/ 199، بغية الوعاة: 2/ 143، نكت الهميان؛ ص204، الصلة: 2/ 417، جذوة المقتبس؛ ص311].

(1) انظر: معجم الأدباء: 3/ 545.

مَـنْ نَفْعُـهُ في أَنْ يُهَـاجَ وَضَـرُّهُ في تَـرْكِـهِ لَـوْ تَفْطِـنُ الأَعْـدَاءُ

قال: إنَّما جعل نفعه في أن يُهاج، لأنَّه إذا هيج أوقع بالأعداء فأغار وَغَنِمَ وأثرى واتسعت كفُّه للجود؛ وتلك بغيته من الثروة، وضره في تركه؛ أي إذا سُولِم سالم، وهو في ذلك يجود بها عنده حتى ينفد، فلا يجد ما يجود به، فهذا وجه ضره في تركه.

وإن شئت قلت: البأس وحب الحرب في طبيعته، فإذا هيج مُكِّنَ بها في طبعه والإنسان ينفعه تحريكه إلى ما في سجيَّته، لأنَّ في ذلك كلِّه بلوغ أمنيته وضره في تركه؛ أي إنه مُشْتَهٍ للقتال بطبيعته، فإذا سُلِّم اشتاق إلى مشاهدة ما في طبعه فضره شوقه إلى ذلك إذ لم يُمكنه مشاهدته؛ كقوله هو:

فَـلا تُبْلِغَـاهُ مَـا أَقُـولُ فَـإِنَّـهُ شُجَاعٌ مَتَى أَذْكُرْ لَهُ الطَّعْـنَ يَشْتَقِ

والقول الأول عندي أحسن لقوله بعد هذا:

فَالسِّلْمُ يَكْسِـرُ مِنْ جَنَاحَـيْ مَالِهِ بِنَـوَالِـهِ مَـا تَجْبُـرُ الهَيْجَـاءُ

أي إنه يجود بماله فيثلم، ثم يُغير فتجبر الهيجاء ما إن ثلم، ثم يسالم فيعود إلى طبعه الأول من الجود، فكلما هاضت السِّلم ما له جبرتها الحرب، وبالعكس أي كلما جبرته الحرب هاضته السِّلم»[1].

فهذان الوجهان الجائزان بعينهما ذكرهما ابن جنِّي، وإن كان قد اختصر وتصرَّف في عبارته بعض التصرف،[2] ولئن كان ابن سيده يرجِّح الأول، فإنِّني أميل إلى الثاني؛ لأنَّ الأول يجعل من الممدوح مقاتلاً لأجل الغنائم وحدها كأنَّها باب رزقه فحسب، وتلك دناءة في الأصل وَضِعَةً في النفس؛ ولذا قال أبو تمام في مدح المعتصم:[3]

---

(1) شرح المشكل من شعر المُتنبِّي، ص87، والبيت محل الشرح في ديوانه ص117، والذي استأنس به في الديوان؛ ص336.

(2) انظر: الفسر: 1/ 90، 91.

(3) ديوان أبي تمام بشرح التبريزي: 1/ 66.

لَمْ يُنْفِقِ الذَّهَبَ المُرْبِى بِكَثْرَتِهِ عَلَى الحَصَى وَبِهِ فَقْرٌ إِلَى الذَّهَبِ

إِنَّ الأُسُودَ أُسُودَ الغَابِ هِمَّتُهَا يَوْمَ الكَرِيهَةِ فِي المَسْلُوبِ لا السَّلَبِ

أما التوجيه الثاني فيجعل منه مقاتلاً لأجل الحميَّة الفائر مرجلها في فؤاده، والحماسة التي تتوهَّج شمسها بين جوانحه.

والأمثلة على اقتباس ابن سيده أراء ابن جنِّي دون إشارة إليه كثيرة جدًّا[1]، لكنَّه أحيانًا تسعفه ذاكرته فينسب الرأي إلى ابن جنِّي صراحة، سواء وافقه أم نقده،[2] فعندما شرح قول المُتنبِّي:

بِأَبِي الشُّمُوسُ الجَانِحَاتِ غَوَارِبَا اللَّابِسَاتِ مِنَ الحَرِيرِ جَلابِبَا

قال: وإن شئت قلت: إنَّ هؤلاء النساء غِبْن الخدور والهوادج، فكأنهنَّ شموس غوارب. هذا قول أبى الفتح وليس عندي بالقويّ، لأنهنَّ إذا غِبْن في الخدور والهوادج فهنَّ غير محسوسات، والشمس إذا جنحت للغروب فبعضها محسوس وبعضها غير محسوس، ولم يقل الشاعر بأبي الشموس غواربًا، فيتأوَّل عليه أنَّه عنى النساء اللواتي أخفتهن الخدور، وإنَّما قال الجانحات، والجنوح لا يقتضي كليَّة الغروب».[3]

وتحقيق ابن سيده صحيح لا شكَّ فيه، وإنْ كان مجرد الجنوح للغروب - أي الاستعداد للسفر - يوازي إن لم يزد على الغروب في نفس المُحبِّين ومشاعر العاشقين، حيث تفيض العبرات، وتتصاعد الآهات.

---

(1) انظر: شرح المشكل؛ لابن سيده، ص38، 54، 75، 89، 105، 147، 171.

(2) انظر: شرح المشكل؛ لابن سيده، ص51، 160، 183، 192، 208، 214، 317 حيث وافقه، و55، 82، 132 حيث نقده.

(3) شرح المشكل؛ ص81، ورأي ابن جنِّي في الفسر: 1/ 272.

(4) الواحديّ (ت 468 هـ) *

يُعَدُّ الواحديّ واحدًا من ألمع شُرَّاح ديوان المتنبِّي، حيث شرحه شرحًا فنيًّا خالصًا لم يشأ أن يعرِّج فيه على بُنَيَّاتِ الطريق بحثًا عن مسألة لغويَّة أو قضيَّة نحويَّة، ومن ثَمَّ حاز إعجاب القدماء؛ فوُصِف بأنَّه غاية في بابه[1]، وبأنَّه ليس في الشروح مع كثرتها مثله[2]، وبأنَّه أجلَّها نفعًا وأكثرها فائدة[3]، وهو لا شكَّ حقيقٌ بكل هذا وأكثر من هذا.

لكنَّ صاحبه الذي اطَّلع على كل شروح الديوان السابقة - وعلى رأسها شرح ابن جنِّي - صدمنا في مقدمته بهذه اللغة اللاذعة في الحديث عن كل سابقيه؛ حيث يقول عن ابن جنِّي: «.. وأما ابن جنِّي فإنَّه من الكبار في صنعة الإعراب والتصريف، والمحسنين في كل واحد منها بالتصنيف، غير أنَّه إذا تكلَّم في المعاني تبلَّد حماره، ولجَّ به عثاره، وقد استهدف في كتاب الفَسْر غرضًا للمطاعن، ونُهْزَةً للغامز والطاعن، إذا حشاه بالشواهد الكثيرة التي لا حاجة له إليها، ثم إذا انتهى به الكلام إلى بيان المعاني عاد طويل كلامه قصيرًا، وأتى بالمحال هراءً وتقصيرًا»[4].

وهي لهجة عنيفة جدًّا تصادم الأدب ويبرأ منها النقد النزيه، ومما خفَّف وقعها علينا أمور؛ منها:

1- أنَّ تلك عادة كثير من المؤلفين العرب «الذين لا يجدون - عادة - سبيلاً إلى تبرير تأليفهم في أشياء سبقوا إليها غير اتهام السابقين بالخطأ أو التقصير أو العجز، مع أنهم يأخذون عنهم دائمًا، بل ويأخذون دون أن ينصُّوا على أسماء من أخذوا عنهم في أغلب الأحيان»[5].

---

* هو: أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحدي، وُلِدَ في ساوة، وأقام في نيسابور، وهو مفسر مذكور له ثلاثة تفاسير: الوجيز، الوسيط، والبسيط... وله شرح لديوان المُتنبِّي، تُوفِّي بنيسابور عام 468هـ [معجم الأدباء: 3/ 556، إنباه الرواة: 2/ 223، بغية الوعاة: 2/ 145، وفيات الأعيان: 3/ 303].

(1) إنباه الرواة: 2/ 223.

(2) وفيات الأعيان: 3/ 304.

(3) كشف الظنون: 1/ 809.

(4) شرح الواحدي؛ ص4.

(5) النقد المنهجي عند العرب؛ ص234، 235.

2 – أنَّ الواحديّ عُرف بالإعجاب بنفسه والنَّفْجِ والاستطالة على الآخرين – يقول ياقوت نقلاً عن عبد الغافر في وصفه: «وكان حقيقًا بكل احترام وإعظام، لولا ما كان فيه من غمزه وإزرائه على الأئمة المتقدمين، وبسطه اللسان فيهم بغير ما يليق بماضيهم، عفا الله عنه وعنا».[1]

3 – أنَّه تتلمذ في مجال اللغة على أبى الفضل العروضيّ[2]؛ حيث يقول: «وكنت قد لازمته سنين أدخل عليه عند طلوع الشمس، وأخرج لغروبها، أسمع وأقرأ، وأُعلِّق وأحفظ، حتى حال بيننا قَدَرُ الحِمَام».[3]

وقد كان العروضي هذا سليط اللسان جافي الكلمة في حديثه عن آراء ابن جنِّي في أماليه التي نقد فيها ابن جنِّي، وسوف يتبيَّن ذلك عند الموازنة بين ابن جنِّي وبينه.

ولذا وجدنا الواحديّ يستخدم لغة لاذعة في حديثه عن ابن جنِّي وعن الآخرين، والناقد البصير لا يغترُّ بهذه اللغة الجارحة، فيصفِّق لصاحبها تصفيق الدكتور جودة المهدي؛ الذي صدَّق هذا التطاول فقال: «أما عن الجانب النقديّ في الأدب والشعر عن الواحديّ فقد بلغ قمة شاهقة تطامنت دونها جِبَاهٌ عالية، وانحنت تحتها رؤوس كثيرة»[4]. ثم نقل تطاوله على من سلفه.

والحقّ أنَّ الواحديّ كان عيالاً على شرح ابن جنِّي؛ إذ نقل كثيرًا من تفسيره حرفًا فحرفًا دون أن يُشير إليه، لكن مؤلف التبيان – رحمه الله – كان وراءه بالمرصاد، فتعقبه إذا نقل تفسير ابن جنِّي؛ ثم قال: «وكذا نقله الواحديّ حرفًا فحرفًا».[5]

---

(1) معجم الأدباء: 3/ 557، بغية الوعاة: 2/ 145.

(2) ستأتي ترجمته والموازنة بينه وبين ابن جنِّي بهذا البحث؛ ص464.

(3) شرح الواحديّ؛ ص4.

(4) الواحديّ ومنهجه في التفسير؛ ص81.

(5) انظر أمثلة ذلك في: التبيان: 1/ 216، 284، 293، 371، 383، 2/ 5، 20، 81، 101، 151، 213، 3/ 39، 140، 4/ 42، 71، 130، 199، وغير ذلك كثير.

لكنَّ الواحديّ كثيرًا ما كان يتصرَّف في عبارة ابن جنِّي فيخدع صاحب التبيان فيسكت عنه[1] ظانًّا أنَّ ذلك من توارد الخواطر، وقد يقع الحافر على الحافر، لكنَّ هذا لا يمكن أن يصدَّق والرجل واضع بين يديه شرح ابن جنِّي ينهل منه ويعِلّ، فإذا ما وجد عيبًا انطلق لسانه من عقاله، فمضى يدق طبول الفضيحة متكئًا على أسلوبه الساخر ولسانه الحاد.

وسبيلنا أنْ نعرض نموذجًا واحدًا من بين نماذج كثيرة انتقد فيها ابن جنِّي بمرارة؛ ففي شرحه قول المُتنبِّي:

إِذَا دَاءٌ هَفَا بِقْرَاطُ عَنْهُ فَلَمْ يُعْرَفْ لِصَاحِبِهِ ضَرِيبُ

يقول: «وجواب إذا قوله (فلم يعرف)، واستعمل لم في موضع ليس لأنَّهما للنفي، والضريب: الشبيه، ولم يعرف ابن جنِّي معنى هذا البيت، ولا ابن فُورَّجة أيضًا، فإنَّه تخبَّط في تفسير هذا البيت في كتابيْه جميعًا، لأنَّه لم يعلم أيش الداء الذي غفل عنه بقراط فلم يذكره في طِبِّه، وذلك الداء قد ذكره أبو الطَّيب، وهو أنَّه يملُّ أن يقيم يومًا من غير طعان ولا صبّ دم، وأنَّ الحشايا تُمرضه، وأنَّ شِفاه الحروب، وقد ذكر أنَّه ليس به علة غير حب الحرب، وهذا ما لم يذكره بقراط؛ لأنَّه ليس في طبِّه أنَّ من مرض بترك الحرب بأيش يداوى، فقال أبو الطيِّب: صاحب هذا الداء ليس له ضريب؛ لأنَّه لا يعرف أحد يمرض لترك الحرب».[2]

والواقع أنَّ ابن جنِّي شُغل عن معرفة ذلك الداء بالحديث عن إذا وجوابها، وشواهد استعمال لم بمعنى ليس، واستعمال لم بمعنى ما، وحُكم رفع كلمة داء، وهل يجوز نصبها...؟[3]

وقد قام الواحديّ ببيان كل ذلك بيانًا جيدًّا.

لكنَّهما معًا شُغِلا برواية (إذا) الشرطية، وهي رواية مرجوحة عندي، لأنَّ جوابها (فلم يعرف لصاحبه ضريب) غير كاف ولا مقنع، بل هو أولى أن يكون معطوفًا على (هفا بقراط...)، والجواب محذوف تقديره: فهو أنت أو فهو داؤك.

---

(1) انظر: شرح الواحديّ؛ ص468، ووازنه بالفسر: 1/ 145.
(2) شرح الواحدىّ؛ ص524، 525، والبيت في ديوانه ص354.
(3) الفسر: 1/ 188، 189.

والرواية الراجحة عندي هي رواية (أذا داء...) بهمزة الاستفهام التي تُفيد التعجب؛ قال صاحب التبيان: «وقال جماعة من شُرَّاح هذا الديوان: أصح ما يُقال: أذا بفتح الهمزة، وهي للتقرير أو للاستفهام المحض، كأنَّه لَمَّا ذكر سيف الدولة؛ وأنَّه أحب الحرب قال: أهذا الداء لم يعرفه بقراط؟»[1].

وهو معنًى جيد تامٌّ لا مطعن فيه كما نرى، لكنَّ الرجلين شُغِلا برواية إذا الشرطية.

(5) أبو المرشد المعرِّيّ (ت بعد 492 هـ)*

ألَّف أبو المرشد المعريّ كتابًا في تفسير أبيات المعاني من شعر أبى الطَّيب المُتنبِّي، وصفه ابن العديم بأنَّه «حَسَنٌ في فنِّه».[2]

وهو كتابٌ أراد مؤلفه أن يضع به مختصرًا يتجنب فيه إطالة عم أبيه أبى العلاء المعريّ في اللامع العزيزي؛ الذي لم يدع فضْلة علم إلا رفع منارها، ولا دَفِينةَ معنًى إلا كشفها وأثارها، ويتجنب فيه إغراق ابن جنِّي في مسائل النحو واللغة حتى صار طالب البيت الواحد يُفني عدة صفحات في اختلاف مذاهب النحاة قبل إدراك طلبه، ويتجنب كذلك تعسف ابن فُورَّجة في الردِّ على ابن جنِّي؛ إذ اشتمل كتابه على ألفاظ غير مفيدة، ومقاصد في الردِّ عليه ليست بالرشيدة.[3]

وقد قام أبو المرشد بجمع أبيات المعاني التي تقف أستار كثيفة دون فِهم مرماها ومعرفة محتواها، والتزم ترتيب القوافي ترتيبًا هجائيًّا؛ بادئًا بالهمزة ومنتهيًا بالياء مُدْخلاً قافية الألف

---

(1) التبيان في شرح الديوان: 1/ 74.

* هو: أبو المرشد سليمان بن عليّ بن محمد بن عبد الله بن سليمان المعرِّى؛ ابن ابن أخي أبى العلاء المعرِّى، ولِّي قضاء معرَّة النعمان إلى أن أخذها الفرنجة عام 492 هـ، فارتحل إلى شيراز، وبها مات؛ ولا يُعلم تاريخ وفاته، ومن الجدير بالذكر أنِّي لم أجد له ترجمةً مستقلة، وإنما جرى ذكره عرضًا في ضمن من نبغ من أسرة أبى العلاء من الأدباء والفضلاء [معجم الأدباء: 1/ 404، الإنصاف والتحري؛ ص507].

(2) الإنصاف والتحري؛ ص507.

(3) انظر: تفسير أبيات المعاني؛ ص 15، 16.

المقصورة مع الهمزة، وهو ترتيب ابن جنّي، لكنَّه لم يلتزم بترتيب القصائد المتحدة في حرف الرويّ ترتيب ابن جنّي لها، وإنما قدَّم وأخَّر كيفما أراد.

ويلاحظ أنَّ الكتاب ليس لصاحبه فيه سوى اختصار آراء السابقين في بعض الأبيات؛ بحيث يُعَدُّ كتابه معرضًا نادرًا لآراءٍ لم نطَّلع عليها إلا من خلاله، مثل اقتباساته من شروح المخزوميّ والأحسائيّ.[1]

وقد أحسن المحقِّقان إذ وضعا عليه عبارة (اختصار أبي المرشد...)؛ لأنَّ الرجل شخصيته غائبة أو تكاد، إذ رأيناه ينقل آراء الآخرين باختصار، دون أن يتدخل بالتعليق أو الموازنة، أو يعرب عن ذات نفسه تجاه اختياره.

فهو يعتمد على روايات ابن جنّي عن المُتنبّي اعتمادًا أساسيًّا؛ بحيث يُعَدُّ كتابه من أهم المصادر المطبوعة التي حَوَت تلك الروايات بين دفَّتيها.[2]

وأحيانًا ينقل رأي ابن جنّي دون تعليق إلاَّ أنَّه يختصر ما فيه من استطرادات لغويَّة، ويكتفي بإيراد المعنى وتوجيهه.[3]

وهي نُقول من الكثرة بمكان بحيث تُمثِّل ثلث كتابه تقريبًا، حيث يراها المطالع لذلك الكتاب تتكرر في كل صفحة غالبًا، بل قد تشتمل الصفحة الواحدة على عدة نقول.

وأحيانًا ينقل رأي ابن جنّي في البيت بجوار آراء الآخرين، دون أن يتدخل بالموازنة أو التعليق كعادته، ففي شرحه قول المُتنبّي:

أَحْسَنُ مَا يُخْضَبُ الحَدِيدُ بِهِ وَخَاضِبِيهِ النَّجِيعُ وَالغَضَبُ

---

(1) انظر: تفسير أبيات المعاني؛ ص34، 185، ولم أعثر للرجلين على ترجمة.

(2) انظر: تفسير أبيات المعاني؛ ص97، 144، 169، 170، 177، 187، 223، 229، 259، 269، 277، 293 وغيرها.

(3) انظر: تفسير أبيات المعاني؛ ص26 ، 27 ، 28، 30، 31، 35، 42، 45، 48، 50، 53، 58، وغيرها كثير.

يقول: قال ابن جنِّي خاضبيه في موضع جر معطوف على (ما) وجمعه (جمع) التصحيح لأنَّه أراد مَنْ عقل وما لا يعقل؛ وهذا كقول الله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾ [النور:45][1] لما خلط الجميع بقوله: كل دابة استعمل من (في ما) يمشي على بطنه وعلى أربع، والمعنى أحسن ما يخضب الحديد به الدم، وأحسن خاضبيه الغضب، فجمع اللفظ وهو ينوي التفضيل، وذكر الغضب ها هنا مجازًا، وإنَّما يريد صاحب الغضب[1].

ثم نقل تفسير المعريّ للبيت الذي يذكره غالبًا بلقب الشيخ دون تصريح باسمه، ثم نقل تفسير ابن فُورَّجة الذي أطال فيه، وفى الاستشهاد له بشعر زَيْد الخَيْل الطَّائي وشعر المعريّ، ثم رواية خاضبَيْه بالتثنية – وتوجيهها، وهو نصٌّ نادر لم أجده في ما نُشر من كتابيه (الفتح على أبى الفتح) و(التجني على ابن جنِّي)، ولم يتدخل أبو المرشد بالموازنة، وكأنَّه جعل من كتابه معرضًا لخلاصة آراء السابقين، فقيمته تاريخية وأدبية، أمَّا أن نجد للرجل نقدًا عدا الاختيار فهذا ما لم تكتحل أعيننا به.

(6) ابن القطاع (ت541 هـ) *

لم ينصَّ أكثر قدامى المترجمين على أنَّ لابن القطاع كتابًا في شرح المشكل من ديوان المُتنبِّي، غير أنَّ الثابت – بلا ريب – أنَّ الرجل ألَّف كتابًا قيِّما يتناول مشكلات شعر المُتنبِّي؛ إذ نقل عنه صاحب التبيان أكثر من مائة موضع، وعدَّه البديعي ضمن من شرحوا ديوان المُتنبِّي[2].

---

(1) تفسير أبيات المعاني؛ ص36، 37، ورأي ابن جنِّي في الفسر: 1/ 182 ، 183، والآية رقم 45 من سورة النور، وانظر أمثلة أخرى لهذا النوع ص95، 99، 117، 137، 147، 175، 183، 200، 207 وغيرها كثير.

* هو: أبو القاسم عليّ بن جعفر بن عليّ السعدي الصقلي، ينتهي نسبه إلى معد بن عدنان، وُلِدَ بصقلية عام 433هـ، وعاش بها فترة طويلة، ثم غادرها قبل دخول النورمانديين لها سنة 500هـ، فجاء إلى مصر، وعمل معلِّمًا لأبناء الوزير بدر الجمالي، وكان إمام عصره في علوم العربية حتى تُوفِّي سنة 514 هـ. [معجم الأدباء: 3/ 567، وفيات الأعيان: 3/ 322، إنباه الرواة: 1/ 265، بغية الوعاة: 2/ 153].

(2) الصبح المنبي؛ ص569.

وقد وجد الدكتور محسن غيَّاض أربع ورقات ضمن مجموع من هذا الشرح، اشتملت على شرحٍ لخمسة وثلاثين بيتًا، فحقَّقها وضمَّ إليهم ما وجده منسوبًا لابن القطاع في التبيان، فاجتمع له من ذلك أكثر من مائة نص؛ نظنُّ أنها تُعطي صورة واضحة إلى حدٍّ بعيد لفكر ابن القطاع في شرحه هذا الذي يتميز بمميزات هامة؛ منها:

1 – أنَّه يمثِّل فكر المدرسة المصريَّة التي حملت أمانة رواية وشرح ديوان المُتنبِّي بزعامة صالح بن رشدين، وهو رواية المُتنبِّي بمصر، حيث وجدنا سند ابن القطاع ينتهي إليه؛ إذ يقول: قال لي شيخي محمد بن عبد البر التميميّ، قال لي أبو عليّ صالح بن رشدين: لما قرأت هذا البيت على المُتنبِّي...»،[1] فهو سندٌ قوى متصل بالمتنبِّي، يمثل إلى حدٍّ بعيد فكر المدرسة المصرية في تعاملها مع شعر المُتنبِّي.

2 – أنَّه أعظم الشُّرَّاح في تقديري اهتمامًا بالرواية ومحاولة تنقية شعر المُتنبِّي من أدْواء التصحيف والتحريف، وذلك الباب الخطير الذي نال شعر المُتنبِّي منه شَرٌّ كثير وبعض الخير أحيانًا، إذ نجد ابن القطاع يقول كثيرًا: بعض الناس يرويه كذا، أو كلُّ الرواة أجمعوا على كذا والصواب كذا، ويسند رواياته بطريق السماع إلى المُتنبِّي، ويوجِّه المعنى حسب الرواية الراجحة عنده، ويفنِّد ما عداها.[2]

3 – أنَّ ابن القطاع يتمتع بحاسة نقدية ذكية تقوم على الفهم الواعي لجماليات النص في كل مستويات تحليله لغويًّا وبلاغيًّا ونقديًّا، ولا غرو فقد وصفه القفطي بقوله: «وله في الترسل طبعٌ نبيل، وفى المعاني ونقد الشعر حظٌّ جزيل».[3]

---

(1) شرح المشكل من شعر المُتنبِّي؛ لابن القطاع، رقم (1)، المخطوط (مجلة المورد، م6، ع3، سنة 1977 م، من ص237: 260)، وسوف أُشير بأرقام النصوص هنا لا بأرقام الصفحات فإنه أسهل.

(2) انظر أمثلة ذلك نصوص: 24، 29 من المخطوط، و 11، 22، 29، 33، 40، 42، 45، 47، 48، 52، 61، 63 من الملحق.

(3) إنباه الرواة: 1/ 295.

وإذا كان شرح ابن جنِّي قد وصل مصر فور ظهوره بالعراق، بدليل النقد الحاد الذي رأيناه في المنصف لابن وكيع التِّنِّيسي، فإنَّ ابن القطاع قد اطَّلع عليه أيضًا، واستفاد منه كثيرًا؛ إذ وجدناه ينقل آراءه كثيرًا دون عزْوٍ مما يلبس الأمر على المطالع فلا يميِّز دراهم هذا من دنانير ذاك، لكنَّ صاحب التبيان - رحمه الله - الذي وضع كل الشروح تقريبًا بين يديه استطاع بموازنته الدقيقة كشف هذه السرقات؛ فرأيناه يقول كثيرًا: «وكذا نقله ابن القطاع حرفًا فحرفًا».[1]

وأحيانًا يرد ابن القطاع الحقَّ إلى أربابه، لكنَّه يناقش ويعلِّل وينقده نقدًا لاذعًا.[2]

فإن كان لا بدَّ من مثالٍ فليكن قوله في شرح قول المُتنبِّي:

إِذَا الفَضْلُ لَمْ يَرْفَعْكَ عَنْ شُكْرِ نَاقِصٍ عَلَى هِبَةٍ فَالفَضْلُ فِيمَنْ لَهُ الشُّكْرُ

قال ابن القطاع: «أفسد ابن جنِّي هذا المعنى، وإنَّما أراد أبو الطَّيب: إذا لم يرفعك فضلك عن شكر ناقص، فالفضل له لا لك، ينهاه أن يمدح ناقصًا»[3]. ولم يذكر تفسير ابن جنِّي الذي قال: «إذا اضطررت إلى شكر ناقص على صلة قليلة، فالفضل لك لا له؛ أي فيمن الشكر منه، لأنَّه يتبلَّغ بذلك إلى وقت إمكانه الفرصة، أو لأنَّه يتفضل بذلك»[4].

والبيت مُشْكل المعنى حقًّا، لأنَّ (من له الشكر) قد يكون هو المادح، لأنَّه الذي شكر فهو صاحبه ومبدعه، وقد يكون الممدوح فهو صاحبه أيضًا، لأنَّه موجَّهٌ إليه فاستحقه بذلك.. والباحث يرجِّح رأي ابن القطاع على رأى ابن جنِّي؛ لأنَّ ابن جنِّي يجعل من الشاعر متعلِّقًا منافقًا وصوليًا يتستر وراء معسول الكلام يدبِّجه في مدح طغام الناس حتى يتبلغ بذلك إلى إمكان الفرصة، وساعة إذٍ يقلب لهم ظهر المِجَنّ، وهو منهج ميكيافللي ذميم، أمَّا ابن القطاع

(1) انظر: التبيان: 1/ 184، 4/ 36.
(2) انظر النصوص: 29 من المخطوط، و 52، 62 من الملحق.
(3) انظر: شرح المشكل؛ النص 25 من المخطوط، وبيت المُتنبِّي في ديوانه ص175.
(4) الفسر (المخطوط) ق 150، الفتح الوهبي؛ ص76، التبيان 2/ 150، تفسير أبيات المعاني؛ ص118.

فإنَّه يجعل من الشاعر معتزًا بكرامته، مترفعًا عن مدح الأصاغر لا يريق ماء وجهه على أعتاب هؤلاء أو أولئك، ويوم أن يفعل ذلك فالفضل للممدوح الناقص، لا للشاعر الذي أهان نفسه.

فرأىّ ابن القطاع واضح الرجحان، إذ يوافق نفسية المُتنبِّي المتعالية كلَّ الموافقة، لكنَّه ليس أبا عذرته؛ إذ سبقه إليه العروضيّ والمعرِّيّ والواحديّ وابن فُورَّجة.[1]

(7) ابن الشجريّ (ت 542 هـ)*

لم يترك لنا ابن الشجريّ كتابًا مختصًا بشرح ديوان المُتنبِّي، لكنَّه اهتمَّ بشعره في أماليه اهتمامًا كبيرًا، حيث قصر المجلس الأخير من أماليه على شعر المُتنبِّي، روى فيه قرابة مائتين وخمسين بيتًا من شعر المُتنبِّي، وعالجها معالجة مستفيضة؛ فتارة يشرح البيت، وتارة يتعقَّب شُرَّاحه، وتارة يستشهد به على قاعدة، وتارة يستأنس به في معنًى من المعاني، ناهيك عن تعرضه لشعر المُتنبِّي في خمسة وثمانين موضعًا من المجالس السابقة، «وهذا الذي ذكره ابن الشجري حول شعر المُتنبِّي ينهض كتابًا مستقلاً يضم ما كتب عن أبى الطَّيب ».[2]

فلا غرو أنْ نرى صاحب التبيان ينقل كثيرًا عنه كما ينقل عن شُرَّاح الآخرين، وكأنَّه رأى جهد الرجل من الأهمية والضخامة بحيث يجعله حقيقيًّا بالانضمام إلى طائفة الشُّرَّاح.

وإذا علمنا أنَّ لابن الشجريّ علاقة بالمتنبِّي وابن جنِّي معًا؛ أما عن علاقته بالمتنبِّي فقد تتلمذ على يد الخطيب التبريزي (ت502هـ)، وتتلمذ على يده أبو اليمن الكندي

---

(1) انظر: التبيان: 2/ 1059، والتجني على ابن جنِّي؛ ص225، معجز أحمد: 2/ 323، شرح الواحديّ؛ ص285.

* هو: أبو السعادات هبة الله بن علىّ بن محمد بن علىّ، المنتهى نسبه إلى علىّ بن أبى طالب، المعروف بابن الشجري، وُلِدَ عام 450هـ ببغداد، وتلقى العلم على يد الخطيب التبريزي وابن طباطبا؛ حتى تصدَّر للتدريس بالمدرسة النظامية، وتُوفِّى عام 542هـ [معجم الأدباء: 4/ 592، نزهة الألباء؛ ص599، وفيات الأعيان: 6/ 49، بغية الوعاة: 2/ 324].

(2) أمالي ابن الشجري- (مقدمة المحقق): 1/ 10.

(ت613هـ)؛ وهما من ألمع شُرَّاح المُتنبِّي، وكأنَّه عُني بالمتنبِّي دراسة وتدريسًا، ولذا أحبه حُبًّا جَمًّا، وعلَّل قصره المجلس الأخير على شعره بقوله «... لأُنبِّهك على جلالة قدره، وأُعرِّفك أنَّه في الشعر نسيج وحده، وقريع عصره، ومن صغَّر شأنه فقد أبان عن نقصٍ في نفسه كثير».[1]

وأما عن علاقته بابن جنِّي فقد شرح كتابين من كتبه؛ هما (اللُّمَع) و (التصريف الملوكيّ).

فلا غرو – مع هذه الوشائج اللصيقة – أنْ يكون شعر المُتنبِّي وشرح ابن جنِّي معًا في ذاكرة ابن الشجري دائمًا.

أورد ابن الشجري هذا الحشد الهائل من شعر المُتنبِّي؛ إما لأنَّ المفسرين السابقين أغفلوه[2]، وإمَّا لأنَّ سائلاً سأله عنه فأجابه[3]، وإمَّا للاستئناس به في تقرير قاعدة نحويَّة لأنَّ المُتنبِّي من العلماء بالعربية[4]، وإمَّا للاستشهاد به على معنًى من المعاني[5]. وهو في هذا جميعه يعرض آراء السابقين ويناقشهم، ويشقِّق القول في المسائل تشقيقًا عجيبًا يتلاءم مع طبيعة الأمالي التي هي أقرب ما تكون إلى الخواطر التي يأخذ صاحبها من كل علم بطرف، ويضرب في كل فنٍّ بسهم، وكأنَّه آثر أن يولِّي وجه شطر شعر المُتنبِّي، ليستريح في ظلال دوحة شعره من هجير اللغة وجفاف قواعدها.

وبدهي أنْ يأخذ ابن جنِّي نصيبًا وافرًا من مناقشات هذا اللغويّ الأديب، إذ رأيته يعتمد على شرحه كلَّ الاعتماد؛ فتارة ينقل كلامه ويتحلَّى بالصمت الذي هو علامة الرضا، وتارة يوافقه، وتارة يخالفه معللاً مخالفته.

ففي شرحه قول المُتنبِّي:

---

(1) أمالي ابن الشجري: 3/ 267.

(2) أمالي ابن الشجري: 1/ 115، 119، 3/ 209، 224.

(3) أمالي ابن الشجري: 3/ 50، 68، 234.

(4) أمالي ابن الشجري: 1/ 19، 37، 45، 91، 201، 247، 297، 431، 2/ 19، 273، 372، 387، 484، 366، 3/ 154.

(5) أمالي ابن الشجري: 1/ 61، 113، 224، 284، 2/ 113.

وَإِنَّ الذي حَابَى جَدِيلَةَ طَيِّئٍ بِـهِ اللهُ يُعْطِـي مَنْ يَشَـاءُ وَيَمْنَـعُ

قال: «ذهب أبو الفتح إلى أنَّ حابى بمعنى حَبَا، مأخوذ من الحباء وهو العطية... وخُولف أبو الفتح في هذا القول - على أنَّ عليه أكثر مفسِّري شعر المُتنبِّي - والذي قاله الرادُّ على أبي الفتح: أنَّ معنى حابى: بارى؛ من قولهم: حابيت فلانًا؛ أي باريته في الحباء؛ مثل: باهيته في العطاء، كما يُقال: كارمته؛ أي باريته في الكرم، قال: وليس بمعروف أن معنى حابيته بكذا حبوته به.

قال: وأقول إنَّ أصل فاعلته أن يكون من اثنين فصاعدًا، وإنَّ فاعِلُه مفعولٌ في المعنى، ومفعوله فاعل في المعنى، كقولك: خاصمته وسابقته وشاريته وشاركته، ولم يأت من واحد إلا في أحرف نوادر كقولهم: طارقت النعل، وعاقبت اللص، وعافاك الله، وقاتلهم الله.. فأبو الفتح ذهب بقولهم: (حابيت زيدًا) مذهب هذه الألفاظ الخارجة من القياس، وقد جاء حابى بمعنى حَبَا في قول أشجع بن عمرو السلمي يمدح جعفر بن يحيى بن خالد البرمكي حين ولاّه الرشيد خُراسان:

إِنَّ خُـرَاسَـانَ وَإِنْ أَصْبَحَـتْ تَـرْفَـعُ مِـنْ ذِي الهِمَّـةِ الشَّانَا

لَمْ يَحْـبُ هَـارُونُ بِهَا جَعْفَـرًا لَكِنَّـهُ حَابَـى خُـرَاسَـانَـا »[1]

هنا نجد ابن الشجري ينبري للدفاع عن ابن جنّي، ويصد عنه هجمات مناوئيه، إذ وجدنا الواحديّ ينتقد تفسير ابن جنّي لحابى؛ التي لا تُستعمل بمعنى حَبَا[2]، لكن ابن الشجري جَهَّلَ الواحديّ لحاجةٍ في نفسه، حيث لوحظ اطِّراد هذا التجهيل في كتابه[3]، بل أحيانًا يسلخ كلام الواحديّ ويُنسبه إلى نفسه.. ومهما يكن من أمر فقد أيَّد ابن الشجري صحة تفسير ابن جنّي،

(1) أمالي ابن الشجري: 1/ 332، 333، والبيت في ديوانه ص24، وبيتا "أشجع من السلمي" لم أجدهما في مصادر ترجمته [الشعر والشعراء: 2/ 81، طبقات الشعراء؛ ص250].

(2) شرح الواحديّ؛ ص4.

(3) انظر: أمالي ابن الشجري- مقدمة المحقق- 1/ 153.

ذلك التفسير الذي وافقه عليه جُلَّ شُرَّاح الديوان، ويشهد له الذوق السليم، ثم أيَّد رأيه بالدليل من الشعر الذي لا يدع لطاعنٍ مجالاً، لأنَّ معنى المباراة في الحباء هنا بعيد عن الذوق.

وأقول: فرارًا من هذا الجدل فَلْنَقُلْ: إنَّ حابى بمعنى اختصَّ، وقد نُصت على ذلك المعجمات - قال الشاعر:

اصْبِرْ يَزِيدُ فَقَدْ فَارَقْتَ ذَائِقَةٍ وَاشْكُرْ حِبَاءَ الذي بِالمُلْكِ حَابَاكَا[1]

(8) ابن الأثير (ت611هـ) *

ألَّف ضياء الدين بن الأثير كتابًا يتعلَّق بشعر المُتنبِّي سمَّاه (الاستدراك في الرد على رسالة ابن الدهان المسماة بالمآخذ الكنديَّة من المعاني الطائيَّة)، تولى فيه ردَّ تُهَم السرقة التي كالها ابن الدَّهان (ت 612 هـ)[2] إلى المُتنبِّي، حيث عَزَا كثيرًا من معاني شعره إلى أبى تمام، واستمرأ هذا المركب القليل الجدوى، واستعرض ذاكرته الواعية، وقدرته على افتعال وجه للشبه بين معاني الرجلين، فلم يرق لابن الأثير هذا المسلك، ونافح عن شاعر العربية الكبير منافحة الأبطال.

ولما كان ابن الدهان نحويًّا فقد اتهمه ابن الأثير بأنَّه لا عِلم له بنقد الشعر، فعليه أنْ يترك هذه السبيل لقومٍ لهم - فوق الدراية بقواعد اللغة - ذوق أصيل وحِسٌّ مرهف؛ وتلك هي التهمة التي وجهها كثير إلى ابن جنِّي، ومن ثم جَرَّ ابن الدهان على ابن جنِّي شرًّا كثيرًا؛ حيث لم يرقب فيه ابن الأثير إلاًّ ولا ذِمَّة، وتناسى أنَّه سَطَا على بابٍ كامل من أبواب الخصائص في الردِّ على من زعم عناية العرب بالألفاظ دون المعانة، فنقله بحروفه دون أن يُشير إليه[3]، ومع

---

(1) لسان العرب (حبو): 1/ 767.

* هو: أبو الفتح نصر الله بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني، الملقب بضياء الدين، والمعروف بابن الأثير، وهو ثالث إخوة ثلاثة فضلاء؛ أولهم: عز الدين بن الأثير المؤرِّخ، وثانيهم: مجد الدين بن الأثير المحدث، وثالثهم: هذا البلاغي، وُلِدَ بجزيرة ابن عمر سنة 558هـ، وعمل في ديوان الإنشاء لدى صلاح الدين الأيوبي، وأصبح وزيرًا لولده نور الدين محمود، من أشهر مؤلفاته «المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر»، تُوفِّي سنة 611هـ [وفيات الأعيان: 3/ 389-397].

(2) انظر ترجمته في: بغية الوعاة: 2/ 273.

(3) انظر: الخصائص: 1/ 218 وما بعدها، ووازنه بها جاء في المثل السائر: 2/ 65 - 69.

ذلك رأيناه يقول في لهجة عنيفة عُرِفَ بها: «هذا أبو الفتح بن جنّي قد كان من عِلم النحو على درجةٍ لم ينته إليها غيره، ومع هذا فلما انتدب نفسه لتفسير شعر المُتنبّي كشف عن عَوْرَةٍ كان في غنى عن كشفها، لأنَّه أخطأ في مواضع كثيرة خطأ فاحشًا، وذلك أنَّه جاء إلى أبياتٍ من شعره فشرحها بالضِّدِّ مما تضمنته من المعنى، وقد عيب عليه ذلك، ولا بدَّ من ذكر شيء يسير مما أخطأ فيه حتى يتبيَّن للناظر في كتابي هذا، ولا ينسبني إلى التحامل في الذي ادَّعيته».[1]

لقد هوَّن ابن الأثير هذا من شأن ابن جنّي شاعرًا - كما تقدَّم -[2]، وها هو الآن يهوِّن من شأنه ناقدًا ملوِّحًا بأخطائه الكثيرة، وكأنَّه يُعطينا انطباعًا بأنَّ نظرته ستكون بعين السخط لا بعين الرضا، والناقد المنصف يضع الحسنة إلى جانب السيئة.

ولنأخذ مثالاً من نقده؛ قال ابن الأثير: وكذلك أخطأ أبو الفتح أيضًا في شرح هذا البيت الآخر، وهو قول أبى الطَّيب في قصيدته التي مطلعها:

كَدَعْوَاكَ كُلٌّ يَدَّعِى صِحَّةَ العَقْلِ (وَمَنْ ذَا الذي يَدْرِى بِمَا فِيهِ مِنْ جَهْلِ)

فقال:

فَوَلَّتْ تُرِيغُ الغَيْثَ وَالغَيْثَ خَلَّفَتْ وَتَطْلُبُ مَا قَدْ كان في اليَدِ بِالرِّجْلِ

والذي ذهب إليه أبو الفتح من الشرح أنَّه قال: لو ظفرت بالكوفة، وما قصدت له لوصلت إلى (تناول) الغيث باليد عن قُرب.

وهذا الشرح في وادٍ ومعنى البيت في واد، لأنَّ قبله ما يدلّ على ذلك، وهو أن أبا الطَّيب قال:

أَرَادَتْ كِلابٌ أَنْ تَقُومَ بِدَوْلَةٍ لِمَنْ تَرَكَتْ رَعْىَ الشُّوَيْهَاتِ وَالإِبْلِ

أَبَى رَبُّهَا أَنْ يَتْرُكَ الوَحْشَ وَحْدَهَا وَأَنْ يُؤْمِنَ الضَّبَّ الخَبِيثَ مِنَ الأَكْلِ

فَوَلَّتْ تُرِيغُ الغَيْثَ وَالغَيْثَ خَلَّفَتْ وَتَطْلُبُ مَا قَدْ كان في اليَدِ بِالرِّجْلِ

---

(1) الاستدراك في الرد على رسالة ابن الدهان؛ ص14.

(2) انظر ما سبق بهذا البحث؛ ص120.

يريد بذلك أنَّهم كانوا في خفضٍ من العيش وفى أمنٍ، وعبَّر عن ذلك بالغيث مجازًا على حُكم الاستعارة، فلما انهزموا، ولُّوا يطلبون أمنًا، كما يطلب الخائف الأمن بانهزامه، وعجز البيت تفسير لصدره لأنَّه قال: (وتطلب ما قد كان في اليد بالرِّجل)؛ أي إنَّ (الأمن) كان في أيديهم فغدوا على أرجلهم يطلبونه.[1]

وأول ما نلاحظه أنَّ الردَّ ليس من بنات أفكار ابن الأثير، وإنما هو ردّ ابن فُورَّجة بنصه تقريبًا[2]، وقد اطَّلع ابن الأثير على كتابيه وأثنى عليهما[3]، لكنَّه - والشيء من معدنه لا يُستغرب - سَطَا على ذلك الردّ، ولم يُشر إلى ابن فُورَّجة من قريبٍ أو بعيد.

أمَّا من ناحية المعنى؛ فقد فَهِمَ ابن جنِّي كلمة الغيث على حقيقتها، وأنَّه سوف يكون بالكوفة كثيرًا، وهو فِهْمٌ سطحي غير مستقيم، لأنَّ الشاعر قال: (والغيث خلَّفَتْ)، فكيف يترك مطرًا إلى مطر، فصرْف المعنى على الاستعارة أولى وأحسن؛ أي كانوا في أمنٍ وَدِعَةٍ فلما آثروا التمرد وشقّ عصا الطاعة، أُلجئوا إلى الفرار وطلب الأمن الذي كان في أيديهم، ولذا خالفه فيه جُلّ شُرَّاح الديوان[4].

(9) صاحب التبيان ؟*

(1) الاستدراك في الرد على رسالة ابن الدهان؛ ص15، 16، والقصيدة في ديوانه ص519، والفَسْر (المخطوط) ق 259 ولم يرد به الشرح، ورأى ابن جنِّي في التبيان: 3/ 296، وكلمة (تناول) في الأصل (منازل) وكلمة (الأمن) في الأصل (الأمر) فأصلحتهما من التبيان.

(2) انظر: الفتح على أبى الفتح؛ ص269.

(3) انظر: الاستدراك؛ ص17.

(4) انظر: شرح الواحدي؛ ص730، التبيان: 3/ 296، والفتح على أبى الفتح؛ ص269.

* طُبع كتاب التبيان منسوبًا إلى أبى البقاء العُكبري، وهو: عبد الله بن الحسين بن عبد الله العُكبري، الضرير النحويّ، وُلِدَ ببلدة (عكبرا) على شاطئ دجلة عام 538هـ، وقد أصابه الجدري وهو صغير فكفّ بصره، من مؤلفاته: إعراب القرآن، وشرح المفصَّل، والتبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين...وتُوفِّي عام 616هـ [إنباه الرواة: 2/ 116، وفيات الأعيان: 3/ 100، نكت الهميان؛ ص178، بغية الوعاة: 2/ 38، الوافي بالوفيات: 17/ 139].

وقد كتب الدكتور مصطفى جواد مقالين في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق بعنوان (شرح ديوان المُتنبِّي؛ لابن عدلان لا للعُكبري)، نفى فيهما نسبة الشرح إلى العُكبري بأدلة كثيرة منها:

1 - أنه ذكر في المقدمة أنه قرأ الديوان قراءة فهم وضبط على أبى الحرم مكي بن ريان بالموصل سنة 599 هـ، وقرأه بالديار المصرية عَلَى عبد المنعم بن صالح النحويّ، ولا يُعقل أنه ما زال يقرأ قراءة =

= فِهم وضبط وقد تجاوز الستين.
2- أن هؤلاء الشيوخ من طبقته ولم يذكر مترجم أنهم من أساتذته.
3- أنه لم ينزل الديار المصرية قط.
4- أنه ذكر فيه (1/ 171) قصة استيلاء الملك الكامل على (آمد)، وكان هذا عام 630هـ، على حين أنه تُوفِّي عام 616 هـ.
5- أنه ذكر فيه نقد الملك الكامل لبيت المُتنبِّي (1/ 17)، وهو لم يتولَ المُلك إلَّا عام 615هـ، فهل ألَّفه في هذه السنة؟
6- أنَّ أبا البقاء لم يلقَ الملك الكامل أصلاً، ولا جاز ببلد من أعماله.
7- أنه قال في كتابه(4/ 129): "ونقلته بخطِّي"، على حين أنه كأنَّ مكفوفًا.
8- أنه وردت به أسماء كتب مثل: الإغراب في جدل الإعراب (1/)87، وأنفس الاتخاذ في إعراب الشاذ (1/ 339)، ولم ينص أحد على أنها من كتب أبى البقاء.
وخلُص الدكتور مصطفى جواد إلى أنه لتلميذه عفيف الدين على بن عدلان الموصلي الذي وُلِدَ سنة 583هـ، وأخذ عن أبى البقاء ببغداد، وجاء إلى مصر فتصدَّر لإقراء العربية بجامع الملك الصالح، وتُوفى عام 666 هـ (فوات الوفيات: 3/ 43، بغية الوعاة: 2/ 179).. والذي دعاه إلى ذلك هو ما جاء في التبيان (4/ 201)، قال: (أبو الحسن عفيف الدين عدلان...)، ومحال أن يكون التلميذ المولود عام 583 هـ قد ألَّف كتابًا يشرح فيه شعر المُتنبِّي ثم نقل منه أبو البقاء الذي تُوفِّي وعمر تلميذه 33 سنة؟ (انظر: شرح ديوان المُتنبِّي؛ لابن عدلان لا للعُكبرى؛ دكتور مصطفى جواد، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، م22، ع1، ص37: 47، وع2، ص110: 120).
وعلاوة على كل ما تقدم فهناك أدلة أخرى تؤيد نفى نسبة الكتاب إلى العُكبري منها:
1- أن ابن المستوفى نقل من شرح أبى البقاء وله يقينًا شرح لديوان المُتنبِّي كما قال كثير من المترجمين – نقولاً تختلف كل الاختلاف عن الشرح الذي بأيدينا (مقدمة المحقق؛ للنظام 1/ 26).
2- أن أحد الباحثين في مجال اللغويات وجد صاحب التبيان يدافع في جُلّ المسائل النحوية عن مذهب الكوفيين، بينما أبو البقاء في كتبه حقًّا يدافع في هذه المسائل عينها عن مذهب البصريين (انظر: أبو البقاء العُكبري وأثره في الدراسات النحوية؛ محمد فؤاد أحمد على الدين، ص257 وما بعدها).
3- أن أبا البقاء لم يذكر ابن الشجري مطلقًا في أي من كتبه المطبوعة... على حين نرى صاحب التبيان ينقل كثيرًا عنه ويصرِّح باسمه، فلو كأنَّ أبو البقاء هو صاحب التبيان لَمَا اختلف حاله بين شرح الديوان والكتب الأخرى (مقدمة تحقيق أمالي بن الشجري: 1/ 159).
وقد اعتبر الدكتور مصطفى عليان أن هذه الأدلة كافية في نفى نسبة الكتاب لأبى البقاء، ولكنها لا تكفى في نسبه إلى ابن عدلان، لأنَّ مثل هذه العبارة: [قال: أبو الحسن عفيف الدين...] لم ترد إلا مرة واحدة، وجاء مثلها مع ابن الشجري، والكتب التي وردت في الكتاب لم ينص مترجم على أنها له، وإنَّما ذكروا أن له: عقلة المجتاز في حل المجاز (انظر: مقدمة تحقيق شرح شعر المُتنبِّي؛ لابن الأفليلي: 1/ 73).
ومن ثَمَّ فإني أقول أيضًا: إنَّ أدلة النفي قاطعة، لكنَّ أبا البقاء له شرح يقينًا فأين ذهب؟ وابن عدلان له شرح كذلك، لكنَّنا نحتاج إلى كثير من المعلومات عن حياته وعن مؤلفاته، وقد ضنَّت كتب التراجم التي بين يدينا عن إلقاء الضوء أكثر على حياته مما يجعل المسألة في حاجة إلى بحث مستفيض وتأن بصير.

مهما يكن من أمر مؤلف التبيان، فالذي لا شكَّ فيه أنَّ ذلك المؤلف قد اعتمد على الفسر اعتمادًا كبيرًا، حيث إنَّ كتابه يُعَدُّ معرضًا لأقوال أكثر الشُّرَّاح الذين سبقوه، فالكتاب يُغني حقًّا عن كثيرٍ مما عداه، لأنَّه ضمَّنه خلاصة ما استفاده من تلك الشروح، وانتهج منهجًا قويمًا يقوم على شرح الغريب، وبيان وجوه الإعراب، وتلخيص المعنى، وإيراد آراء النقاد فيما اختُلف فيه، ذاكرًا كثيرًا من النكات الأدبيَّة واللمحات البلاغيَّة والنقديَّة.

ولم يكلِّفنا صاحب التبيان مشقة الوصول إلى حقيقة اعتماده على شرح ابن جنِّي؛ إذ قال في مقدمته: «وجمعتُ كتابي هذا من أقاويل شُرَّاحه الأعلام، معتمدًا على قول إمام القوم المقدَّم فيه الموضح لمعانيه، المقدم في علم البيان، أبى الفتح عثمان...»[1].

وهو تصريح بأنَّ الكتاب على رأس مراجعه، وثناء طيب على صاحبه بما هو أهله، بل إنَّه اعتمد ترتيبه - أي ترتيب القصائد على حروف الهجاء - حيث يذكر في ختام شرحه لقصيدة المُتنبِّي:

عَذْلُ العَوَاذِلِ حَوْلَ قَلْبِ التَّائِهِ وَهَوَى الأحِبَّةِ مِنْهُ في سَوْدَائِهِ

أنَّ بعض الشُّرَّاح وضعها في حرف الياء بحجة أن الهمزة تخفَّف إلى ياء، لكنَّه وضعها في الهمزة قائلاً: «وإنَّما اقتدينا بالإمامين الفاضلين صاحبي الشعر والقوافي والعروض العالِمين بالآداب وكلام الإعراب، الذين يتقدَّى بقولهما في الآفاق، وهما عمدة أهل الشام والحجاز والعراق: أبى الفتح بن جنِّي، والإمام أبى زكريا يحيى بن على التبريزي... فإنَّهما جعلاها في أول حرف الهمزة فاقتدينا بفعلها واعتمدنا على قولهما... وقد رتبتُ كتابي هذا على ما رتَّبه الإمامان، واتبعت فعلهما في كل مكان»[2].

فإذا تجاوزنا هذا التوافق الشكلي، وجدنا أمامنا سيلاً من أقوال ابن جنِّي في الكتاب؛ بحيث لا تخلو صفحة - تقريبًا - من قول منسوب إليه بل من عدة أقوال أحيانًا، وهو أمر لو دلَّلنا عليه بأرقام الصفحات لعدَّدنا صفحات المجلدات الأربعة تقريبًا.

---

(1) التبيان؛ المقدمة: 1/ ج.

(2) التبيان في شرح الديوان: 1/ 8، 9.

ولعلَّ من الحسنات التي أهداها المؤلف إلى ابن جنِّي أنَّه كان صاحب الفضل في كشف سرقات الشُّرَّاح اللاحقين لآراء ابن جنِّي، فقد هاله ذلك الانتحال؛ فردَّ الحق إلى أهله، ولذا وجدناه يقول كثيرًا: هذا قول أبي الفتح ونقله الواحديّ حرفًا فحرفًا، أو نقله ابن القطاع حرفًا فحرفًا – وقد أشرت إلى ذلك فيما سبق.[1]

ومن حسنات المؤلف كذلك أنَّه لم يقف معقول القلم واللسان إزاء ما ينقل من آراء مثل أبي المرشد المعريّ مثلاً، وإنَّما كان يوازن ويرجِّح ويعترض ويحلِّل ويدلِّل بحيث يحس القارئ أنَّه أمام كاتب حيّ له شخصيته الملأى بالذكاء والفهم.

من ذلك أنه أورد قول المُتنبِّي:

قُحٌّ يَكَادُ صَهِيلُ الخَيْلِ يَقْذِفُهُ مِنْ سَرْجِهِ مَرَحًا بِالعِزِّ أَوْ طَرَبَا

ثم قال: «وروى ابن جنِّي (مرحًا بالغزو...)؛ وهو أحسن وأبين وأجود».[2]

وهو ترجيح جيد لأنَّه بيانٌ لسبب مرح الممدوح، إنَّه يمرح بالغزو والقتال ويفرح بروعة الفداء وعظمة الاستبسال، بخلاف رواية (مرحًا بالعز)؛ لأنَّه قد يكون لذلك، حيث إنَّ الغزو هو العز عينه، وقد يكون لغيره كما يفعل أولاد المترفين من مرحهم فوق صهوات الخيول مرحًا بالثراء والدلال. ولا شكَّ أن نفسية المُتنبِّي الملأى بالقوة وحماسة الفتوة إنَّما تنطق بالأولى لا بالثانية، ولذا أعتقد أنَّ الروايات الأخرى محرَّفة عن رواية ابن جنِّي التي اختارها صاحب التبيان.

وقد يلتزم الرجل الصمت عندما يرى النقاد المتربِّصين عن اليمين وعن الشمال عِزين، قد أثخنوا ابن جنِّي بسهام النقد حتى تناثرت الجراح على شرحه، فاكتفى بعرض آرائهم دون تبديل حتى لا يكون إثمُ ذلك على الذين يبدلونه، مما يجعل من الكتاب معرضًا رائعًا لأقوال النقاد والشُّرَّاح جميعًا.

---

(1) انظر ما سبق بهذا البحث؛ ص215، 221.

(2) التبيان: 1/ 121، والبيت في ديوانه ص91، وانظر: الفسر: 1/ 271. ومن العجيب أن المحقق أثبت رواية (بالعز) في الصلب ورواية (بالغزو) في الهامش؟!

(10) ابن المستوفِي (ت 637 هـ) *

اضطلع ابن المستوفى بمهمة شرح ديوانيْ المُتنبِّي وأبى تمام، تلك المهمة التي تنوء بها الرجال، وتقعد عنها عزائم الأبطال، وزاد من فداحتها أنَّ الرجل متأخِّر، جاء والدنيا ملأى بشروح هذين الديوانين، فكان لزامًا عليه أن يشتبك مع كل هؤلاء، وهم مَنْ هم، وأن يقوم بين المتنازعين بالقسط، وأن يتجنَّب إطراء المحبِّين وإزراء الناقمين، ولذا وجدناه يقول عن المُتنبِّي: «الناس في شعره اثنان: محامٌ عنه مُفْرِط، ومتعصب عليه مُفْرِط، وكلاهما متجاوز به حدَّهُ، غالٍ فيه حُكمه دفاعًا عنه وتحاملاً عليه، وهم عن معانيه أشد سؤالاً، وأكثر في مقام مقالاً، وأنا أجمع من أقوال العلماء في ذلك ما أدَّاني البحث عنه إليه، ووقفني العلم به عليه، مختصرًا ما أورده بوسع جهدي، وملخصه بقدر طاقتي وناسبه إلى قائله ومسنده إلى ناقله».[1]

وهذا إيذان بأنَّ الرجل لن يتحدث إلا عن المشكلات أو أبيات المعاني، ولذا ترك مقطوعات كثيرة دون شرح، وأسقط أبياتًا كثيرة في ثنايا القصائد[2]، لكنَّ المحقق – كعادة العراقيين الذين يأتون له بكل غريب مبتدع – ألحق ما أهمل ابن المستوفي بالكتاب، وتقمَّصَ زِيَّه ونقل شرح هذه المقطوعات والأبيات من الشروح الأخرى؟!

لقد كان لابن المستوفي من اسمه نصيب؛ إذ جمع شروح السابقين، وَمَخَضَ زبدتها وضمَّنها كتابه العبقري، فأطلعنا على شروح لم تقع عليها أعيننا، هو مِنْ أنفس الشروح بلا ريب.

وزاد من عظمته أنَّه تحلَّى بالأمانة المطلقة، فلم يتشبَّع بكلام غيره، وإنَّما نسب الكلام إلى قائله، وأسنده إلى ناقله، فرأيناه – وقد اطَّلع على شرحيْ ابن جنِّي ونقل عنهما بكثرة يُبين حقيقة فعله في النقل، فإذا نقله بالنص دون تصرُّف يقول: قال أبو الفتح[3]، وإذا تصرَّف ولو

---

* هو: أبو البركات شرف الدين المبارك بن أحمد بن المبارك الإربلي، المعروف بابن المستوفى، وُلِدَ عام 564 هـ في إربل، وأخذ عن مكي بن ريان حتى تصدَّر وعُيِّن وزيرًا للملك المظفر صاحب إربل، من كتبه: النظام في شرح شعر المُتنبِّي وأبى تمام،وتاريخ إربل، وإثبات المحصل في نسبة أبيات المفصل... غادر إربل بعد حملة التتار عليها إلى الموصل وبها توفى عام 637 هـ، وقيل: عام 630 هـ (وفيات الأعيان: 4/ 147، البداية والنهاية: 13/ 161، بغية الوعاة: 2/ 272).

(1) النظام في شرح شعر المُتنبِّي وأبى تمام: 1/ 192.

(2) انظر: النظام: 1/ 440، 476 وما بعدها.

(3) انظر: النظام: 1/ 328، 330، 333، 357، 360، 364.

يسيرًا قال: هذا معنى كلام أبى الفتح[1]، وإذا اختصر كلامه قال: هذا معنى البيت مختصرًا، وإن كان قول أبى الفتح بهذا الكتاب أبسط[2]، وإذا زاد عليه قال: وهذا كلام أبى الفتح وزيادة في معناه[3].. وتلك قمة الأمانة التي يؤمن صاحبها بأنَّ الدرهم المضروب باسمه أحبّ إليه من دينارِ غيره، وأنَّ قليلاً يُزينه خير من كثير يُشينه.

ولم يكتف ابن المستوفي بالنقل عن الآخرين، بل كانت له شخصيته المتميزة التي يعتزّ بها، قائلاً كثيرًا: قال المبارك بن أحمد، وهو في هذه المناقشة عفّ اللسان والقلم، لا يرضى لقلمه أنْ يسقط إلى درك السباب المقيت، بل يُثني على مخالفيه، لأنَّ اختلاف الرأي لا يفسد للود قضية.[4]

وأحيانًا يوافق كلامه كلام غيره؛ إذ ربما وقع الحافر على الحافر، فرأيناه وهو الثقة الصدوق يقول: وهذا الفصل كتبته -علم الله- قبل أن أنظر في كتاب الواحديّ، ووجدته قال:...[5]

فأين هذا من الذين يسلخون كلام المتقدمين، بل ينقلونه حرفًا فحرفًا، ثم تنبري ألسنتهم الحِداد لتهتك عرض المتقدمين من الجماعة التي طال نظرها ودام بحثها.

فإذا أردنا مثالاً يُظهر موقف الرجل من ابن جنّي، وجدنا قوله في شرح بيت المُتنبِّي:

وَالقَلْبُ لا يَنْشَقُّ عَمَّا تَحْتَهُ حَتَّى تَحِلَّ بِهِ لَكَ الشَّحْنَاءُ

يقول: «قال أبو الفتح: يقول: لا يتصدع قلب أحد حتى يُعاديك، ويضمر العداوة، فإذا تأمَّل ما جنّي من عداوتها إياك انشقّ قلبه فمات خوفًا وجزعًا، والشحناء: العداوة، وقال الواحديّ - وذكر كلام أبى الفتح جميعه -: لم يفسِّر ابن جنّي (عما تحته) والمعنى عما فيه من

(1) انظر: النظام: 1/ 401.
(2) انظر: النظام :1/ 431.
(3) انظر: النظام: 1/ 409.
(4) انظر: النظام: 1/ 351.
(5) النظام: 1/ 410، وانظر: 1/ 355 أيضًا.

الغل والحسد؛ أي إنَّه وإن أضمر لك الغل والحسد لم ينشق قلبه، فإذا أضمر لك العداوة انشق قلبه، وبان أنَّه عدو لك...

قال المبارك بن أحمد: وهذا الذي قاله الواحديّ هو معنى كلام أبى الفتح وأكثر لفظه، إلا أنَّه زاد زيادة لا حاجة إليها، والذي قاله أبو الفتح هو المعنى، وأراد أن القلب لا يزال سالمًا غير متصدِّع حتى يُعاديك، على أنَّ قول الواحديّ (عما فيه من الغل والحسد) أراد أنَّهما ليس من العداوة في شيء، أما الحسد فهو أن يتمنَّى الحاسد زوال نعمة المحسود ونقلها إليه، ولا عداوة أوفى من ذلك، وأما الغِلُّ؛ فقال الجوهري: إذا كان غشٌّ وضِغْنٌ وحِقْدٌ، وهذا أكثر من العداوة، فلم يأت بفرقٍ ظاهر يعقب به أبا الفتح - رحمهما الله تعالى -».[1]

هذا إنصافٌ جيد من المبارك بن أحمد لابن جنِّي، من تحامل الواحديّ - وما أكثر تحامله - الذي أوقعه في تفرقة غير فاهمة بين الحسد والغل وبين العداوة، وهما مظهران بغيضان لها؛ مما يجعلنا نعجب لتلك العقلية الجامعة الناقدة التي حاربت على كل الجبهات واستفادت من شتَّى الجهات.

(11) البرقوقي (ت1363 هـ) *

لم يدَّعِ الشيخ البرقوقي - رحمه الله - أنَّه افتضَّ أبكار المعاني بشرحه هذا، فقد أتى الرجل بعد أن توالى الشُّرَّاح أواخر على أوائل، واطَّردوا أعْجَازًا على كلا كل، لكنَّه رأى طبيعة العصر تَمُجُّ كثيرًا من المشاحنات بين الشارحين، فجعل ينتقى خلاصتها، ويستحلب زبدتها، معترفًا

(1) النظام: 1/ 424 - 426، ورأى ابن جنِّي في الفسر: 1/ 97، (باختلاف يسير في اللفظ)، ورأى الواحديّ في شرحه؛ ص119، ونقله عن الجوهري في الصحاح (غلل): 5/ 1783، والبيت في ديوانه؛ ص118، وانظر أمثلة أخرى لإنصافه ابن جنِّي في: 1/ 354، 355، 387، 415، ومثالاً لنقده في: 1/ 416.

* هو: عبد الرحمن بن عبد الرحمن بن سيد بن أحمد البرقوقي، وُلِدَ في منية جناج مركز دسوق عام 1293هـ = 1876م، وقرأ في الأزهر على الشيخ المرصفي، واستفاد من دروس الإمام محمد عبده، وأصدر مجلة البيان، من مؤلفاته: شرح ديوان المُتنبِّي، شرح ديوان حسان، شرح تلخيص المفتاح، دولة النساء، حضارة العرب في الأندلس... تُوفِّى عام 1363هـ = 1944م [الأعلام 3/ 309، 310].

باعتماده على السابقين اعترافًا لا يعرف المداورة، ولا ينكر الجميل؛ حيث يقول: «فأمَّا هذا الشرح فلا يلقينَّ في روعك أنَّه بدع في الشروح، وأنَّه شيء مبتكر جديد، وهل غادر الشُّرَّاح من مُتردَّم، وإنَّما كلُّ مزيَّة هذا الشرح أنَّه تلاقت فيه كلُّ الشروح بعد شيء من التهذيب والتنقيح والتحوير، أو بعد أن خلُصت من عَكَرِها خلاص الخَمْر من نسج الفِدَام - كما يقول أبو الطيب -، وبذلك توافر فيه ما لم يتوافر لأيّ شرح من شروح المُتنبِّي على حدة، فليس يُغنى عنه شرح، ولكنه هو - بحمد الله - يغنى عن سائر الشروح، فهو كما يقول أبى الطَّيب:

يُدِلُّ بِمَعْنَى وَاحِدٍ كُلُّ فَاخِرٍ وَقَدْ جَمَعَ الرَّحْمَنُ فِيهِ المَعَانِيَا»[1]

فالرجل يعترف بأنَّه كَلٌّ على سابقيه، وعلى رأسهم ابن جنِّي، لكنَّ شروح أولئك السلف التي أثقلت بإيراد الأشباه والنظائر في حاجةٍ إلى شروح، ومن ثَمَّ انتقى منها ما راقه بعد أن عرضها جميعًا على ميزان ذوقه الحسَّاس، وسبره بمسباره النقديّ الفاهم، لكنَّ الذي يلاحظه عليه أنَّه يختار الوجه الأصوب - في نظره- ويغضُّ الطَّرف عما عداه، لأنَّه يبتغى التيسير وتخليص الشعر من جدل الشُّرَّاح الكثير، فلو اختصم مع هؤلاء - وكثير ما هم - لكان شرحه حِمْلُ بعير، والرجل ليس زعيمًا بكل هذه المشاحنات النقدية التي تُثلج الصدر حينًا، وتُغيظ القارئ أحيانًا... ففي شرحه قول المُتنبِّي:

شِيَمُ اللَّيَالِي أَنْ تُشَكِّكَ نَاقَتِي صَدْرِي بِهَا أَفْضَى أَمِ البَيْدَاءُ؟

يقول: عادة الليالي أنْ تبعد عليَّ طلبتي فترميني بطول الأسفار حتى تحمل ناقتي على الشك فيَّ، أصدري بها لو جعل مكان البيداء أم البيداء أفضى؟ لما ترى من سعة صدري وأناتي وتجلُّدي وصبري على المشقَّات والأسفار، وهذا المعنى هو الظاهر، وهو ما ذهب إليه ابن جنِّي، ولكنَّ الواحديّ كما قال العكبري نقلاً عنه لم يرتضه».[2]

---

(1) شرح ديوان المُتنبِّي؛ عبد الرحمن البرقوقي: 1/ 16، وبيت المُتنبِّي في ديوانه ص441؛ برواية (وقد جمع الرحمن فيك المعانيا).

(2) شرح ديوان المُتنبِّي؛ للبرقوقي: 1/ 144، ورأى ابن جنِّي في الفسر: 1/ 77، والبيت في ديوانه ص115.

لقد ارتضى البرقوقي رأى ابن جنِّي، ولَمَّح إلى اعتراض الواحديّ، ذلك الاعتراض الذي ربما رآه شكليًّا، فلم يشأ أن يُثقل كتابه بإيراده ولا بالردِّ عليه، لأنَّه لنْ يغيِّر كثيرًا في المعنى؛ حيث قال الواحديّ: «وهذا إنَّما لو لم يكن في البيت (بها)، وإذا رددت الكناية في (بها) إلى الليالي بطُل ما قال، لأنَّ المعنى صدري بالليالي وحوادثها وما توورده عليَّ من مشقَّات الأسفار وقطع المفاوز أوسع أَم البيداء».[1]

هنا نجد الواحديّ المتحامل يحكم ببطلان عود الضمير على الليالي، ثم ناقض نفسه وأعاده على الليالي قائلاً: (لأنَّ المعنى صدري بالليالي وحوادثها)؟!

إنَّه من البدهيّ أنَّ الضمير العائد على الليالي لا يعني به الشاعر الليالي من حيث هي ليالي، وإنَّما ما يزدحم فيها من حوادث أليمة، ومشقَّات جسيمة، وآلام متواترة، وأحلام متناثرة، وأسفار متعاقبة، وأعداء متكالبة... ولولا هذه جميعًا لكانت الليالي أنعم ما يجد المرء في دنياه، فلم يشأ ابن جنِّي أن يُشير إلى هذه الأمور البدهيَّة، ومن ثَمَّ ارتضى البرقوقي رأيه، وضرب صفحًا عن التعرُّض للواحدي، وما أكثر أمثلة هذه المسالمة في شرحه[2].

وبعد...

فهؤلاء أحد عشر شارحًا يمثِّلون عصورًا مختلفة، واتجاهات متباينة بين شارحٍ للديوان جميعه وشارحٍ لمُشْكله، ومتعرِّض لسرقاته، ومُلِمٍّ لشعره عرضًا، رأيناهم جميعًا ينهلون من مَعِين شرح ابن جنِّي، ذلك المَعِين الذي يفيض ولا يغيض، فتارة يقبلون وتارة يرفضون، ونحن نؤيدهم في قبولهم، وفى رفضهم معًا، فكل إنسان يؤخذ ويردّ من قوله، لكنَّ الذي لا نؤيد أحدًا فيه أن يسلخ كلام ابن جنِّي ويضمِّنه شرحه دون أن يُشير إليه، أو أن ينتهبه انتهابًا حرفًا فحرفًا دون نسبةٍ إليه، أو أن يطلق لسانه من عِقاله بعبارات التجريح، تلك التي يأباها النقد النزيه، لأنَّنا مهما اختلفنا معهم فالكلمة الأخيرة في العلم وفى الفن لم تقل بعد، وأظنُّها لن تُقال إلى أن تقوم الساعة، واختلاف الرأي دائمًا لا يُفْسد للودِّ قضيَّة.

---

(1) شرح الواحديّ؛ ص194، ونقله صاحب التبيان: 1/ 16.

(2) انظر: شرح البرقوقي: 1/ 174، 232، 238، 241، 244، 250، 353، 386، 2/ 128، 129 وغيرها.

ثانيًا : شرح أشعار الهُذَليِّين

ظنَّ كثير من الباحثين أنَّ شرح ابن جنِّي لأشعار الهذليين قد أتت عليه نوائب الحدثان، وأنَّه ضاع مثل كثير من التراث العربيّ، وحكموا بأنَّه لا وجود له في مكتبات العالم[1].

حتى طلع علينا نفرٌ من الباحثين العراقيين بالكتاب مطبوعًا بعنوان (التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السُّكريّ) عن نسخة فريدة عثر عليها في مكتبة الأوقاف ببغداد، لكنَّ هؤلاء المحققين – على جلالة أقدارهم – لم يشيروا إلى أنَّ المنشور قطعةً من الكتاب، بل يوحى ظاهر كلامهم بأنَّهم نشروا الكتاب كاملاً.

والحق أنَّ المنشور إنَّما هو قطعة من الكتاب لا تتجاوز نصفه، بل هي أقل من النصف في أغلب الظن، ولى على ذلك أدلة منها:

1 – أنَّ المنشور خِلْوٌ تمامًا من المقدمة، ومن عادة ابن جنِّي أن يصدر كتابه بمقدمة ضافية يبيِّن فيها داعيه إلى التأليف ومنهجه في الكتاب، لكنَّ المنشور ظاهره أنَّه مبتور بترًا.

2 – أنَّ موضوع الكتاب هو التعليق على شرح السُّكَّريّ لأشعار الهذليين، والمنشور يبدأ بشعر قيس بن العيزارة، ثم يسير ابن جنِّي بترتيب السُّكَّريّ تقريبًا، وشعر قيس بن العيزارة في منتصف شرح السُّكَّريّ تقريبًا، مما يدل على أنَّ النصف الأول قد ضاع من الكتاب.

3 – أنَّ ابن جنِّي تحدَّث عن الكتاب قائلاً: «وكتابي التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد الحسن بن الحسين السُّكَّريّ – رحمة الله –، وحجمه خمسمائة ورقة، بل يزيد على ذلك».[2]

وهذا يعنى أنه في حجم (المُنْصِف) المنشور في ثلاثة أجزاء، أو في حجم سر الصناعة المنشور في مجلدين كبيرين، حيث قدَّرهما بمثل ذلك أو قريبًا منه، والمؤلف والعصر والورق

---

(1) تاريخ الأدب العربي؛ بروكلمان :2/ 249، مقدمة الخصائص: 1/ 63.
(2) معجم الأدباء: 3/ 478؛ وفى الموضع نفسه وصف المنصف وسر الصناعة.

والخط واحد بلا شك، على حين نجد المنشور 259 صفحة من القطع المتوسط، وهو قدر لا يوازى نصف أيٍّ من الكتابين السابقين، مما يعنى أنَّ المنشور إنَّما هو نصف الكتاب على أقصى تقدير.

4 – أنَّ ابن جنِّي أحال في صدر المنشور على قضايا كثيرة قدمها في صدر كتابه فرأيناه يقول: «وقد سبق قولنا أنَّ الوجه كذا وكذا...»[1]، وهي إحالات كثيرة، تقطع بضياع صدر الكتاب الذي حوى كل هذه الموضوعات التي ضرب عن ذكرها صفحًا.

* موضوع الكتاب :

يوحي عنوان الكتاب بأنَّه استدراك على شرح أبى سعيد السُّكَّريّ (ت275هـ).[2]

لكنَّ كلمة (أغفله) مبهمة، فهل الضمير فيها يعود على الأشعار؛ فيُفهم أنَّه سيذكر أشعارًا لم يذكرها السُّكَّريّ إذ لم يستغرق شعر القبيلة كاملاً، أو تعود على التفسير؛ فيُفهم أنه سيعقِّب على الأشعار المذكورة بتفسيرات أغفلها السُّكَّريّ؟.

فالدكتور ناصر الدين الأسد – على جلالة قدره وأهمية دراسته – ظَنَّ الاحتمال الأول فقال في معرض تدليله على أن ما بأيدينا من شعر الهذليين غير كامل: «... والدليل الثاني أنَّ بعض العلماء قد استدركوا ما فات السُّكَّريّ ذِكره من شعر هذيل؛ ومنهم: أبو الفتح عثمان بن جنِّي؛ المتوفَّى سنة 392 هـ، الذي ألَّف كتاب: التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد الحسن بن الحسين السُّكَّريّ – رحمة الله –، وحجمه خمسمائة ورقة، بل يزيد على ذلك».[3]

---

(1) التمام؛ ص18، وانظر أمثلة أخرى في: 22، 26، 27، 62، 128.

(2) هو: أبو سعيد الحسن بن الحسين السُّكَّريّ؛ وُلِدَ عام 212 هـ، وتلقى العلم على يدي السجستاني والرياشي وغيرهما، وكان ثقة صدوقًا مقرئًا للقرآن، عمل عددًا كبيرًا من دواوين الشعراء والقبائل، وتكلم على غريبها ومعانيها، تُوفِّي سنة 275 هـ، وقيل 290 هـ [طبقات النحويين واللغويين للزبيدي؛ ص183، معجم الأدباء: 2/ 478، بغية الوعاة: 1/ 502].

(3) مصادر الشعر الجاهليّ وقيمتها التاريخية؛ ص563.

وعلى الرغم من اتفاقنا مع الباحث الفاضل في قضيَّته، حيث نؤمن بأنَّ ما وصلنا من شعر الهذليين، بل من شعر العرب أجمعين قُلٌّ من كُثْر، ورحم الله أبا عمرو بن العلاء إذ يقول: «ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقلُّه، ولو جاءكم وافرًا لجاءكم علمٌ وشعرٌ كثير»[1]. إلاّ أنَّ دليله هذا ساقطٌ لا يُعْتَدُّ به، لأنَّ ابن جنِّي لم يذكر بيتًا جديدًا لم يذكره السُّكَّريّ، وإنَّما شرح بعض المعاني التي أغفل السُّكَّريّ شرحها، فهو استدراك على شرح السُّكَّريّ، وليس على ما ساقه من شعر الهذليين، وللباحث الفاضل كلّ العذر لأنَّه لم يطَّلع على الكتاب الذي كان لا يعلم وجوده، وإنَّما اطَّلع على عنوانه المُلْبس من خلال معجم الأدباء الذي تضمَّن إجازة ابن جنِّي.

ومن ثَمَّ وجدنا ابن جنِّي يختار بيتًا أو عدة أبيات من قصيدة الشاعر التي أوردها السُّكَّريّ، ثم يعقِّب على شرح هذا البيت بذكر فائدة لغوية، أو تعليق عروضي، أو تقويم لآرائه حول الشعر، ولم يزد بيتًا واحدًا أغفله السُّكَّريّ، بل على العكس تمامًا هو الذي أغفل كثيرًا من الأبيات التي أوردها السُّكَّريّ.

وحسبنا للتدليل على ذلك هذه الموازنة بين إيراد الرجلين، شعر قيس بن خويلد، الذي غلب عليه النسب إلى أمه، فعُرف بقيس بن العيزارة:[2]

(1) طبقات فحول الشعراء: 1/ 25، الخصائص: 1/ 387.

(2) انظر شعر قيس بن العيزارة في: شرح السُّكَّريّ: 1/ 587: 608، وفى التمام؛ ص13: 26، وانظر ترجمة قيس بن العيزارة ضمن من نسب إلى أمه من الشعراء لابن حبيب (ضمن نوادر المخطوطات: 1/ 86).

رقم القصيدة	موضوعها	عدد أبياتها عند السُّكَّريّ	ما أورده ابن جنّي منها
1	**إفلاته من فهم.** **ردَّ تأبَّط شرًّا.**	23	6 رقم (2، 5، 13، 19، 20، 22)
2	**إجابة قيس له.**	4	–
3	**رثاء أخيه الحارث.**	2	–
4	**فخره أمام زوجته.**	18	1 رقم (12)
5	**هجاء تأبَّط شرًّا.**	9	–
6	**هرب بني فهم خوفًا منهم**	4	–
7	**إجابة أبى عامر الفَهْمي له**	6	1 رقم (1)
8	**طلبه من سلمى بن المقعد أخذ الدية.**	3	1 رقم (3)
9	**افتخاره بقومه**	8	2 رقم (5، 8)
10	**وصف ناقته.**	2	1 رقم (2)
11		4	2 رقم (2، 4)
	مجموع الأبيات	83 **بيتًا**	14 **بيتًا**

ومن خلال هذه الموازنة ندرك أنَّ ابن جنِّي يختار من شعر قيس بن العيزارة السُّدس تقريبًا، بل رأيناه يغفل اختيار أي بيت من قصائد بِرُمَّتها، فهو لم يتمِّم الأشعار وإنَّما تمَّم التفسير، وإن كان قد اجتزأ الأشعار اجتزاءً كبيرًا.

* لماذا اختار أشعار الهذليين ؟

إذا كان صدر الكتاب قد ضاع أو لم يُنشر بعد، وهو الذي يشتمل على المقدمة التي تحمل المنهج وسبب الاختيار فلا مفرَّ من استكناه المنهج، واستلهام أسباب الاختيار من خلال

المختارات نفسها، ومن خلال القيمة الأدبيَّة والفنيَّة واللغويَّة لتلك المختارات، ومن ثَمَّ يمكننا أن نرجع اختيار ابن جنِّي هذه الأشعار إلى هذه الأسباب:

1 – أنَّها تمثِّل الديوان الوحيد من دواوين القبائل الذي صمد أمام عوادي الزمان حتى وَصَلَنَا، فقد قام أبو عمرو الشيباني (ت 205 هـ) بجمع شعر عدد كبير من القبائل؛ يقول ابنه عمرو: «لما جمع أبي أشعار القبائل كانت نيفًا وثمانين قبيلة، فكان كلَّما عمل منها قبيلة وأخرجها إلى الناس، كتب مصحفًا بخطّه، وجعله في مسجد الكوفة، حتى كتب نيفًا وثمانين مصحفًا»[1].

ثم جاء من بعده أبو سعيد السُّكَّريّ (ت 275 هـ) وصنع شعر ثمان وعشرين قبيلة[2]، لكنَّ هذا العدد الضخم قد ضاع، ولم يبق منه إلاّ هذا الديوان الذي يمثل سجلاً تاريخيًّا يحفظ تاريخ القبلية وأيامها، وسجلاً لغويًّا يجسِّد بعض ملامح لهجتها الخاصة التي تتفق مع اللغة العامة في أشياء، وتفترق في أشياء، ويمثِّل معرضًا فنيًّا متكاملاً تتجسَّد فيه القبيلة فنيًّا: معجمًا لغويًّا، أخيلةً ، أفكارًا عاطفة، أسلوبًا؛ فمما لا شكَّ فيه «أنَّ وجودهم في بيئة خاصة، وخضوعهم لجوٍّ واحد، وسيرهم على تقاليد بعينها؛ كل ذلك لابد أن يوجد فيهم نوعًا من الاستقلال الفكريّ والعاطفيّ، ولا بُدَّ أن يكون لهذا أثره في إنتاجهم الأدبيّ».[3]

2 – اشتهار هذه القبيلة بالفصاحة وسلامة التعبير وجودته، بشهادة أبى عمرو بن العلاء؛ حيث يقول: «أفصح الشعراء لسانًا وأعذبهم أهل السروات، وهنَّ ثلاث: وهي الجبال المطلَّة على تُهامة مما يلي اليمن، فأولها هذيل، وهي التي تلي السهل من تُهامة»[4]. ولذا وجدنا احتفال كتب الأدب واللغة بشعر هذه القبلية؛ حتى تردد اسم أبى ذؤيب الهذليّ وشعره في لسان العرب في أكثر من ستمائة موضع.[5]

---

(1) الفهرست؛ ص101، معجم الأدباء: 2/ 168.
(2) الفهرست؛ ص226، معجم الأدباء: 2/ 481.
(3) شعر الهذليين في العصرين الجاهليّ والإسلامي؛ د. أحمد كمال زكى، المقدمة؛ (ط).
(4) العمدة: 1/ 88، المزهر: 2/ 483.
(5) مقدمة تحقيق شرح أشعار الهذليين: 1/ 3.

3 – كثرة شعراء هذه القبيلة كثرة مفرطة لفتت النقاد والشعراء منذ زمنٍ بعيد «فقد سُئل حسَّان بن ثابت: من أشعر الناس؟ فقال: أرجلاً أم حيًّا؟ قيل: بل حيًّا؟ قال: أشعر الناس حيًّا هذيل، وأشعر هذيل غير مدافع أبو ذؤيب».[1]

وقال يونس بن حبيب: «وليس في هذيل إلاَّ شاعر أو رامٍ أو شديد العدو».[2]

ويروى أبو عمرو بن العلاء أنَّ ثلاثة من الرواة اجتمعوا فقيل لهم: «أيّ نصف بيت من الشعر أحكم وأوجز؟ فاختار الأول سطرًا لحُمَيد بن ثَوْر الهلالي، واختار الثاني شطرًا لأبي خُراش الهذليّ، واختار الثالث شطرًا لأبي ذؤيب الهذليّ... فقال قائل: هذا من مفاخر هذيل أن يكون ثلاثة من الرواة لم يصيبوا في جميع أشعار العرب إلا ثلاثة أنصاف اثنان منها لهذيل وحدها».[3]

وقد جاء في اللسان: «هذيل قبيلة من خندف أعرقت في الشعر».[4]

فهذه وغيرها أدلة جد مقنعة على أنَّ القبيلة كانت ظاهرةً شعريَّة أخذت بألباب الشعراء والنقاد واللغويين على مَرِّ التاريخ.

(4) عناية العلماء قديمًا بشعر هذه القبيلة، فمن أراد الفصاحة من معدنها، والشعر من منبعه ولَّى وجهه شطرها حتى تغذوه لبان الفصاحة، ويرتوي من عين الشعر الصافية، فالإمام الشافعيّ – رضي الله عنه – يقول عن حياته: «... ثم إنِّي خرجت عن مكة فلزمت هذيلاً في البادية، أتعلم كلامها، وآخذ طبعها، وكانت أفصح العرب؛ فبقيت فيهم سبع عشرة سنة أرحل برحيلهم، وأنزل بنزولهم»[5].

---

(1) طبقات فحول الشعراء: 1/ 31، العمدة: 1/ 88، معجم الأدباء: 3/ 38، المزهر: 2/ 483.
(2) البيان والتبيين: 1/ 174.
(3) القصة مفصلة في البيان والتبيين: 1/ 153: 155.
(4) لسان العرب (هذل): 6/ 4645.
(5) معجم الأدباء: 5/ 192.

وهو في هذه المصاحبة لا يكتفي بسماع اللغة من معدنها، وإنَّما يحفظ أشعار هذه القبيلة التي تمثل ثروة فنيَّة قلَّ أن يوجد لها نظير لدى قبلية، حتى صار إمامًا تُشَدُّ إليه الرِّحال لرواية أشعار الهذليين عنه؛ فقد روى الخطيب البغدادي: «كان أصحاب الأدب يأتون الشافعيّ فيقرءون عليه الشعر فيفسره، وكان يحفظ عشرة آلاف بيت من شعر هذيل بإعرابها وغريبها ومعانيها».[1] حتى إنَّ الأصمعيَّ - وهو مَنْ هو - يقول: «صحَّحتُ أشعار هذيل على فتًى من قريش يُقال له محمد بن إدريس الشافعي».[2]

وكأنَّ شعر هذه القبيلة قد أصبح الصورة المثلى للشاعرية العربيَّة في أرقى معانيها، بل إنَّ القبلية بأسرها حملت لواء الريادة على مستوى الناطقين بالعربية طرًّا في الفصاحة والشعر بكل مظاهر الروعة الفنيَّة التي تجسَّدت في العقليَّة العربيَّة.

فلا غرو أن يولِّي ابن جنِّي وجهه شطر هذا الديوان الأجلّ، يفسر غامضه، ويوضِّح مشكله مستيقنًا أنه يتعامل مع مستوى راقٍ من اللغة الشاعرة، الممثَّلة للأمة العربية بأسرها.

* منهج ابن جنّي في هذا الكتاب :

(1) أنَّه يغفل المناسبات التي ذكرها السُّكَّريّ تمامًا، وذلك من شأنه أن يقطع النص عن الحدث، ولا شكَّ أنَّ المناسبة بكل ملابساتها الزمانيَّة والمكانيَّة والإنسانيَّة تُلقي أضواءً كاشفة تسهل الفهم، وتعصم القارئ من التيه في دروب الرمز والإلغاز، فالسكريّ يضع عنوانًا هو (أيام)؛ يذكر فيه أيام هذيل «يوم نهار، يوم صورة، يوم ثنية العقيق، يوم الحقاب، يوم الغار...»، ويسرد ما قاله الشعراء في كل يوم منها، وفى أكثر هذه الأيام يشترك أكثر من شاعر في الحديث عن اليوم الواحد.

على حين نجد ابن جنِّي يفصِّل كل شاعر على حِدَة، ويجعله مستقلاً عن الآخرين[3].

---

(1) المزهر: 1/ 160.

(2) معجم الأدباء: 5/ 201 ، 209.

(3) وازن بين ما جاء في شرح أشعار الهذليين للسكري: 2/ 84 وما بعدها، وما جاء في التمام؛ ص136 وما بعدها.

ولا شكَّ أن كثيرًا من تلك القصائد لا تُفهم إلا من خلال معرفة أحداث ذلك اليوم، وهذا يدل على أنَّ رؤية السُّكَّريّ كانت تاريخيَّة فنيَّة، بينما رؤية ابن جنِّي لغويَّة تكاد تنحصر في مسائل الإعلال والإبدال، وبعض المشكلات اللغويَّة والنحويَّة والصرفيَّة؛ وهي مسائل لا تتدخل المناسبة الحية الماثلة في تشكيلها، بل هي أمور يمكن أن تدرَّس من خلال بيتٍ مبتور عن سياقه، وهذا في تقديري هو الذي دعا ابن جنِّي إلى التخلي عن هذه المناسبات.

(2) أنَّه ينسب القصيدة إلى قائلها، فإن وجد شكّ في شاعرها نصّ على ذلك، حتى يفتح المجال أمام المحقِّقين من الخلف للحُكم لأيِّ الشاعرين، فهو يذكر قصيدة للمعطل ثم يقول: وقد تروى لمعقل بن خويلد[1]، ويذكر قصيدة لأبي قلابة ثم يقول: ويقال بل قالها المعطل[2]، وذلك إيمانًا منه بأن الحُكم في مثل هذه المشتبهات يحوج إلى أناة بالغة، والبتُّ لأحد الشاعرين بها أمرٌ في غاية الصعوبة والدقة.

ومن الجدير بالذكر أنَّ ثمة خطأ وقع في الكتاب – أظنه من المحققين لا من ابن جنِّي – ففي ص84 جاء: وقال أبو بثينة القرمي، وأخذ الشاعر رقم (14)، وفى ص87 جاء: وقال أبو بثينة الصاهلي، وأخذ الشاعر رقم (15)... وفصل كلٌّ منهما عن الآخر هنا وفى فهرس الأعلام يوحي بأنَّهما شاعران، والحق أنَّه شاعر واحد يُنسب إلى بني قرين بن صاهلة[3]، فمن نسبه إلى جدِّه الأدنى قال القرمي، ومن نسبه إلى جده الأعلى قال: الصاهلى.

(3) أنَّه يذكر غالبًا مطلع القصيدة التي هي محل الاختيار، ولو لم يتعلق بالبيت الأول شرح، ربما لأنَّ القصائد اشتُهرت بمطالعها حتى كان الشاعر يُعرف بأنَّه صاحب كذا وكذا من المطالع، وذلك من شأنه أن يُرشد المطالع إلى القصيدة من أقصر طريق، ولكنَّه ترك ذلك نادرًا[4]، فوجدناه يبدأ بالبيت المطلوب مباشرة، لعلَّه رأى البيت أشهر من أن يدل على قصيدته، وربما نسى ذلك، لعلَّ له عذرًا وأنت تلوم.

---

(1) انظر: التمام؛ ص 85.
(2) انظر: التمام؛ ص80.
(3) انظر: شرح أشعار الهذليين؛ للسكري: 2/ 725.
(4) انظر: التمام؛ ص48، 50، 74، 84.

(4) أنَّ وجهة اختياره لغويَّة خالصة، ولذا كان ينتقر عدة أبيات من ثنايا القصيدة فيعقِّب عليها بالشرح والتحليل دونها سواها، وقد يترك قصائد كاملة كما مَرَّ بنا في شعر قيس بن العيزارة، وقد يغفل بعض الشعراء تمامًا، فلم يرد في كتابه ذِكر لأبي أراكة، ولا للعجلان بن خليدة، وهما في شرح السُّكَّريّ.[1]

وكأنَّ داعيه إلى الاختيار داعٍ لغويّ خالص؛ حيث ينتخب الأبيات التي تُثير مسائل لغويَّة يفيض الرجل في الحديث عنها أيَّما إفاضة.

ونظرة عجلى إلى الكتاب تُعطينا ذلك الانطباع، فأول بيت اختاره في المنشور من كتابه لقيس ابن العيزارة هو:

غَدَاةَ تَنَادَوْا ثُمَّ قَامُوا وَأَجْمَعُوا بِقَتْلِي سُلْكَى لَيْسَ فِيهَا تَنَازُعُ

فلا يحدِّثنا ابن جنِّي عن مناسبة البيت، ولا عمَّا فيه من جمال فنيّ، وإنَّما يُسرف في الحديث عن لام تنادوا أهي واو أم ياء؟ ويرجّح أنَّها واو، ويقيم على ذلك الحجج.[2]

(5) أنَّه يعقِّب على شرح السُّكَّريّ، فذاك هو الموضوع الأساسي للكتاب، هذا التعقيب قد يأتي غير مباشر؛ إذ يتحدث ابن جنِّي عن أمور أغفلها السُّكَّريّ تمامًا فهو يذكرها، وهذا كثيرًا جدًّا، وقد يكون نقدًا مباشرًا، ففي شرحه قول خالد بن زهير بن المجرّب:

لَعَمْرُ بَنِي هِنْدٍ لَقَدْ دَقَّ مَضْغُكُمْ وَبُؤْتُمْ إِلَى أَمْرٍ إِلَيَّ عَجِيبِ

يقول ابن جنِّي: «قال (أبو سعيد): دقَّ مضغُكم: صغُر شأنكم، ثم يقول: هذا تفسير على المعنى لا على اللفظ، ألا ترى أنَّ أحدًا لا يسمى الشأن مضغة، وتفسير معناه أنَّه استصغر شأنهم فسمَّاه مضغًا؛ لأنَّ هذه الكلمة يكنى بها عن الضِّعة أو الصَّغار، كقولك: جاء يمضغ كلامه؛ أي وكلامه فاتر ساقط».[3]

---

(1) انظر: شرح أشعار الهذليين؛ للسكريّ: 2/ 737، 763.

(2) التمام؛ ص13.

(3) التمام؛ ص135، وانظر: أمثله أخرى للنقد؛ ص118، 124، 132، 139.

إنَّها محاوله رائعة من ابن جنِّي لمد جسور الاتصال بين المعنى والمقصود، أي بين المعنى اللغويّ الحقيقي للكلمة، والمراد منها، نعم إنَّ أكثر اللغة مجاز كما قال ابن جنِّي[1]، ولكنَّ المعنى المجازيّ لا يمكن أن ينفصم كلَّ الانفصام عن المعنى الحقيقيّ، ومن ثَمَّ تحدث البلاغيون عن وجه الشبه، وعن الجامع في الاستعارة عقليًّا كان أم وهميًّا، أم خياليًّا، وعن العلاقة في المجاز المرسل على كثرة العلاقات وتشعبها، وكأنَّ هذا الوجه أو الجامع أو العلاقة يمثل جسر الاتصال بين الحقيقة والمجاز، وهو ما حاول ابن جنِّي باقتدار إقامته، حتى لا تختلط الحقيقة بالمجاز.

ومما يُذكر لابن جنِّي أنَّه في نقده للسكَّري كان عفّ اللسان، طاهر اللغة، ينتقد بأدبٍ جَم، ولا يتطاول على السَّلف من أهل العلم، وأشد عبارة كان يستعملها مع السُّكَّريّ قوله: «وهذا أذهب عندي في الصواب مما قاله السُّكَّريّ»[2]، وهي عبارة تنُمُّ عن أدبٍ جَم، وتواضع مطلق كان دَيْدَنْ ابن جنِّي في كل أقواله.

* القيمة النقدية لهذا الشرح :

إذا كنا قد عرفنا أن ابن جنِّي لم يضف شعرًا جديدًا لم يروه السُّكَّريّ، وأغفل مناسبات القصائد التي تُضفي على الكتاب قيمة تاريخيَّة، وكان داعيه إلى الاختيار لغويًّا وليس أدبيًّا، فما القيمة النقديَّة لهذا الكتاب؟

يمكننا إجمال القيمة الأدبيَّة والنقديَّة لهذا الكتاب في أمرين:

(1) أنَّه مصدر مهمٌّ من مصادر شعر الهذليين، لأنَّنا نعلم أن شرح السُّكَّريّ لم يوجد تامًّا، فقد كان الكتاب يقع في ثمانية أجزاء، وكانت نسخة الشنقيطي التي نشر على أساسها الكتاب، تحوى خمسة أجزاء فقط، ثم قام العلامَّة الشنقيطي بتلفيق الأجزاء الثلاثة الأخرى من نسخة لأشعار الهُذليين ليست من رواية أبى سعيد ولا من شرحه.[3]

---

(1) انظر: الخصائص: 2/ 449.
(2) التمام؛ ص124.
(3) انظر تفصيل ذلك في: مقدمة تحقيق شرح أشعار الهذليين؛ للسكري: 1/ 5، ومقدمة تحقيق التمام؛ ص5، ومصادر الشعر الجاهليّ وقيمتها التاريخية؛ ص571.

فالمنشور ليس خالصًا لأبى سعيد السُّكَّريّ، وإنَّما هو ناقص سدس الكتاب تقريبًا، والذي يدل على هذا النقص ما ذكره ابن جنِّي في شرح قول المُذَال بن المُعْترض:

يَا عَيْنُ فَابْكِي المَالِكِينَ أَوَّلْ فَوَارِسَ الأَضَائِفِ المُحَوَّلْ

حيث ذكر نص أبى سعيد السُّكَّريّ، ثم قال: هذا جميع ما قاله السُّكَّريّ في التفسير[1].

على حين نجد البيت خِلْوًا تمامًا من الشرح في الشرح المنشور منسوبًا لأبى سعيد السكريّ[2]؛ مما يدل على نقصان ذلك الشرح المنشور، ولعلَّ هذا البيت يقع في الأقسام الثلاثة التي لفَّقها العلامة الشنقيطي للكتاب.

(2) أنَّه يحمل كثيرًا من القضايا النقديَّة التي مسها ابن جنِّي مسًّا خفيفًا في أثناء شرحه، بحيث يمكن للقارئ المدقِّق استنباطها، فثمة تحقيقات عروضيَّة كثيرة، تفتح باب الكلام الحديث عن موسيقى الشعر، وثمة حديث عن الرواية وما تنطوي عليه خطورة وما تفتحه من تحقيقات في نسبة القصائد، ثم قضية المعنى والمقصود التي أشرت إلى مثال مما قاله فيها، ثم لمحات بلاغيَّة حول المجاز، والالتفات والتجريد... وغيرها، مما سيأتي الاستشهاد به في الحديث عن قضايا النقد الأدبيّ في فكر ابن جنِّي إن شاء الله.

---

(1) التمام؛ ص141.

(2) انظر: شرح السُّكَّريّ: 2/ 860.

ثالثًا : شرح مُشْكِلات الحماسة

وَهِمَ الدكتور خلف رشيد نعمان فظنَّ أنَّ ابن جنِّي شرح ديوان أبى تمام فقال: «وقد كان لبعضهم جهودٌ مشتركة في شرح شعر الشاعرين، وكان أبو الفتح بن جنِّي واحدًا من هؤلاء، غير أنَّ ابن المستوفى نقل إلى كتابه أغلب ما قاله أبو الفتح في شرح شعر المُتنبِّي، ونقل القليل مما قاله في شرح شعر أبى تمام».[1]

والحقّ أنَّ ابن جنِّي لم يشرح شيئًا من شعر أبى تمام، وإنَّما شرح مشكل حماسة أبى تمام، والحماسة هي مختارات لأبى تمام من شعر السابقين لا من شعره، تلك المختارات التي طبقت شهرتها الآفاق، والتي اختصها ابن جنِّي بكتاب ذي شقَّين؛ أحدهما: يتعلق بمشكل الحماسة، والآخر: يتعلق باشتقاق أسماء شعراء الحماسة.

لكنَّ الباحثين المحدثين قد فصلوا شِقَّيْ الكتاب فإذا هو كتابان؛ الأول يسمى (التنبيه على شرح مشكلات الحماسة)،[2] والثاني (المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة)،[3] فأوهم هذا الفصل أنَّهما كتابان منفصلان وهما كتاب واحد لأدلة؛ منها:

1- أنَّ ابن جنِّي قال في ختام الجزء الأول من الكتاب: «هذا آخر ما خرج من تفسير إعراب الحماسة، ونحن بإذن الله نُتبعه تفسير أسماء شعرائها، فإذا في ذلك علمًا كثيرًا ونُفرده بجزءٍ يقوم برأسه عقيب هذا إن شاء الله تعالى»[4]. كأنَّه كتاب ذو جزأين.

---

(1) النظام في شرح شعر المُتنبِّي وأبى تمام - مقدمة المحقِّق: 1/ 57.

(2) نالت بتحقيقه الباحثة/ يُسْرى قاسم القواسمي درجه الماجستير من آداب القاهرة عام 1971م، والرسالة لا تزال مخطوطة في المكتبة المركزية بجامعة القاهرة رقم (892).

(3) طُبع هذا الكتاب بدمشق عام 1348هـ طبعة غير محقَّقة، ثم حقَّقه الدكتور حسين هنداوي، وطُبع بدار القلم عام 1987م؛ وعلى طبعته اعتمادي.

(4) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة؛ ص524.

2- أنَّ ابن جنِّي تحدث عنه في إجازة كتابه باعتباره كتابًا واحدًا؛ حيث يقول: «وكتابي في شرح مستغلق أبيات الحماسة واشتقاق أسماء شعراءها، ومقداره خمسمائة ورقة».[1]

3- أنَّ ابن جنِّي تحدَّث في إحالته عليه تحدث عنه باعتباره كتابًا واحدًا، ففي باب اختصاص الأعلام بما لا يكون مثله الأجناس؛ يقول: «وقد ذكرنا هذا الشرح من العربيَّة في جملة كتابنا في تفسير أبيات الحماسة عند ذكرنا أسماء شعرائها».[2]

4- أنَّ ابن جنِّي أحال في القسم الثاني على مسائل تقدَّمت في صدر كتابه؛ حيث يقول: «وقد ذكرته في أصل كتابنا».[3]

ويبدو أنَّ النُّسَّاخ هم الذين فصلوا جزأيْ الكتاب، ولذا وجدنا من القدماء من جمع بينهما وهو ابن ملكون الحضرمي الإشبيلي (ت 584 هـ)؛ حيث ألَّف كتاب: (إيضاح المُنْهج في الجمع بين التنبيه والمُبْهج) لكن بطريقة طريفة في الجمع؛ سنتحدث عنها إن شاء الله تعالى.[4]

* موضوع التنبيه ومنهجه فيه:

لم يُعْنَ ابن جنِّي في كتابه باستقصاء كل ما جاء في الحماسة، وإنَّما اختار المشكل من أبياتها فحسب، فالحماسية الأولى لأحد شعراء بلعنبر اختار منها أربعة أبيات فحسب، والثانية للفِنْد الزمَّانِيّ انتقى منها بيتين فقط، والثالثة لأبي الغول الطُّهَويّ اختار منها بيتًا واحدًا، وهكذا ينتقر ابن جنِّي من ديوان الحماسة ما يُثير المشكلات اللغويَّة والنحويَّة والاشتقاقيَّة وغيرها، وقد أعرب عن هذا في مقدمة الكتاب قائلاً: «وقد أجبتك – أيَّدك الله – إلى مُلْتَمَسِك من عمل ما في الحماسة من إعراب، وما يلحق به من اشتقاق أو تصريف أو عروض أو قوافٍ، وتحاميتُ

(1) معجم الأدباء: 3/ 478.
(2) الخصائص: 3/ 34، وانظر كذلك 2/ 199، 2/ 406. والشرج: النوع والضرب.
(3) المبهج؛ ص197. وقد وردت كلمة (أصل) في عدة نسخ (صدر).
(4) انظر ما سيأتي بهذا البحث؛ ص263.

شرح أخبارها أو تفسير شيء من معانيها إلا ما ينعقد بالإعراب، فيجب لذلك ذكره من حيث كان ذلك قد سبق إليه جماعة مثل أبى رياش[1] والدَّيْمَرْتىّ[2] والنمرىّ[3] وغيرهم، ولأنَّك كثيرًا ما تجد في حواشي نسخ هذا الكتاب كثيرًا من تفاسيره، ولم أر أحدًا تعرَّض لعمل ما فيه من صنعة إعراب، فتابعتك على ما أردت لما ذكرت (ثم قسَّم المشكلات إلى قسمين) أحدهما ظاهر الإشكال تُشاق النفس إلى كشفه، والثاني ساذج الظاهر تريك صفحته ألا شيء فيه، ومن تحته أغراض ودفائن، (ومثَّل للقسمين) ثم قال: **وبعد**: فإنَّ هذا الكتاب لستُ أعمله لمبتدئ ولا متوسط، وإنَّما أخاطب به من قد تدرَّب فكره، وقوي نظره، وهو الذي يُغْرى به، ويَقْوَى حظّه منه، فأمَّا من دون ذلك فينجلي عنه إلى مسموع يحفظه، لتخف عنه كُلْفته وجُشَمُه، وربَّما بل كلما عجب لتعجبنا من إعراضه عنا، ونعى علينا الإساءة عنده في اختيارنا، قال: ما في هذا الإغراق من النفع، وهل هو إلا كدٌّ واستكراهٌ للطبع، وأُنْسِي ثلجَ اليقين بنتائج الفكر، واعتلاءَ المُنَّة بإصْماء الرميَّة، وتهذيبَ الخاطر وإرهافَه، ومعازَّةَ الخَصْم واعتيافَه».[4]

ففي هذه المقدمة – على طولها – بضع ابن جنِّي أيدينا على منهجه صراحة حتى لا تستبد بنا الظنون، أو يسرح فكرنا في مهامه الخيال والوهم، ومنهجه يقوم على ما يلي:

(1) أنَّه ينتقى من الحماسة ما يُثير المشكلات اللغويَّة والنحويَّة والصرفيَّة والعروضيَّة ولا يُعْنى بتفسير شعر الحماسة قاطبة.

---

(1) أبو رياش: أحمد بن إبراهيم الشيباني، أول شُرَّاح الحماسة، تُوفِّى سنة 339 هـ[معجم الأدباء: 1/ 343].

(2) الديمرتي: أبو محمد القاسم بن محمد الديمرتي الأصبهاني، تصدَّر للتدريس ببلدة (ديمرت) من قرى أصبهان أربعين سنة، وشرح الحماسة، وكان حيًّا عام 364 هـ[معجم الأدباء: 4/ 635، بغية الوعاة: 2/ 263].

(3) النمري: أبو عبد الله الحسين بن على النمري البصري، تلميذ أبى رياش، كان من صدور الأدباء في البصرة، وتُوفِّى سنة 385هـ[يتيمة الدهر: 2/ 421، بغية الوعاة: 1/ 537].

(4) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة؛ ص1: 3. جشمه: تكلَّفه على مشقة، المُنَّة: القوة، إصماء الرمية: إصابة الصيد إصابة قاتلة، معازَّة الخصم: قهره ومغالبته، وكلمة "واعتيافه" وردت بالأصل (واعتناقه)؟ والاعتياف: التزود للسفر.

(2) أنَّه يهمل – إلى حدٍّ ما – الشرح الفنيّ الذي يجلو المعاني، لأنَّ كثيرًا من الشُّراح سبقوه إلى ذلك، فأصبح حديثه كالمعاد، وقد جُبلت النفس على مُعاداة المُعَادات، ولأنَّ ديوان الحماسة – الذي طبقت شهرته الآفاق– عليه حواشٍ كثيرة تغني مُطالِعَه عن كثير من شرح المعاني.

(3) أنَّه لن يكتفي بما ظهر إشكاله، بل سوف يُنْطق الأبيات السهلة بالمشكلات الدفينة، وكأنَّ نظره الفاحص يرى ما تحت الظاهر، كما يرى بعض الطير الماء في بطن الصحراء.

(4) أنَّه سوف يعمد إلى التحليل الدقيق، والإغراق في البحث؛ لأنَّه إنَّما يخاطب بكتابه العلماء الفاهمين لا الأوساط ولا المبتدئين.

والبيت الأول من شرحه يقفنا على أنَّ الرجل وفَّى بشرطه أيَّما توفية، ففي شرحه قول الشاعر:

لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إِبِلِي بَنُو اللَّقِيطَةِ مِنْ ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَا

استهلك ابن جنّي قرابة خمس صفحات في الحديث عن كلمة شيبان، وهل هي فعلان مِنْ: شاب يشيب، أو مِنْ: شاب يشوب، فأثار قضايا معقَّدة، واستشهد عليها بشواهد كثيرة، وكلُّ شاهد منها وراءه مشكلاته التي طالما استطرد إليها.[1]

وهكذا يطوف بنا ابن جنّي في آفاق النحو واللغة، محتشدًا أدواته المعرفيَّة الضخمة؛ من لغة ونحوٍ صرف وعروض وأدبٍ وأخبار، وكأنَّه مصاول في ميدان يحتشد كل أسلحته ليصاول هذا ويقاوم ذاك بكل قوة واقتدار.

وليس معنى ذلك أنَّه لم يعرج على المعاني مطلقًا، بل أشار فيما سبق إلى أنَّه سوف يذكر من المعاني ما ينعقد بالإعراب فيجب لذلك ذكره، وسوف يتجلَّى ذلك في إلماعي إلى جهده النقديّ في كتابه.

---

(1) انظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة؛ ص3 : 8.

* موضوع المبهج ومنهجه فيه :

يُعَدُّ كتاب (المبهج) معرضًا لتطبيق قوانين الاشتقاق على أسماء شعراء الحماسة؛ فقد رأى ابن جنِّي كثرة شعراء الحماسة كثرةً مفرطة، بحيث تشكِّل أسماؤهم مادة صالحة- إذ طُبِّقت عليها قوانين الاشتقاق - لكتاب نافع لطلاب العربية؛ حيث يقول: «هذا تفسير أسماء شعراء الحماسة، وينبغي أنْ تعلم أنَّ في ذلك علمًا كثيرًا وتدرُّبًا نافعًا بإذن الله».[1]

وقبل أنْ يبدأ ابن جنِّي في التحليل تحدث عن الأعلام وأنواعها من حيث الارتجال والنقل، واستغرق في تحليله هذا قرابة ثلاثين صفحة تُشفي الغليل وتروي العليل، ثم بدأ الحديث عن أسماء الشعراء شاعرًا شاعرًا مستطردًا إلى كثير من النتف الأدبية والتاريخية؛ قائلاً: «فهذا شيء عَرَضَ فقلنا فيه بما يجب».[2]

بل إنَّ كثيرًا من الأسماء تحمل في طيَّاتها طرفًا من المعاني الأدبيَّة والروايات التاريخيَّة التي لم يغفلها ابن جنِّي كما فعل في حديثه عن تأبَّط شرًّا، والمهلهل بن ربيعة، وجِران العَوْد.[3]

وقد يستطرد إلى بعض المعاني كما في حديثه عن قُتَيْلة بنت النَّضر؛ حيث تقول: «يجوز أن تكون تحقير (قتلة) فقد سموا بها المرأة، وهو في الأصل المرة الواحدة من قتلته، ثم بعد أن تسمى بها حُقِّرت، ويجوز أن تكون تحقير قِتْل وهو العَدُوّ، ثم حُقِّرت بعد التسمية بها، فدخلتها التاء حينئذ، وتكون هذه التسمية لها بالقتل وهو العَدُوّ؛ كقول الآخر:

غَزَالٌ مَا رَأَيْتُ اليَوْمَ (م) في وَفْدِ بَنِي كَنَّهْ
رَخِيمٌ يَصْرُعُ الأُسْدَ عَلَى ضَعْفٍ مِنَ المُنَّهْ

وكقول جرير:

يَصْرَعْنَ ذَا اللُّبِّ حَتَّى لا حِرَاكَ بِهِ وَهُنَّ أَضْعَفُ خَلْقِ اللهِ إِنْسَانا

---

(1) المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة؛ ص5.
(2) المبهج؛ ص13.
(3) المبهج؛ ص45، 129، 170 على الترتيب.

وقبله:

إِنَّ العُيُونَ التي في طَرْفِهَا مَرَضٌ قَتَلْنَنَا ثُـمَّ لَـمْ يُحْيِيـنَ قَتْلانَا»[1]

ثم أورد أبياتًا أخرى للأعشى وابن قيس الرُّقَيَّات وأبى زُبَيْد الطائيّ حول هذا المعنى، أي قتل المرأة الضعيفة فوارس الرجال بدلّها وجمالها.

وكأنَّ ابن جنّي جعل من كتابه معرضًا لعلمه، ومتنفسًا لما تمتلئ به ذاكرته الواعية من أخبار طريفة وأشعار شائقة ومرويَّات نادرة.

*** لماذا اختار الحماسة ؟**

يمكننا من خلال دراستنا لهذا الشرح أنْ نضع أيدينا على الأسباب الآتية:

(1) أنَّها تمثل ذوق المحدثين خير تمثيل، يقول بروكلمان: «وحينما انتشرت نزعة التجديد في الشعر على عهد العباسيين تغيَّر أيضًا ذوق الأدباء، فلم يعُد أحد يُطيق الصبر على قراءة القصائد الطوال، بل اكتفوا بتذوق القِطَع المختارة، وظهرت اختيارات كثيرة لتلبية هذه الرغبة مرتَّبة على معاني الشعر، وأقدم هذه الاختيارات ما جمعه أبو تمام الشاعر».[2]

إنَّ ابن جنّي من رجالات اللغة؛ نعم، وكلما ازداد الشعر قِدَمًا ازدادت روعته في نظر اللغويين، لكنَّه لا يحجر على المُحْدثين، بل يحترم اختيارهم كما يحترم إبداعهم، فشعرهم مادة صالحة للاستشهاد به في مجال المعاني، كما قال في هذا الشرح: «والمولَّدون يُحتجُّ بهم في المعاني كما يُحتج بهم في الألفاظ».[3]

وإذا كان ابن جنّي يحتفل بشعر أبي تمام، فَلِمَ لا يحتفل باختياره الرائع؟ وقد قال في الخصائص بعدما استشهد بشيء من شعر المُتنبِّي: «ولا تستنكر ذِكر هذا الرجل، وإنْ كان مولَّدًا في أثناء ما نحن عليه من هذا الموضوع وغموضه، ولُطف مُتَسِرَّبه، فإنَّ المعاني يتناهبها

(1) المبهج؛ ص134: 136، وبيتا جرير في ديوانه: 1/ 163 برواية (حتى لا صراع به...).
(2) تاريخ الأدب العربيّ: 1/ 77.
(3) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة؛ ص255.

المولَّدون كما يتناهبها المتقدِّمون، وقد كان أبو العباس - وهو الكثير التعقب لجلَّة الناس - احتجّ بشيءٍ من شعر حبيب بن أوس الطائي في كتابه في الاشتقاق، لَمَّا كان غرضه فيه معناه دون لفظه، فأنشد فيه له:

لَوْ رَأَيْنَا التَّوْكِيدَ خُطَّةَ عَجْزٍ مَا شَفَعْنَا الأَذَانَ بِالتَّثْوِيبِ

وإياك والحنبليَّة بحتًا، فإنَّها خُلُقٌ ذميم، ومطعم على عِلاّته وخيم».[1]

فهذه الاختيارات تمثِّل الاتجاه التحرري من إسار القديم، وهو اتجاه صار لأصحابه صوتٌ جهير صرخوا به في وجه دعاة القديم الذين يصمُّون آذانهم عن كل شعرٍ سواه، وما كان ابن جنِّي وهو المؤمن بحقِّ المُحْدثين في الإبداع والتحدُّث بألسنتهم ليغلق فكره أمام هذا الجيل بكلِّ ما له من حقٍّ في الإبداع والنقد والاختيار، وكلِّ معاني المعاصرة.

(2) براعة أبى تمام في الاختيار؛ حيث تجرَّد من الهوى، وأبَى أن يكون اختياره صدًى لصوته الشعريّ بألسنة الآخرين، وإنَّما جعل من مختاراته معرضًا تتلاقى فيه الأذواق، وتشدو على أيكته كلُّ بلابل الشعر في القديم والحديث، ومن ثَمَّ حظيت تلك المختارات برضا النقاد وإعجابهم؛ يقول المرزوقيّ: «وقضيتُ العجب كيف وقع الإجماع من النقاد على أنَّه لم يتفق في اختيار المقطعات أنقى مما جمعه - يعنى أبو تمام -، ولا في اختيار المقصَّدات أوْفى مما دونه المفضَّل ونقده»[2]، بل قال بعضهم: «إنَّ أبا تمام في اختياره الحماسة أشعر منه في شعره».[3].

فلا غرو أنْ يستهوي هذا الاختيار الفذّ ابن جنِّي كما استهوى غيره من النقاد استهواء وصل بهم إلى درجة الإجماع.

---

(1) الخصائص 1/ 25، 26، وبيت أبى تمام في ديوانه بشرح التبريزيّ: 1/ 126.
(2) شرح ديوان الحماسة؛ للمرزوقي: 1/ 3، 4.
(3) شرح ديوان الحماسة؛ للتبريزي: 1/ 4.

(3) أنَّ هذه الحماسة تركت أثرًا ضخمًا في محيط الدراسات الأدبية على الأصعدة المختلفة؛ فهناك ما يربو على ثلاثين شرحًا لها[1]، وهناك من نثر أبياتها[2]، وهناك من نظَّم شعرًا يعارض به الحماسة بيتًا بيتًا[3]، وهناك من قلَّده في الاختيار فظهرت حماساتٌ شتَّى في مختلف العصور وشتَّى البقاع.[4]

فلا غرو أن تحظّى هذه الاختيارات بعناية ابن جنّي، ليخصّها بكتاب ذي جزأين يضعه في قائمة العلماء الكبار الذين اشتغلوا بالحماسة.

* القيمة النقديَّة لهذا الشرح:

على الرغم من استبداد اللغة وقضاياها المتشابكة بجهد ابن جنّي الذي لم يدَّخر وسعًا في السير في تلك المسالك على وعورتها، فإنَّ لكتابه قيمة نقديَّة عظيمة جاءت رميةً من غير رامٍ، وذلك من خلال تلك المرويَّات الأدبيَّة التي عَجَّ بها الشرح، ومن خلال قضايا الرواية وتحقيق النصوص التي تنطوي على كثير من المشقَّة والخطر، ثم من خلال مظهرين بارزين كل البروز في هذا الكتاب هما:

(1) **الموازنة بين شعر المُتنبِّي وشعراء الحماسة:** فقد ظلَّ شعر المُتنبِّي حاضرًا في ذهن ابن جنّي كل الحضور، على الرغم من بُعد الزمن بين تأليف (الفَسْر) وتأليف (التنبيه)، ويبدو أنَّ روح الحماسة السارية في القسم الأكبر من اختيارات أبي تمام - وبهذا القسم سمَّى كتابه - قد ذكَّرته بتلك النغمة الحبيبة إلى نفسه، والتي يلمسها كلُّ من يتذوق شعر المُتنبِّي؛ ذلك الرجل الذي هو صاحب قضية الدفاع عن مجد الأمة دفاعًا حماسيًّا مستميتًا، يصور نفسيَّته التي لا يُمكن أن تنسى القوة والشجاعة حتى يَلِجَ الجَمل في سَمِّ الخياط.

---

(1) انظر: كشف الظنون: 1/ 691، مقدمة تحقيق شرح المرزوقي: 1/ 10، حماسة أبي تمام وشروحها؛ د. حسين محمد نقشة، ص229 وما بعدها.
(2) انظر: كشف الظنون: 1/ 692.
(3) انظر: تاريخ الأدب العربيّ؛ كارل بروكلمان: 1/ 80.
(4) انظر: بروكلمان: 1/ 81، مقدمة شرح التبريزي: 1/ 10، كشف الظنون: 1/ 692، 693.

فلما قام ابن جنِّي بشرح الحماسة، وهبَّت عليه أنسامها الثائرة، ذكَّرته بشاعره الأثير وحماسته الفائرة، فقام بالموازنة بين المُتنبِّي وشعراء الحماسة في أربعة عشر موضعًا، تمثِّل نماذج رفيعة للشرح الفنيّ، والموازنة الأدبية، وما يتعلَّق بذلك كله من قضايا المعنى.

نضرب لذلك مثالاً يُظهر الحاسَّة الفنيَّة والنقديَّة لدى ابن جنِّي، تلك التي تؤهِّله لتذوق الشعر تذوقًا نابعًا من فهمه لأساليب العربيَّة وخبرته بأسرارها، ففي شرحه قول أبى الحَجْناء مولى بني أسد:

حَبِيبٌ إِلَى الفِتْيَانِ صُحْبَةُ مِثْلِهِ إِذَا شَانَ أَصْحَابَ الرِّحَالِ الحَقَائِبُ

قال: «هذا موضع يعتاده العرب ويألفه المستمع، ولا يكاد يعرفه إلا مُنْعم التأمل له، وذلك قوله: صحبة مثله، ولم يقل صحبته، وذلك أراد، غير أنَّه انفتل عنه إلى قوله (مثله)؛ والغرض عندي في ذلك: أنَّه لو قال صحبته؛ لأفرده في الحال بهذا الوصف، وإذا قال صحبة مثله؛ جعل له أمثالاً في هذه الصفة، وإذا كان له أمثال فيها ثبتتْ قَدَمُها وقدمُه عليها بأنْ يوجد له أضرابٌ ونظائرُ، فلا تكون شاذَّة نادرة فيضعف سببها أن يخيم الانتكاص بها، لهذا مدحت العرب الإنسان برسوخه في الشرف، فذكرت قديمه وسابقته، وتناسل آبائه، وتناجل أسلافه في صفات المدح، ولم تجعله نابغًا فيه غير راسخ، ولا راسب به قواعده، فهو أثبت له شاهدًا برسوخ أعراقه، ولو كان طارقةً فيه، ومستأنفةً مساعيه؛ لم يؤمن أن تزيغ به فتسرو عنه ثوب شرفه، وتُبزره ملابس مجده، وإذا كانت له أسلاف فيه، وأضراب تضاهيه؛ أنس به فكان حريً به، ومظنَّة من أمثاله، فلذلك استعملت العرب هنا مثلاً؛ فقالوا: مثلك لا يخفى عليه، قال:

..... **وَمِثْلِيَ لا تَنْبُو عَلَيْهِ مَضَارِبُهْ**[1]

وقال:

---

(1) عجز بيت لبشر بن المغيرة وصدره: (أنا السيف إلا أنَّ للسيف نبوة)، ورواية الحماسة: لا تنبو عليك. [انظر: شرح المرزوقي لديوان الحماسة: 1/ 266، حماسية: 73].

مِثْلِيَ لا يُحْسِنُ قَوْلاً نَعْفَعِي وَالشَّاةُ لا تَمْشِي عَلَى الهَمَلَّعِ[1]

وقد دعا لطف هذا الموضع أقوامًا إلى أن اعتقدوا زيادة مثل فيه؛ لَمَّا رأوا معناه أنَّا لا تنبو عليك مضاربي، وأنا لا أُحسن قولاً نعفعي، وأغفلوا ما تقيده إذا نطق بها من المعنى الذي قدمت ذكره، وشرحت حاله، وخير من جاء به شاعرنا فقال:

مِثْلُكَ يَثْنِي الحُزْنَ عَنْ صَوْبِهِ وَيَسْتَرِدُّ الدَّمْعَ عَنْ غَرْبِهِ

وَلَمْ أَقُلْ مِثْلُكَ أَعْنِي بِهِ سِوَاكَ يَا فَرْدًا بِلا مُشْبِهِ[2]»[3]

وهو مثال من بين أربعة عشر مثالاً استأنس فيها ابن جنّي بشعر المُتنبِّي، ونلاحظ في هذا المثال الذوق المرهف والحس الراقي الذي يتمتع به ابن جنّي؛ حيث استنبط من العبارة على كثرة استعمالها معنًى بلاغيًّا راقيًا لم يفت شيخ البلاغيين عبد القاهر أنْ يستأنس به، بل أنْ يضمِّن كتابه بعض شواهده.[4]

(2) النقد العروضيّ: لا شكَّ أنَّ حماسة أبي تمام على تفاوت شعرائها عصرًا ومنهجًا فنيًّا تثير كثيرًا من القضايا العروضيَّة، التي لم يدخر ابن جنّي وسعًا في خوض غمارها غير هيَّاب ولا وَجِل، فابن جنّي له اهتمامات عروضيَّة واضحة تمثَّلت في تأليف كتب فريدة في هذا المجال؛ هي:

مختصر العروض والقوافي، وكتاب المعرب في شرح قوافي أبي الحسن الأخفش، وكتاب شرح الكافي في القوافي.[5]

---

(1) البيت الثاني من هذا الرجز في اللسان (همع): 6/ 4702، برواية (مع الهملع)؛ وهو الذئب.

(2) هما للمتنبي في ديوانه؛ ص575، 576، من قصيدته في تعزية عضد الدولة بوفاة عمته ومطلعها:

أَخِرُ مَا المَلْكِ مُعَزَّى بِهِ هَذَا الذي أَثَّرَ في قَلْبِهِ

(3) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة؛ ص262، 263. يخيم: يجبُن ويرجع، الانتكاص: الرجوع عن الخير إلى الوراء، تسرو عنه: تنزع عنه، تبزره: تضربه؛ كناية عن الإعراض والنفور، حرىً: أي جديرًا وخليقًا، وهو وصف بالمصدر يستوي فيه المفرد المثنى والجمع والمذكَّر والمؤنث.

(4) انظر: دلائل الإعجاز؛ ص138، 139، وقد استشهد ببيت المُتنبِّي هذا.

(5) معجم الأدباء: 3/ 478 وما بعدها.

فالرجل مستكمل أداة البحث في هذا العلم، ومن ثَمَّ كان يعلن آراءه بكل وضوح في مشكلات الموسيقى الشعرية؛ مثل التزام الشاعر بعروض الخليل أو تمرده عليها، الضرورة الشعرية وحدودها، الخرم والخزم وأسباب حدوثهما، الردف وما يُعطيه من مساحة صوتية تُسهم في تسهيل غناء الشعر، التصريع وسر استعمال العرب له، الإقواء ومدى قبوله أو رفضه. وهى قضايا من الكثرة والتشعُّب والتناثر بين ثنايا الشرح، بحيث تحتاج إلى أن تسلك في عقدٍ لبيان رؤية الرجل لهذه القضايا، وسوف تجد مكانها في الحديث عن موسيقى الشعر كقضيَّة من قضايا نقد الشعر عند ابن جنِّي، إن شاء الله.[1]

(1) انظر ما سيأتي بهذا البحث؛ ص360 وما بعدها .

أصداء شرح ابن جنّي لدى الشُّرَّاح اللاحقين

إذا كانَت حماسة أبى تمام قد لقيت من عناية العلماء ما لقيت، فلا شكَّ أنَّ اللاحقين لابن جنّي - وهو مَنْ هو - قد وضعوا شرحه نُصب أعينهم، واحتفلوا به أيُّما احتفال، فإذا هم مُوردون آراءه؛ فيقبلونها تارة، ويَرِدُون عليها تارة أخرى، وسبيلنا أنْ نوضِّح ملامح تلك الأصداء فيما تيسَّر من الشروح اللاحقة، موازنين بين آراءه وآراء من جاءوا من بعده.

(1) المرزوقي (ت 421 هـ):*

يُعَدُّ شرح المرزوقي للحماسة من أعظم الشروح الفنية لتلك المختارات، وقد قال عنه ياقوت: «وله من الكتب كتاب شرح الحماسة أجاد فيه جدًّا»،[1] وذكره حاجى خليفة قائلاً: «وشرحه معتبر مشهور».[2]

وقد سُبِق المرزوقي بثلة من الشُّرَّاح المجيدين؛ منهم ابن جنّي، فاعتمد عليهم، ونطق كثيرًا بلسانهم، وهذا ليس عيبًا، فالعلم شركة بين أهله، لكن ينبغي أن ينسب كل قولٍ إلى قائله، كما ينسب الخبر إلى ناقله، وهذا ما خَذَلَنَا فيه المرزوقي الذي اعتمد على شرح ابن جنّي كثيرًا، لكنَّه لم يذكره باسمه مطلقًا، بل تعمَّد تجهيله، فإذا أورد رأيه قال: وقال بعضهم، أو واختار بعضهم، أو بعض الناس روى... أو ما شاكل ذلك من العبارات الموهمة، تمامًا كما فعل ابن وكيع في المنصف.

---

* هو: أبو على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، وُلِدَ بأصبهان، وتعلَّم بها حتى صار إمامًا، حيث يقول الصاحب بن عبَّاد: فاز بالعلم من أصبهان ثلاثة: حائك، وحلاّج، وإسكاف... فالحائك: هو المرزوقي، والحلاّج: أبو منصور بن ماشدة، والإسكاف: أبو عبد الله الخطيب... من كتبه: شرح الحماسة، شرح المفضليات، شرح أشعار الهذليين وغيرها... تُوفِّي سنة 421هـ. [معجم الأدباء: 2/ 18، 19، بغية الوعاة: 1/ 365].

(1) معجم الأدباء: 2/ 19.

(2) كشف الظنون: 1/ 692.

والموازنة الدقيقة هي التي تميِّز دراهم هذا من دنانير ذلك، وقد قيَّض الله الخطيب التبريزي - رحمه الله - فقام بالكشف عن تلك السرقات، أو قل: التعمية المعتمدة؛ فرأيناه يقول: «وعنى بهذا البعض ابن جنِّي».[1]

ونلاحظ كذلك أنَّ المرزوقيّ لم يذكر هذه العبارات في موطن الثناء قط، بل في مقام الثلب والنقد، فإذا راقه شرح ابن جنِّي أخذه وصمت، وإن لم يرقه انبرى للثلب والهجاء، فكأنَّه من الذين إن أُعطوا منها رضوا، وإن لم يُعطوا منها إذا هم يسخطون، وحسبنا مثال من شرح المرزوقي يجلى طبيعة المواجهة العلمية بين السالف والخالف، ففي شرح المرزوقي قول بعض شعراء حِمْيَر:

كَأَنَّمَا الأُسْدُ في عَرِينِهِمُ وَنَحْنُ كَاللَّيْلِ جَاشَ في قَتَمِهْ

قال: «والقَتَامُ والقَتَمُ والقَتَمَةُ يجيء في الظلمة والغبار والريح، وجاء الفعل منه فقيل: قَتِمَ يَقْتَم قَتَمًا وَقَتَامًا، وذكر بعضهم أنَّه أراد بالقَتَمِ القَتَام، فحذف الألف كما قال غيره؛ ورواه قطرب:

أَلَا لا بَارَكَ اللهُ في سُهَيْلٍ إِذَا مَا اللهُ بَارَكَ في الرِّجَالِ

ومصدر (ما) كان على فَعِل الفَعَل في الأكثر، فلا أدري لِمَ أنكره حتى اعتذر بما ذكره».[2]

هنا نجد المرزوقي يرى أنَّ الاسم والمصدر بمعنى واحد، وأنَّ المعنى سائغ عليهما، وما دام المصدر قد ورد في البيت فلا مَعْدى عنه، ولا حاجة لتأويل المصدر بالاسم، لأنَّ ما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إلى تأويل.

ثم نقد ابن جنِّي - ذلك الذي جهله بقوله: ذكر بعضهم - لأنَّه لجأ إلى تأويل المصدر بالاسم، وحمل حذف الألف على الضرورة كما حُذفت في ذلك الشاهد.

---

(1) شرح التبريزي: 1/ 315.

(2) شرح المرزوقي: 1/ 332، ورأى ابن جنِّي التنبيه؛ ص132، والبيت الذي استشهد به غير منسوب في الخصائص: 3/ 136، واللسان (آله): 1/ 116.

والحقّ أنَّ ابن جنّي رأى أنَّ المعنى أليق وأوفق مع الاسم، فالليل يجيش في القَتَامِ بما فيه من غبار وريح وظلمات بعضها فوق بعض، وهى أمور حسيَّة تجسِّد هول ذلك الليل وويله، لا يقوم المصدر بتجسيد تلك المعاني، لأنَّ معناه العقليّ لا يجسِّد تلك الأهوال، وهو ما رجحه الخطيب التبريزي، فقال كاشفًا اللثام عن تعمية المرزوقي: «وعنى بالبعض ابن جنّي، والذي ذكره ابن جنّي من أنَّ القَتَمَ المراد به القَتَام هو الوجه، لأنَّ ذكر الاسم الذي هو القَتَام في هذا الموضوع أحسن من ذكر المصدر الذي هو القَتَم».[1]

ونلاحظ أنَّ ابن جنّي الذي لجأ إلى التأويل البعيد قد ذكر تأويلاً آخر أقرب إلى الفهم وأخفّ ضرورة؛ فقال: «وقد يجوز أنْ تكونا لغتين فعلاً وفعالاً؛ كزمنٍ وزمان وقضى وقضاء»[2]، وما دام الاسم فيه اللغتان فلا حاجة لذلك التأويل، ولست أدرى لِمَ لَمْ يذكر المرزوقي هذا الوجه الذي لا معترض عليه؟ لعلها وسيلة أخرى من وسائل التجريح التي اعتمد عليها المرزوقي، علاوة على التجهيل الذي استند إليه كثيرًا[3]، وكأنَّ تعاصرهما وتتلمذهما على يديْ أبي عليّ الفارسيّ، وما رآه المرزوقيّ من حظوة ابن جنّي أورثته كثيرًا من العداوة، فحاول النيل من ذلك البنيان المشيد، ودائمًا المعاصرة تُورث المنافرة.

(2) التبريزيّ (ت 502 هـ):*

عنى التبريزي بديوان الحماسة أيُّما عناية، فقد شرحه ثلاثة شروح: مختصرًا، ومتوسطًا، ومطولاً[4]. وفى شرحه الذي بين أيدينا – ولعله المتوسط – يتجلَّى منهجه الانتخابيّ التهذيبيّ التكميلي، ذلك

---

(1) شرح التبريزي: 1/ 315.

(2) التنبيه؛ ص132.

(3) انظر أمثلة أخرى للتجهيل؛ ص83، 154، 458، 691، 771 وغيرها.

* هو: أبو زكريا يحيى بن على بن حسن الشيباني؛ المعروف بالخطيب التبريزي، تتلمذ على يدي أبى العلاء المعرِّي وعبد القاهر الجرجاني، وكان ثقة صدوقًا عالمًا جامعًا، شرح عديدًا من دواوين الشعر القديم والمحدث؛ مثل: الحماسة، المفضَّليات، والقصائد السبع الطوال، وديوان أبى تمام، وديوان المُتنبِّي، وغير ذلك كثير... تُوفِّى سنة 502 هـ [نزهة الألباء؛ ص27، معجم الأدباء: 5/ 628، بغية الوعاة: 2/ 338].

(4) انظر: مقدمة الشارح: 1/ 6، معجم الأدباء:5/ 630، كشف الظنون: 1/ 962.

المنهج «الذي يعتمد على جمع وتحصيل الشروح السابقة ثم الانتخاب منها، والتنسيق بين العناصر المنتخبة بما يكمل شرحًا من مجموعها يفي بغرضها ويُغنى عن جميعها... وهو منهج لا يظهر فيه مجهود عالمٍ واحد، بل ينطق بمجهودات علماء كثيرين متعددي المناهج والعصور... منهج يجمع بين التزام الملتزمين واجتهاد المجتهدين، منهج لا يدل على تخصص صاحبه، وإنَّما يدل على سعة ثقافته وكثرة اطِّلاعه وجمعه، منهج يأخذ من كل علم بطرف، ومن كل فن بلمحة، ومن كل تخصص بنبذة... منهج يقوم على التوفيق بين الآراء المتضاربة، والتلفيق بين الشروح المتوافقة، والتكميل بين أجزائها، وانتقاء أحسن ما في الشروح مجتمعة، وأكمل ما تضم من آراء وتفاسير».[1]

نعم؛ لقد جسَّد الخطيب التبريزي في شرحه هذا كلَّ هذه المعاني «إذ نقل اشتقاق أسماء الشعراء من المبهج لابن جنِّي، ونقل مناسبات القصائد عن أبى رياش جملةً وتفصلاً، وضمَّن كتابه قسمًا كبيرًا من ردود ابن الأعرابيّ على النمري، أمَّا شرح المعاني فهو ملفَّق من شروح المرزوقي والمعرِّيّ والديمرتي وأبى هلال»[2].

فلا عجب أن يأتي ابن جنِّي على رأس أولئك الشُّرَّاح الذين اعتمد عليهم التبريزي؛ الذي نلاحظ عليه في هذا المقام أمرين:

(1) أنَّه نقل كتابه المبهج برمته تقريبًا، فعندما كان يفتتح الحماسية يبدأ بذكر اسم الشاعر واشتقاقه وفاءً بالعهد الذي قطعه على نفسه في صدر كتابه؛ قائلاً: «... وتبين اشتقاق أسامي شعراء الحماسة وغيرهم ممن يجرى ذكره في الكتاب».[3]

ولما كان ابن جنِّي قد كفاه مشقَّة هذا العمل، فقد نقل كتابه بالفصّ، ولم يغيِّر شيئًا من النصّ، وهو في نقله هذا قد يصرِّح بقوله: وقال أبو الفتح... وقد ينسى أو يتناسى التنبيه على اسمه؛ لأنَّ النقل ينطق باسم صاحبه، بكل جهارة ووضوح.[4]

---

(1) شروح الشعر الجاهلي؛ د. أحمد جمال العمري: 2/ 271، 272.
(2) انظر: حماسة أبى تمام وشروحها؛ ص270.
(3) شرح التبريزي: 1/ 6.
(4) شرح التبريزي: 1/ 8، 19، 27، 43، 97، 153، 161، 219، 246، 318، 384 وغيرها.

(2) أنَّه نقل كثيرًا من آراء ابن جنِّي في التنبيه مصرِّحًا باسمه في أغلب الأحيان، لأنَّه لم يتفرد بالتعرض للمشكلات كما انفرد بالمبهج، فاللبس وارد، واختلاط رأيه بآراء الشُّراح - وكثير ما هم - أمر وارد بلا شك، فنسبة كل قول إلى قائله واجب حتمي، قيامًا بأمانة العلم.

وقد أحسن التبريزي إذ نسب كل قول إلى قائله، فكان من ثمرات تلك النسبة الكشف عن تجهيل المرزوقي المعتمد لابن جنِّي، وذلك لا يتأتى إلا بالنص على كل قائل.

والتبريزي في نقوله المتواترة لا يقف مكتوف اليد ولا معقول اللسان، وإنَّما يصاول بحُجَّته المفحمة ويُقارع الآخرين بأدلته الملجمة، سابرًا أقوال الجميع بميزان الذهب، الذي أساسه الذوق المرهف في فهم لغة العرب - ففي شرحه قول غَلاّقٍ بن مَرْوان:

فَأَضْحَتْ زُهَيْرٌ في السِّنِينَ التي مَضَتْ وَمَا بَعْدُ لا يُدْعَوْنَ إِلَّا الأَشَائِمَا

نقل رأي ابن جنِّي الذي يقول فيه: «ينبغي أن تكون (ما) من قوله و (ما بعد) زائدة، وتقديره وبعد، ولا يحسُن أن تجعل (ما) بمعنى الذي، أي الزمان الذي بعد، وذلك أن قبل وبعد إذا حُذف منهما ما أُضيفا إليه لم يُبنيا على شيء لنقصانهما ولحاقهما بالحرف لأجل الحذف، فإذا كان لا يبنيان على شيء كان الامتناع من الوصل بهما أوجب».[1] ثم نقل اعتراض المرزوقي عليه بقوله: «وليس الأمر على ما قال: ألا ترى أنَّ قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قَالَ كَبِيرُهُمْ أَلَمْ تَعْلَمُوٓاْ أَنَّ أَبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُم مَّوْثِقًا مِّنَ ٱللَّهِ وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُّمْ فِي يُوسُفَ﴾ [يوسف:80] معناه: ومن قبل الذي فرَّطتم في يوسف، أي قدَّمتم، ويجوز أن يُراد ومن قبل تفريطكم، فيكون (ما) مع الفعل في تقدير مصدر».[2]

هنا لم يقف التبريزي مكتوف اليد بل انتصف لابن جنِّي من تعنُّت المرزوقي قائلاً: «هذا ردُّ المرزوقي على ابن جنِّي، وقد أنحى عليه، ولم ينصفه بقوله: وما ذكره هذا القائل غير صحيح، لأنَّ الذي ذهب إليه ابن جنِّي أحسن من الذي ذهب إليه المرزوقي، وأمَّا

(1) رأى ابن جنِّي في التنبيه على شرح مشكلات الحماسة؛ ص156.
(2) رأى ابن جنِّي في شرح المرزوقي؛ ص458.

قوله: وذكر الزَّجَّاج في (ما) من الآية ثلاثة أوجه، ما ذكرناه أحدها، فهو كما ذكر، غير أنَّ الذي ذكره ابن جنِّي هو أجود الوجوه الثلاثة التي ذكرها الزَّجَّاج وكتابه يدل عليه، وغير الزَّجَّاج من النحويين ذكر في الآية الذي ذكره المرزوقي، وقال: فيه قُبح للتفرقة بين حرف العطف والمعطوف بمن قبل، ثم قال: وهو عند الكوفيين حَسَنٌ، وليس للمرزوقي أن يترك المختار من رأى البصريين ويعدل إلى قول الكوفيين ردًّا على ابن جنِّي - رحمه الله-».[1]

ومهما يكن من أمر هذا العِراك النحويّ، فالمعنى متَّحد أو متقارب عند الجميع سواء اعتُبرت (ما) موصولة أم زائدة أم مصدريَّة، والباحث يرى أنَّ شارح الشعر وناقده ينبغي أن يترفَّع عن هذه المشاكسات اللغويَّة ما دام المعنى يحتملها جميعًا؛ لأنَّ ذلك يصرف القارئ للشعر إلى ما يدور حول الشعر من مسائل تُرهق القارئ، وتجلب إليه كثيرًا من الملل والفتور.

ومن خلال النص اتَّضحت شخصية المرزوقي الذي تعمَّد التجهيل هنا أيضًا، وشخصية التبريزي الذي يتمرَّد على الصمت أمام المسائل المشكلة، فيصدع برأيه بكل جرأة وإقناع.

(3) ابن مُلْكون الحضرميّ (ت 584 هـ):* :

ألَّف ابن مُلْكون الحضرمي بين شقيْ كتاب ابن جنِّي تأليفًا جديدًا ومفيدًا وسمَّى كتابه: «إيضاح المُنْهج[2] في الجمع بين التنبيه والمبهج».

وقد كان علمه حقًّا نادرًا مما حيَّر الباحث كثيرًا، فليس تأليفًا خالصًا يجعلنا نقول عنه كما قال السيوطي: «وألَّف شرح الحماسة»[3]، وليس جهده منحصرًا في مجرد الجمع بحيث نقول

---

(1) شرح التبريزي: 2/ 30.

* هو: أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن منذر بن سعيد بن ملكون الحضرمي الإشبيلي، تعلَّم النحو على يد ابن خروف وأبى علىّ الشلوبين حتى ذاع صيته، وتُوفِّي سنة 854 هـ[بغية الوعاة: 1/ 431].

(2) المُنْهج - بضم الميم -: اسم فاعل مِنْ أنْهج الثوب إذا خلق وبلى، كأنَّه يوضِّح الدارس العافي.

(3) بغية الوعاة: 1/ 431.

كما قال أحد الباحثين: «إنَّ جهد ابن ملكون هذا كان مُنْصبًّا على إعادة الكتاب إلى أصله بعد أن رآه موزعًا إلى كتابين في أيدي الناس».[1]

ذلك أنَّ ابن مَلُكون كان له جهد مذكور غير منكور، نستطيع أن نوضِّح ملامحه من خلال النقاط الآتية:

(1) أنَّه رتَّب أبيات الحماسة التي فسَّرها ابن جنِّي لا بترتيب أبي تمام الذي سار عليه ابن جنِّي، وإنَّما رتَّبها على حروف المعجم، بأنْ ضم الأبيات البائية القافية – على سبيل المثال – إلى جوار بعض وسمَّاها باب (الباء)، وهكذا في كل حرف.

(2) أنَّه يقدِّم بين يدي كل حماسية ما قال ابن جنِّي في المبهج حول اشتقاق اسم الشاعر، ثم يسوق بعد ذلك ما ذكره ابن جنِّي في شرحه مشكل أبياتها، فإنْ كان ابن جنِّي قد أغفل اسم الشاعر في المبهج ذكر ابن ملكون ما ظهر له فيه، وإذا تكرر اسم الشاعر في أكثر من حماسية اكتفى بما تقدَّم في المرة الأولى من قول ابن جنِّي من إعادته.

(3) أنَّه جعل لكل كتاب من الكتابين علامة حتى لا يختلطا، فعلامة المبهج (ل)، وعلامة التنبيه (ك) فإذا قال: قال في (ل) فالمبهج يعني، وإذا قال: قال في (ك) فإلى التنبيه يرمي على حدِّ قوله.

(4) أنَّه أحيانًا يعقِّب على كلام ابن جنِّي بما يظهر له من تتميم أو تبيين أو اعتراض، جاعلاً لذلك علامتين في طرفيْ المقولة، وهما: قلت في أوله، ورجع في آخره.

(5) أنَّه صدَّر الكتاب جميعه بحديث ابن جنِّي عن الأعلام من حيث النقل والارتجال وأقسام ما نقلت عنه من الأسماء والأصوات والأفعال، ثم جمع بين الأسماء والأبيات على الترتيب المتقدم،[2]

---

(1) حماسة أبي تمام وشروحها؛ ص280.

(2) انظر: إيضاح المنهج في الجمع بين التنبيه والمبهج – الورقة الأولى – (بتصرف)، مصوَّرة بمعهد المخطوطات العربية رقم (24)، لغة عن مخطوط بالاسكوريال رقم 312.

ومن هنا يتبين أنَّ عمله في الكتاب ليس يسيرًا وإنَّما هو عمل ذو شقين:

أحدهما تنظيمي: حيث جمع بين الشاعر وقصيدته، وهو عمل محمود من شأنه أن يربط القصيدة بقائلها، وقد علمنا أنَّ ابن جنِّي كان يذكر أحيانًا أطرافًا من أخبار الشاعر التي تضيء مساحات واسعة في القصيدة المشروحة.

لكننا لا نوافق ابن ملكون على اجترائه على ترتيب أبى تمام، فقد جعل الشاعر حماسته أبوابًا: الحماسة، المراثي، الأدب، النسيب، الهجاء... وهو ترتيب فنيّ يسمح بالموازنة بين معالجة الشعراء على تباين عصورهم ومذاهبهم للفن الواحد، بخلاف ترتيب ابن ملكون المعجميّ الذي يجعل من مجرد القوافي سببًا للائتلاف، وإن كان الغرض في غاية الاختلاف، ولا شكَّ أنَّ للنزعة اللغوية دورًا في ذلك الترتيب الذي لا يوافق عليه أهل الفن ولا محبو الإبداع.

والآخر نقدي: يقوم على التعقيب على ابن جنِّي ونقد آرائه نقدًا فاهمًا أو تتميم كلامه إن ظهر له فيه زيادة، لكن زيادات ابن ملكون استقطبتها التحقيقات اللغوية والتدقيقات النحوية التي لا تُفيد كثيرًا في مجال النقد الأدبي، نضرب لذلك مثلاً لعله يُجلِّي طبيعة الكتاب أمام عين القارئ، فقد جاء في قافية الباء – وقال سعد بن ناشب المازنيّ:

سَأَغْسِلُ عَنِّى العَارَ بِالسَّيْفِ جَالِبًا عَلَيَّ قَضَاءَ اللهِ مَا كان جَالِبًا

قلت: سَعْدٌ منقول من السَّعد، وهو أحد السعود والمنازل، أو السَّعد الذي هو الحظ، وناشب منقول من الصفة، يقال: رجل ناشب كما يقال: نابل ورامح «رجع»، وقال أبو الفتح في مازن: هو منقول من المازن الذي هو بيض النمل خاصة؛ قال:

وَتَرَى الذَّمِيمَ عَلَى مَرَاسِنِهِمْ غِبَّ الهِيَاجِ كَمَازِنِ النَّمْلِ

وقال في (ك) أراد جالبه إياه فحذف الضمير مع اسم الفاعل كما يُحذف مع الفعل نفسه.

قلت: يجوز أن تكون جالبًا الثاني توكيد للأول، وتكون كان تامة بتضمين ضميرها ولا يدخل تحت عهدة حذفه.[1].

هنا نرى ابن جنّي لم يذكر شيئًا مطلقًا عن اسم الشاعر، ففسَّر ابن ملكون (سعد) من تلقاء نفسه، ونقل ما قاله ابن جنّي في كلمة مازن عند حديثه وعن وداك بن ثميل المازنيّ،[2] ولم يفت ابن ملكون أنْ يعلن عن رأيه في كلمة جالبًا، وكلا القولين جائز دون شك ما دام المعنى يحتملهما، وإن كان رأيه ليس من بناتِ أفكاره بل سبقه إليه المرزوقي.[3]

وعلى كلٍّ فقيمة هذا الجمع النقدية ضئيلة جدًّا، وإنَّما ذُكر من باب الاستقصاء وتبيان حقائق التاريخ العلمي كاملة.

(4) ابن أبي الدُّمَيْك:*

ذكر كثير من المؤرخين أنَّ لابن أبي الدُّمَيْك كتابًا في نقد كتاب التنبيه سمَّاه: (تتمَّة ما قصَّر فيه ابن جنّي في شرح أبيات الحماسة)؛ قال عنه القفطي: «وصنَّف كتابًا في الردِّ على أبي الفتح ابن جنّي في إعراب الحماسة، وهو كتاب حَسَنٌ جيد يدل على تضلُّع في العربيَّة وجودة غوص، ملكته بخطه والحمد لله حق حمده».[4]

لكنني لم أعرف لهذا الكتاب أثرًا في المطبوعات أو المخطوطات، ولم أجد أي نص منه فلعله ضاع فيما ضاع من كنوز التراث العربيّ.

---

(1) إيضاح المنهج – ورقة 15، والبيت الذي استشهد به ابن جنّي في اللسان (ذمم) 2/ 1518 منسوبًا إلى الحادرة. الذميم: ما يسيل على أفخاذ الدواب من ضروعها، المراسن: جمع مرسن وهو الأنف.

(2) انظر: المبهج؛ ص48.

(3) انظر: شرح المرزوقي: 1/ 68.

* هو: أبو نصر منصور بن المسلم بن على بن أبى الخرجين؛ المعروف بابن أبي الدُّمَيْك، كان أديبًا نحويًّا فاضلاً، له ديوان شعر شرحه وأعرب مشكله بنفسه، ولم يُعرف تاريخ وفاته [إنباه الرواة: 3/ 326، معجم الأدباء: 5/ 534، بغية الوعاة: 2/ 303].

(4) إنباه الرواة: 3/ 326، 327، وانظر مصادر ترجمته السابقة، وكشف الظنون :1/ 68.

رابعًا : تفسير أرجوزة أبى نُوَّاس *

قَصَرَ ابن جنِّي كتابه هذا على تفسير أرجوزة الشاعر العبَّاسي الذائع الصيت أبى نوَّاس، وهى رائيَّة من الرجز المنهوك؛ مطلعها:

* (وَبَلْـــدَةٍ فِيهَـــا زَوَرْ) *

وتبلغ الأرجوزة خمسة ومائة بيت[1]، وقد أنشأها أبو نُواس في تقريظ الوزير الفضل بن الربيع[2]، سار فيها على منهج الرُّجَّاز الأوائل أمثال: رؤبة، وعقبة وأضرابهما، مختارًا غريب اللفظ، مؤثرًا الأسلوب البدويّ، قاضيًا جُلَّ أرجوزته في الحديث عن الرحلة والراحلة حتى لم يبق للفضل بن الربيع منها إلا النزر اليسير.

يبدأ الشاعر أرجوزته بوصف الرحلة (1 : 10)؛ حيث قطع بلدًا معوجة المسالك والدروب، قفرًا لا أثر فيها لحياة إذا ابتغى فيها الذئب قنيصةً لم يجد إلا السِّخَال والأجِنَّة لبُعد الشُّقَّة وضخامة المشقَّة التي تؤدي إلى أن تطرح كل ذاتِ حَمْلٍ حملها.

---

* أبو نواس: الحسن بن هانئ مولى الحكم بن سعد العشيرة، وُلِدَ بالبصرة، وقيل: بالأهواز بين عامي (130 و 150 هـ)، عمل عطارًا بعد وفاة والده، واتَّصل بوالبة بن الحباب حتى برع، وصار أشعر أهل زمانه، وَرِدَ مصر ومدح الخصيب بها، وتُوفِّي سنة 199 هـ على الراجح [الشعر والشعراء: 2/ 796، طبقات الشعراء؛ لابن المعتز، ص193].

(1) تلك رواية ابن جنِّي وهى تزيد أربعة أبيات على رواية الديوان التي تقع في 101 بيتًا، والأبيات الناقصة رقم (75، 76، 87، 88) فليست بالديوان [ينظر: ديوان أبى نواس 438 -443]، ويلاحظ أنَّ المحقق الفاضل وضع كل بيتين في صورة البيت ذي الشطرين، كأنَّها عنده اثنان وخمسون بيتًا ونصف، ولا أدرى كيف خفي عليه أنَّ البيت الكامل من الرجز المنهوك وزنه (مستفعلن مستفعلن) فحسب؟!

(2) وُلِدَ الفضل عام 138 هـ، وتولى الحجابة للمنصور، ثم الوزارة في عهد الرشيد والأمين، وكانت له اليد الطولى في نكبة البرامكة الشهيرة، وهو ممدوح أبى نواس الأمير الذي قلَّده أشهر أبياته:

ليس على الله بمستنكر أن يجمع العالم في واحد

تُوفِّي عام 208 هـ [البداية والنهاية: 10/ 284، مقدمة المحقق؛ ص 22: 51].

ثم ينتقل أبو نواس إلى وصف الراحلة (11 : 51)؛ حيث قطع تلك الرحلة على متن جمل بازل لا ضعف فيه ولا خور، بل إنَّه يتيه كبرًا ويهتزُّ استعلاءً، وعلى الرغم مما أصابه من ضمور في تلك الرحلة فإنَّه لا يزال غليظًا كحمار الوحش، يقضي يومه مرحًا مع أقرانه حتى يرى أثر العضاض في رقبته، ولا عجب فقد رعت الإبل طوال شهريْ ربيع وصفر، حتى إذا ما انقضى الربيع وجفَّ الماء استشاروا الإبل – وهنَّ طوع الأمر –، فيمَّمُوا بهنَّ صوب هجر في سفرٍ طويل ملئ بالمخاطر، فطالما اختبأ القنَّاصة في الحفر، لا للسمر ولا لتلاوة القرآن وإنَّما للقنص، وإنَّ أحدهم قد رمى ناقة الشاعر التي نجت بقوة واقتدار، وظلت سائرة في طريقها غير عابئة بكل ما يُتَطيَّر به من سوانح، وما يعصف بها من أخطار حتى وصلت إلى الفضل بن الربيع.

ثم انتقل إلى الحديث عن الفضل (52 : 61)؛ فهو الملجأ والوَزَر، إذا نزلت إحدى الكُبَر، التي يحذرها الناس، لكن الفضل يفرِّجُها مهما كانَت خطورتها ببراعة فائقة وجسارة خارقة أنَّى لبشرٍ أن يدانيها، ثم تحدَّث عن والده الربيع (62: 68)؛ الذي كانت له اليد الطولى في البيعة للمهديّ بعد وفاة المنصور، فانقشعت غيوم الفتن التي تلبَّدت بها سماء الخلافة.

ثم عاد إلى الفضل (69 : 100)؛ الذي يقفو أثر والده لا يريم عنه حتى كبت أعداءه، ثم إنَّه كريم مع أصفيائه، حازم ذو بأسٍ على أعدائه.

وأخيرًا يعرض الشاعر نفسه على الفضل (101: 105)؛ فهو يحضر عنه إذا غاب، ويثأر له إذا نالته قالة السوء، ويعتذر عنه إن قصَّر في فِعَال، ولا يألو جهدًا في نشر مآثره، وإذاعة مفاخره.

* لماذا اختار هذه الأرجوزة ؟

قد لا يتساءل كثير من الناس حول اختيار ابن جنِّي شعر المُتنبِّي أو أشعار الهذليين أو ديوان الحماسة، لِمَا لهذه جميعًا من قيمة أدبية وفنية لا يختلف عليها اثنان.

لكن لماذا يمَّم ابن جنِّي وجهه شطر أبى نواس المعروف بالاستهتار والتهتك والمجون والخلاعة؟

ولِمَ اختار الأرجوزة؟ والرجز ليس بخير الشعر، ألم يمر أبو العلاء في رحلته الخياليَّة بأبياتٍ ليس لها سموقُ أبياتِ الجنة، فيسأل عنها؟ فيُقال: هذه جنة الرجز، يكون فيها أغلب بني عِجل والعجاج ورؤبة وأبو النجم وحميد الأرقط وعذافر بن أوس وأبو نخيلة، وكل من غُفر له من تبارك العزيز الوهَّاب، لقد صدق الحديث المرويّ: «**إنَّ الله يحب معالي الأمور ويكره سفاسفها**»، وإنَّ الرجز لمن سفاسف القريض، قصَّرتم أيها النفر فقصر بكم، ثم يحادث رؤبة حديثًا لا يخلو من سخرية برجزه، فلو سبك رجزه ورجز أبيه لم تخرج منه قصيدة مستحسنة؟[1]

بل ينفي بعضهم الرجز من ساحة الشعر نفيًا كاملاً لأنَّه جرى منه شيء على لسان الرسول ﷺ؛ الذي يقول الله في حقه: ﴿وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ وَمَا يَنۢبَغِى لَهُۥٓ﴾ [يس:69][2].

بل جاء في اللسان عن الخليل بن أحمد: «الرجز المشطور والمنهوك ليسا من الشعر، قال: والمنهوك كقوله: أنا النبيُّ لا كذب، والمشطور: الأنصاف المسجعة، وفي حديث الوليد بن المغيرة؛ حين قالت قريش للنبيّ ﷺ إنَّه شاعر، فقال: لقد عرفت الشعر ورجزه وهزجه وقريضه فما هو به».[3]

فالقيمة الفنية للرجز تتقاصر – دون شك – عن قيمة الشعر، كما أنَّ لأبي نواس قصائد رائعة تلفت نظر كل من يتناول شعره، فَلِمَ اختار هذه الأرجوزة النواسية؟

يمكننا أنْ نعزو ذلك إلى عدة أسباب:

(1) أنَّ أبا نواس على الرغم من مجونه وخلاعته قد تثقف ثقافة لغويَّة عظيمة، تجعل منه مثالاً للشاعر المثقَّف الذي يكتب عن علم وفهم ورواية؛ فقد روى عنه أنَّه قال: «ما ظنُّكم

---

(1) رسالة الغفران؛ ص373 وما بعدها، والحديث الذي استشهد به رواه الحاكم وأبو نعيم والطبراني وابن ماجه عن سهل بن سعد [انظر: كشف الخفاء: 1/ 283].

(2) وانظر حكم النقاد في: العمدة: 1/ 185، وقد جاء ما هو موزون من الرجز على لسان الرسول ﷺ في أحاديث صحاح؛ انظرها في: فتح الباري: 10/ 553، وصحيح مسلم بشرح النووي: 15 / 11.

(3) لسان العرب (رجز): 2/ 1588.

برجلٍ لم يقل الشعر حتى روى دواوين ستين امرأة من العرب، منهنَّ الخنساء وليلى، فما ظنكم بالرجال؟».[1]

وقال مرة أخرى: «أحفظ سبعمائة أرجوزة؛ وهى عزيزة في أيدي الناس سوى المشهورة عندهم».[2]

وقال عنه إسماعيل بن نوبخت: «ما رأيتُ قطُّ أوسع علمًا من أبى نواس، ولا أحفظ منه مع قلة كتبه، ولقد فتَّشنا منزله بعد موته، فما وجدنا إلا قِمَطْرًا فيه جُزَازٌ مشتمل على غريب ونحو لا غير».[3]

ولا شكَّ أنَّ ذلك يؤهله لأن يجعل منه النقاد مثالاً للشاعر الرواية، الذي يؤخذ قوله دون تردد حتى لو حاد عن سواء اللغة؛ يقول ابن قتيبة عنه: «وقد كان يلحن في أشياء من شعره، لا أراه فيها إلا على حُجَّة من الشعر المتقدم، وعلى علة بيِّنة من علل النحو».[4]

وكأنَّ ثقافته قد أكسبته حصانةً لغويَّة ضد تسلط النقاد، فأصبح يؤخذ عنه كما يؤخذ من العرب الأقحاح الذين يَمُتُّ إليهم بالولاء.

فلعلَّ هذا لفت نظر ابن جنِّي فاختاره دون غيره، وقال معربًا عن ذلك: «قال أبو نواس الحسن بن هانئ، من حكم بن سعد العشيرة، وكان ممن سبق له – مع ظُرفه وحُسن شعره، وما يؤثر عنه من سرعة البَدْهِ واختراع المعاني – معرفة بعلم العرب، وخدم العلماء، وأخذ عنهم اللغة، وقرأ عليهم دواوين العرب، وقال بعض أهل علم العرب فيما بلغنا عنه: «لولا ما كان يخلط شعره من الخلاعة لاحتُجَّ بشعره في كتاب الله تبارك وتعالى، وفى حديث الرسول ﷺ».[5]

---

(1) طبقات الشعراء؛ لابن المعتز، ص194.
(2) طبقات الشعراء؛ لابن المعتز، ص201.
(3) وفيات الأعيان: 2 / 96.
(4) الشعر والشعراء: 2/ 818.
(5) تفسير أرجوزة أبى نواس؛ ص8، 9. ويعنى بأهل علم العرب: أبا عمرو الشيباني؛ الذي رويت عنه مقولة مقاربة لهذه في طبقات الشعراء؛ ص202.

فهذه المؤهلات اللغويَّة – ناهيك عن القدرة الفنية – أخذت بمجامع قلب ابن جنِّي وعقله، فولَّى وجهه شطر أبى نواس.

(2) أنَّ هذه الأرجوزة ملأى بالغريب الوحشيّ من اللغة، فأثار ذلك ابن جنِّي؛ وهو لغويٌّ من الطراز الأول، يقول عنها المحقِّق محمد بهجة الأثري: «وهذه الأرجوزة من شعر أبى نواس ليست بخير شعره كلِّه، ولا بخير شعره في الفضل بن الربيع بخاصة، ولكنَّها على التحقيق من أجزل شعره الجادّ، وأشده أعرابيَّة، وأحفله بالغريب، وذلك هو الباعث لابن جنِّي على وضع هذا التفسير لها».[1]

وهذا صحيح؛ فأبو نواس من المُحْدثين الذين ألانوا لغة الشعر ودمثوا العبارة إلى حدٍّ بعيد، لكنَّه هنا يتعالى عن الخطاب الشعريّ الدمث إلى الخطاب الجزل الرصين الذي لا يفهمه إلا من تبحَّر في علوم اللغة، ربما ليُعلن بجهارةٍ امتلاكه الأداتين، وتفوقه في النوعين، وقد لمس ابن جنِّي شيئًا من هذا عندما أحسَّ بلين الخطاب في الأبيات الأخيرة، فقال: «ثم خرج عن هذه الألفاظ الجزلة وشاذّ اللغة إلى أعذب لفظٍ وأرقِّه، ليعلم بذلك اقتداره على الأمرين جميعًا، أو ليدلَّ على حُسن تصرفه في الشعر وافتنانه وطبعه».[2]

(3) أنَّ أبا نواس جسَّد في هذه القصيدة عمود الشعر العربيّ القديم، فلئن كان هو الرجل الذي رفع لواء التمرُّد في وجه التقاليد القديمة من الوقوف على الطلل والبكاء على الديار ووصف الرواحل ومشقَّات الأسفار؛ فقال مثلاً:

لا تَبْكِ لَيْلَى وَلا تَطْرَبْ إِلَى هِنْدِ ... وَاشْرَبْ عَلَى الوَرْدِ مِنْ حَمْرَاءَ كَالوَرْدِ[3]

وقال في مطلع قصيدة أخرى:

صِفَةُ الطُّلُولِ بَلاغَةُ الفَدْمِ ... فَاجْعَلْ صِفَاتِكَ لابْنَةِ الكَرْمِ[4]

---

(1) تفسير أرجوزة أبى نوَّاس– مقدمة المحقق؛ ص3، 4.
(2) تفسير أرجوزة أبى نوَّاس؛ ص207، 208.
(3) ديوان أبى نوَّاس؛ ص27.
(4) ديوان أبى نوَّاس؛ ص57.

إلى غير ذلك مما رفع عقيرته مناديًا به بصوته الجهير، فإنَّه هنا يعود إلى العمود القديم؛ فلغته هنا لغة جزلة يُحاكي بها الفحول من الرُّجَّاز الأوائل، ومقدمته أسرف فيها في الحديث عن الرحلة والراحلة، وكأنَّه يطبِّق ما قاله ابن قتيبة: «... فرحل في شعره وشكا النَّصَبِ والسهر، وسرى الليل وحر الهجير وإنضاء الراحلة والبعير، فإذا علم أنَّه قد أوجب على صاحبه حق الرجاء وذمامة التأميل، وقرر عنده ما ناله من المكاره في المسير بدأ في المديح، فبعثه على المكافأة، وهزَّه للسَّماح»[1].

وكأنَّ أبا نواس يعلن أنَّ دعوته لنبذ القديم ليست لضعفٍ في أداته، بل هو قادر على كلَّ القدرة على ارتداء أثواب الأوائل، والتغني بمثل أصواتهم.

(4) أنَّ هذه الأرجوزة قد لفتت نظر كثير من الأدباء والنقاد فأثنوا عليها حر الثناء، ونهض بعضهم لمعارضتها؛ فهذا عليّ بن منصور بن طالب الحلبيّ (ت بعد 461 هـ) الملقب بدَوْخلة، والمكنَّى بابن القارح، والذي أرسل رسالته الشهيرة إلى أبي العلاء المعريّ، فرد عليه برسالة الغفران، قد أنشأ أرجوزة يعارض بها منهوكة أبي نواس، يمدح فيها الحسين بن جوهر القائد بمصر - يقول فيها:

إنَّ الزَّمَانَ قَدْ نَضَرْ بِالْحَاكِمِ المَلِكِ الأَغَرْ
فِي كَفِّهِ عَضْبٌ ذَكَرْ فَقَدْ عَدَا عَلَى القَصَرْ[2]

وهذا ابن منظور (ت 711 هـ) صاحب "لسان العرب"؛ يورد في معجمه الفذ إحدى طرديات أبى نواس، ثم يورد تعليق ابن بري عليها الذي يقول فيه: «ويمكن أن يكون هذا البيت لبعض العرب فادَّعاه أبو نواس».. فينهض ابن منظور - وهو مَنْ هو - لردِّ هذه التهمة البوار؛ قائلاً: «قال عبد الله محمد بن مكرم: ما أعلم مستند الشيخ أبى محمد بن بري في قوله عن الحسن بن هانئ في هذا البيت، ويمكن أن يكون هذا البيت لبعض العرب

(1) الشعر والشعراء: 1/ 75، 76.
(2) معجم الأدباء: 4/ 333، وبالموضع ترجمة على بن منصور الحلبيّ.

فادَّعاه أبو نواس، وهو وإن لم يكن استشهد بشعره لا يخفى عن الشيخ أبى محمد ولا غيره مكانته من العلم والنَّظم، ولو لم يكن له من البديع الغريب، والحسن العجيب إلا أرجوزته التي هي (وَبَلْدَةٍ فِيهَا زَوَرْ) لكان في ذلك أدل دليلٍ على نبله وفضله، وقد شرحها ابن جنِّي - رحمه الله -، وقال في شرحها من تقريظ أبي نواس وتفضيله ووصفه بمعرفة لغات العرب وأيامها ومآثرها ومثالبها ووقائعها وتفرُّده بفنون الشعر العشرة المحتوية على فنونه ما لم يقله في غيره، وقال في هذا الشرح أيضًا: لولا ما غَلَبَ عليه من الهزل لاستشهد بكلامه في التفسير، اللَّهُمَّ إلا إن كان الشيخ أبو محمد قال ذلك ليبعث على زيادة الأُنس بالاستشهاد به، إذا وقع الشك فيه أنَّه لبعض العرب، وأبو نواس كان في نفسه وأنفس الناس أرفع من ذلك وأصلف».[1]

فهذه الأرجوزة كانت ولا تزال علامة مضيئة في شعر أبى نواس، تستحق أنْ تتوجَّه كل الأنظار إليها، فلا غرو إذا شرحها ابن جنِّي وخصَّها بهذا الكتاب الفذّ.

(1) لسان العرب (يأ يأ): 6/ 4945 وما بعدها. وأصلف: أي أشد كِبرًا عن الانحطاط إلى درك السرقة.

منهجه في شرح الشعر مُطَبَّقًا على هذه الأرجوزة

لعلَّ ابن جنِّي جسَّد في شرحه لهذه الأرجوزة السمات العامة لشروحه للشعر، بحيث يمكن أن تجعل نموذجًا متكاملاً يجسِّد منهجه في شرح الشعر، الذي من أهم ملامحه:

(1) **الاهتمام بالرواية وتحقيق النص:** حتى تبرأ القصيدة من آفات النَّحْل والتصحيف والتحريف، وكلها أدواء تُصيب الجذور، مما يهدد وجود القصيدة أصلاً، لأنَّ كل داء يتسلل إلى القصيدة من جهة الرواية يعصف بها، ويجعلها هباءً منثورًا.

ولذلك لَمَّا أراد ابن جنِّي شرحها لم يخف إليها دون تثبُّت، بل ذهب إلى أستاذه أبي علي الفارسيّ ليطمئن إلى حفظه، وليقوم له شيخه ما انآد من ألفاظها إن كان قد عراها شيء من العِوَج، يقول ابن جنِّي: «قرأت هذه الأرجوزة على أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحويّ بمدينة السلام في درب الزعفراني من باب الشعير من حفظي لها، فاستحسنها وأنكر منها ما أذكره عند المصير إليها إن شاء الله تعالى».[1]

وهذا دأبه في شروحه؛ فشعر المُتنبِّي رواه عن الشاعر مباشرة، وهو صاحبه الأثير، بل روى لنا كثيرًا مما شَجَرَ بينهما من المباحثة وقت قراءته الديوان على المُتنبِّي.[2]

وشعر الهذليين جاءه بسندٍ متصل إلى السكريّ، يقول: وقرأت على أبي سهل أحمد بن زياد بن محمد عن السكريّ.[3]

وحماسة أبي تمام جاءته رواية كذلك، حيث يقول: أخبرنا أبو بكر محمد بن علي (مَبْرَمَان ت345 هـ) قال: قرئ عَلَى أبي إسحاق إبراهيم بن السريّ (الزَّجَّاج ت 316هـ) حماسة أبي تمام هذه وأنا حاضر سنة ثلاث وثلاثمائة.[4]

---

(1) تفسير أرجوزة أبي نواس؛ ص 2، 3.
(2) الفسر: 1/ 32.
(3) التمام في تفسير أشعار هذيل؛ ص 181.
(4) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة؛ ص3.

ذلك أنَّ الخبر متى صحَّت روايته وجب قبوله والعمل به، وعدم النبوُّ عنه، لـذا رأينـاه في هذه الأرجوزة يَهُمُّ بنقد الشاعر، ثم اعتذر عنه بأنَّه ربما رواه قائلاً: «اللهم إلا أن يكون قد وقع إليه ذلك عن بعض فصحاء الأعراب، ممن تُرْضَى عربيَّته وفصاحته شيء من هذا فاتبعه».[1]

(2) **النقد العروضيّ للقصيدة:** فالقصيدة لا بدَّ أن تمتلك عافيتها الموسيقية حتـى يكـون لهـا حق المواطنة في مملكة الشعر، وإلا ناشتها سهام الخليل وورثة علم الخليل حتى تطرد مـن عـالم الشعر، ولذا يُعلن ابن جنِّي قبل شرحه للقصيدة أنَّ لها بالشعر حُرمة وذمامًـا؛ فبـيَّن عروضـها قائلاً: أنَّها من الضرب الخامس من الرجز المسمَّى بالمنهوك ووزنه كذا، ويدخله مـن الزحـاف كذا وكذا، وبيتها في كتب العروض كذا، وسُـمِّي بـالمنهوك لأجـل كـذا، لأنَّ الخليـل لم يخـبط بألقاب العروض خبط عشواء، بل كان عارفًا بموضوعاتها وكالمطبوع على علم أغراضها.[2]

وكأنَّه يردّ بذلك على دعاوى الذين أخرجوا الرجز من عالم الشعر، ولذا لم يقف ابن جنِّـي موقف الصامت أمام محاولات التمرُّد على عروض الخليل، فضرب بيدٍ من حديد عـلى ألـسنة الثوار، وسوف نُجلي هذه النقطة وموقفنا منها في الحديث عن موسيقى الشعر إن شاء الله.[3]

(3) **الاستطراد:** عَمد ابن جنِّي في شرحه إلى تشقيق المـسائل، والتعـريج إلى مـسائل النحـو والتصريف، وحشد المترادفات وإيراد اللهجات والقراءات، وقد تستبدُّ بـه رغبـة الاسـتطراد فيذكر الأخبار والمعارف العامة والأحكام الفقهية والحكايات والأسـاطير، وكأنَّـه يـذكر كـلَّ شيء لأدنى ملابسة، وقد أحسَّ ابن جنِّي في شرحه هذا بعظيم ما عرَّج عليه من مسائل؛ فقـال في ختام شرحه: «قد انتهيتُ من تعريب هذه القصيدة بما قرُب وكفى، ولولا الإطالـة لبـسطتها أكثر من هذا، وما رأيتُ أحدًا من أصحابنا نشط لتعريب شعر محدث عـلى هـذه الطريقـة، لأنَّ تفسير هذه القصيدة قد اشتمل على لغة وإعراب وشعر ومعنًـى ونظـير وعـروض وتـصريف

(1) تفسير أرجوزة؛ أبى نوَّاس؛ ص76.
(2) انظر: تفسير أرجوزة أبى نوَّاس؛ ص4: 7.
(3) انظر ما سيأتي بهذا البحث؛ ص360 وما بعدها.

واشتقاق، وشيء من علم القوافي، وأحسبُ شعر أبى نواس لو عمل كلّه على هذه الطريقة لَما أقنعه ألفا ورقة».[1]

وذلك خيرُ بيان لمنهج الرجل الذي يستعرض في شرحه كلَّ ما أتاه الله من علمٍ في شتَّى المعارف الإنسانيَّة.

وهذا المنهج يمتاز بأنَّ غايته التعليمية تجعل صاحبه يذكر كل ما عنده، ويُفضي بكل ما في جعبته، مقدِّرًا أنَّه لو ضَنَّ بشيءٍ كان كاتمًا للعلم، وهو لا يريد أن يُلْجَمَ بِلِجَامٍ من نارٍ يوم القيامة.

ويُعاب بأنَّه يصرف المتلقي على الشعر إلى ما حول الشعر من معارف تُرهق الذهن وتكدُّ التفكير، وتضرب أسوارًا من الانقطاع بين عالم الشعر القائم على التحليق وعالم اللغة القائم على التعمُّق والتحقيق.

(4) **ذكر تداول المعنى على ألسنة الشعراء:** فقد اهتمَّ النقاد بهذه المسألة في هذا العصر حرصًا على معرفة المبتدع من المنقول، وتمييز المخترع من المأخوذ، وقد تمخَّض جهدهم عن قضية مخيفة عُرفت باسم «السرقات الأدبية»، والتي كانت مجالاً خِصبًا لاستعراض النقاد قدراتهم العقليَّة وثقافتهم الشعريَّة التي تتحرك بقوةٍ واقتدار على امتداد مساحة الخريطة الشعرية الملأى بالتضاريس؛ نأخذ على ذلك مثالاً واحدًا، استعرض فيه ابن جنِّي قدرته على تتبُّع المعنى من الجاهلية حتى عصره، ففي شرحه قول أبى نواس:

كَانَ لَهُ مِنَ الجَزْ كُلُّ جَنِينٍ مَا اشْتَكَرْ

بيَّن معنى البيت وهو: أنَّ الإبل تطرح سِخَالها في الطريق لشدة الجهد وعنف السير. ثم يعرض علينا ابن جنِّي كيف تداول الشعراء هذا المعنى قائلاً: قال الشاعر:

فَمَا بَلَغَتْ دِيَارَ الحَيِّ حَتَّى طَرَحْنَ سِخَالِهُنَّ وَصِرْنَ آلا

(1) تفسير أرجوزة أبى نواس؛ ص217.

وقال أيضًا طُفَيْل الغَنَويّ:

كَأَنَّ خَيَالَ السَّخْلِ في كُلِّ مَنْزِلٍ يَضَعْنَ بِهِ الأَشْلاءَ أَطْلاءُ طُحْلُبِ

شبَّه السخل في ضئولته ودقته بالطحلب، لأنَّه ضئيل الشخص ساقط القوة، وكذلك قال الراعي:

* في كُلِّ مَقْرَبَةٍ يَدَعْنَ رَعِيلا *

وهذا معنى مطروق يطول استقصاؤه، وآخر من لاذ به من المحدثين المُتنبِّي، وهو قريع دهره في الشعر ونسيج وحده، لا يختلف اثنان ممن يوثق بفهمه ومعرفته وجودة نقده الشعر في رصانة لفظه، ومخترع كثير من معانيه، ولو تناسب شعره لَلَحِق الصدر الأول من المُحْدثين، وجاوز كثيرًا منهم؛ قال:

أَبَاحَ الوَحْشَ- يَا وَحْشُ - الأَعَادِي فَلِمْ تَتَعَرَّضِينَ لَهُ الرِّفَاقَا

وَلَوْ تَبَّعْتِ مَا طَرَحَتْ قَنَاهُ لَكَفَّكِ عَنْ رَذَايَانَا وَعَاقَا

أخرج كلامه على أنَّه يخاطب الوحش يقول: قد أباح سيف الدولة الوحش الأعادي فجعلها من مطاعم الوحش لكثرة قتله أعاديه، يقول: فدعينا لا تتعرضي لنا، ولا تقربي رذايانا، والرذايا: جمع رذيَّة؛ وهى الناقة أو البعير التَّعِب المُعَنَّى الذي لا يقدر على النهوض فيتركه أصحابه في المفازة، فيقصده الوحش فيأكله. يقول للوحش: «قد أباحك أعاديه، فلك بهم مستغنى عن أكل رذايانا وأنضائنا».[1]

فهذا النص يدل على وفرة محفوظ ابن جنِّي من الشعر؛ حيث أَخَذَنَا إلى رحلةٍ شعرية في مملكة القريض عبر العصور والأقطار، ويدل على ثقافة أبى نواس التي جعلت المعنى يَرِد على لسانه من خلال اللاشعور، ويدل على حضور المُتنبِّي الدائم في ذاكرة ابن جنِّي ذلك المحب الوفيّ.

---

(1) تفسير أرجوزة أبى نواس؛ ص35: 43، والبيت الأول لذي الرُّمة في ديوانه: 3/ 1529 برواية (فلم يهبط على سفوان حتى وضعن)، والثاني في شعر طفيل الغنوي؛ ص15، والثالث صدره: (يحدون حدبًا مائلا أشرافها)، وهو في جمهرة أشعار العرب؛ ص793، وبيتا المُتنبِّي في ديوانه ص280.

(5) **نقد البيت:** بمعنى بيان جيِّده من رديئه، والاحتجاج لذلك كله، فالناقد حقًّا هو الذي يهزه الجمال فيثني على صاحبه، وتؤذيه الدمامة فيطرحها طرح القُلامة، وما دام كل إنسان يؤخذ ويرد من قوله، فلا يمكن أن يتحول الناقد المنصف إلى ببَّغاء، يردِّد أبدًا هتافات الثناء، أو إلى ناقم ينفث عبارات التجريح والازدراء على الدوام، وإنَّما يُثْني في موطن الثناء، ويزري في موقف الازدراء – وهكذا كان ابن جنِّي في شرحه دائمًا، ففي شرحه قول أبى نواس:

*** يَحْدُو بِحُقْبٍ كَالأُكُرْ ***

يقول: «وقوله كالأكر؛ قيل فيه: أنَّه شبَّه الأُتُن في تدويرها وامتلائها بالكرات، و(الأكر) إن كان أراد به أنَّه جمع كُرَة فهو خطأ، لأنَّ مثل كُرَة لا يجمع على أكر، وإنَّما يُجمع على كُرَات وكرين، وإن كان جعله جمع أُكْرة، إن أراد به هذه الكُرَة المعروفة، لأنَّه لا يقال في هذه أُكْرة... وقيل في قوله كالأُكر: أنَّه جمع أُكرة؛ وهى الحفرة، فشبه الأُتُن في استدارتها وتوفرها بالحفرة المدورة، وهذا تشبيه بعيد مضطرب لقوله، ويلزم لهذا أن يجوز تشبيه الجبل بالوادي، لأنَّ هذا في علوِّه وَعِظَمِهِ مثل هذا في عِظَمِهِ وتسفُّله.

وفى الجملة: إنَّ أبا عليّ أنكر قوله: « يحدو بحقب كالأُكرْ»، وقال: هذا غير ما تذهب إليه العرب من وصف حُمر الوحش، وإنَّما تصفها بالطول والقود؛ ألا ترى إلى قول أبى ذؤيب:

أَكَلَ الجَمِيمَ وَطَاوَعَتْهُ سَمْحَجٌ مِثْلُ القَنَاةِ وَأَزْعَلَتْهُ الأَمْرَعُ

فقوله: سمحج مثل القناة ينافى قوله: كالأُكر».[1]

هذا مثال رائع لتلاحم النقد اللغويّ مع النقد الفنيّ؛ فابن جنِّي لم يَرُقْهُ جمع كُرَة على أُكر؛ لأنَّ هذا لا يُجمع على ذاك، ولم يَرُقْهُ تشبيه حُمر الوحش بالأُكْرة التي هي الكُرَة، لأنَّ العرب لم تستعمله؛ فحُمر الوحش تُوصف بالسباطة والطول، لا بالاكتناز والاستدارة، ولم يَرُقْهُ كذلك

---

(1) تفسير أرجوزة أبي نواس؛ ص73: 83، وبيت أبى ذؤيب في المفضَّليَّات؛ ص43، وجمهرة أشعار العرب؛ ص538 من عينيته المشهورة:

أمن المنون وريبها تتوجع والدهر ليس بمعتب من يجزع

تشبيه حُمر الوحش بالأُكرة التي هي الحفرة؛ لأنَّ الهيئة مختلفة والصورة مضطربة، ناهيك عن الجو النفسيّ المتغاير كلَّ المغايرة.

وعندما يرى الناقد الحصيف موضعًا للثناء يثني على صاحبه بأروع آيات الإطراء، لأنه ليس من أولئك الذين تغلي مراحل الحقد في صدورهم فيُنكرون الإبداع ويجحدونه أصحابه، لأنَّ الأحقاد وضعت على عيونهم غمامات سوداء تمنع وصول الحق إليها؛ فعندما وصل إلى قول أبى نواس:

*** أَغْلَى مُجَارِيكَ الخَطَرْ ***

قال: «الخطر: المخاطرة؛ أي استام بنفسه في مجاراتك ما لا يلحقه لأنك عالي القدر، ولو لم يمدحه إلاّ بهذا البيت لكان قد بلغ الغاية، واستوفى له حُرَّ المديح، ولقد أوجز في تمَّام».[1]

وهكذا لم يسق ابن جنِّي وراء المادحين، ولم يتجشم السير في مهامه المتعصِّبين، بل كان حُرَّ الرأي طليق الكلمة، يُثني ويعيب ابتغاء وجه الحق، وإرضاء لحق العلم والنقد.

(6) **استقصاء المعنى بكل احتمالاته:** فابن جنِّي ذلك الخبير بمواقع الكَلِم متى عرضت له العبارة قلبها ظهرًا لبطن، موردًا كل ما يمكن أن تحمله من معانٍ بعيدة أَمْ قريبة، ما دام لا يحمِّل العبارة فوق طاقتها، ولا يُجبرها على أن تنطق بغير دلالاتها، أو يسير بها في غير طريقها، ولذا كان يقلِّب المعنى على كل الوجوه الممكنة كما مر بنا في قوله: يحدو بِحُقْبٍ كالأُكر، ومن هذا الاستقصاء إيراد المعنى على كل رواية، ففي شرحه قول أبى نواس:

وَنَـزَلَـتْ إِحْـدَى الكِبَرْ وَقِيـلَ صَمَّـاءُ الغَبَـرْ

يقول: وصمَّاء الغبر: شديدة، ومنه ريح أصم: شديد، ويقال: داهية الغبر: لا يُهْتَدَى للمَنْجاة منها... ويروى: الغير بالياء؛ وهى الحوادث وما يتغير من الخطوب.[2]

---

(1) تفسير أرجوزة أبى نواس؛ ص162.

(2) تفسير أرجوزة أبى نواس؛ ص156، 157.

نلاحظ أنَّ ابن جنِّي أورد المعنى على كلتا الروايتين بالياء والباء، ووجهها معًا، رغم اعتقادي أنَّ إحداهما محرَّفة عن الأخرى، إذ لا فرق إلا في نقطة تحتيَّة، ومن حُسن حظ الشاعر أنَّ المعنى سائغ على الروايتين كلتيهما؛ فالمعنى: وقال الناس هذه سَنة صعبة شديد ذات حوادث فاجعة، وخطوب مروِّعة، لا يُهْتَدى للنجاة منها ولا للصمود إزاءها.

وهو جهد محمودٌ من ابن جنِّي لأنَّه يوسِّع الرؤى، ويفتح أبوابًا جديدة للتصوُّر؛ شريطة أن تكون المعاني جميعًا سائغة، أما أن يذكر البعيد ويغفل القريب، أو العكس، فهو العيب الذي عناه الدكتور مندور بقوله: «وإنْ يكن في شروح ابن جنِّي عيبٌ فهو في الغالب تلمُّسه للمعاني البعيدة بدلاً من المعاني المباشرة».[1]

أقول: إنَّ هذا يحدث نادرًا عندما يرى ابن جنِّي المعنى القريب أوضح من أن يدل القارئ عليه، وإن كان الأوْلى بلا شكّ وضع هذا إلى جوار ذلك؛ حتى يكون الشرح مرآة تسجِّل كلَّ الرؤى وشتَّى الاحتمالات.

(1) النقد المنهجي عند العرب؛ ص235.

خامسًا: شروح مفقودة

تحدَّث المؤرخون عن كتب كثيرة لابن جنِّي أصابها ما أصاب كثير من تراثنا العربيّ فاغتالتها يد الزمان، وأتت عليها نوائب الحدثان، فلم نعثر على أثر لها بين المطبوع والمخطوط من التراث العربيّ، فرأيت إلقاء الضوء عليها، مجليًا علاقة ابن جنِّي بأصحابها:

(1) فَسْر العلويَّات:

كانت هناك علاقة جد وطيدة بين ابن جنِّي والشريف الرضيّ[1] - رحمها الله -؛ حيث كان ابن جنِّي متشيِّعًا، والشريف الرضيّ من كبار رجال الشيعة، وأخوه المرتضى نقيب العلويين آنذاك، كما أنَّ الشريف الرضيّ قد تتلمذ على يدي ابن جنِّي وأثنى عليه أروع الثناء، إذ يقول مثلاً: «وكان شيخنا أبو الفتح عثمان بن جنِّي - رحمه الله - يقول: ومعنى قولهم في القسم: لعمر الله ما فعلت ذلك، ولأفعلنَّ ذلك، إنَّما يريدون القسم بحياة يُحْيِي الله بها، لا حياة يَحْيَا بها، تعالى الله عن ذلك عُلُوًّا كبيرًا، فكأنَّ المقسم إذا أقسم بهذه الحياة، دخل ما يخصه منها في جملة قسمه، وجرى ذلك مجرى قوله لعمري، فيصير مقسمًا بحياته التي أحياه الله بها، والعَمْر هو العُمْر؛ ومعناه: الحياة، وكنت أستحسن هذا القول منه جدًّا، وله نظائر كنت أسمعها منه عند قراءتي عليه، وكان - عفا الله عنه - كثير الاستنباط للخبايا والاستطلاع للخفايا».[2]

وقد وصلت هذه العلاقة إلى حد اصطحاب الشريفين الرضيّ والمرتضى لابن جنِّي في رحلاتهما البحرية[3]، وكأنَّه أصبح مخالطًا لهما كلَّ المخالطة حتى في أخصِّ أمورهما.

---

(1) هو: محمد بن الطاهر العلوي الملقب بالشريف الرضي؛ وهو أصغر من أخيه المرتضى، كان شاعرًا مُفلقًا، ديوانه مشهور، وهو كاتب مؤلف له عدة مؤلفات؛ منها: المجازات النبوية، حقائق التأويل في متشابه التنزيل، تلخيص البيان في مجازات القرآن. تُوفِّي عام 406 هـ عن 47 عامًا [دمية القصر: 1/ 273، البداية والنهاية: 12/ 4].

(2) تلخيص البيان في مجازات القرآن؛ ص105، 106، وانظر أمثلة أخرى للثناء في: حقائق التأويل: 5، 30، 51، 52، 87، 140، 214، 221، 253، 331.

(3) انظر: معجم الأدباء: 4/ 194.

ويبدو أنَّ العلاقة الشخصيَّة تطورت إلى علاقة علميَّة؛ إذ عمد ابن جنِّي إلى شرح قصيدة رائية للشريف الرضيّ، وهي التي رثى بها أبا طاهر إبراهيم بن ناصر الدولة الحمداني الذي قتله أبو الذوّاد العقيلي في المحرم سنة 382 هـ؛ ومطلعها:

أَلْقِ السَّلاحَ رَبيعَةَ بْنَ نِزَارِ أَوْدَى الرَّدَى بِقَرِيعِكَ المِغْوَارِ[1]

وقد سُرَّ الشريف الرضيّ بهذا الشرح أيُّما سرور، بل لعله اغتبط بشرحها أشد مما اغتبط بالقصيدة نفسها التي تُعَدُّ من غرر شعره حقًّا، ومن هنا قام الشريف الرضيّ بمدح ابن جنِّي بلاميَّة رائعة مطلعها[2]:

أُرَاقِبُ مِنْ طَيْفِ الحَبِيبِ وِصَالا وَيَأْبَى خَيَالٌ أَنْ يَزُورَ خَيَالا

وفيها أثنى على أبي الفتح بالفصاحة والبيان، والتقدُّم والتبريز، حتى إنَّه ليشنف آذان السامعين بِدُرِّ لفظه وعذب حديثه الذي ينثال عذبًا سلسلاً دائمًا؛ حيث يقول:

فِدًى لأَبِي الفَتْحِ الأَفَاضِلُ إِنَّه يُبِرُّ عَلَيْهِمْ إِنْ أَرَمَّ وَإِنْ قَالا
إِذَا جَرَتِ الآدَابُ جَاءَ أَمَامَهَا قَرِيعًا وَجَاءَ الطَّالِبُونَ إِفَالا
فَتًى مُسْتَعَادُ القَوْلِ حُسْنًا وَلَمْ يَكُنْ يَقُولُ مُحَالا أَوْ يُمِيلُ مَقَالا
لِيُقْرِيَ أَسْمَاعَ الرِّجَالِ فَصَاحَةً وَيُورِدَ أَفْهَامَ العُقُولِ زُلالا
وَيُجْرِي لَنَا عَذْبًا نَمِيرًا وَبَعْضُهُمْ إِذَا قَالَ أَجْرَى لِلْمَسَامِعِ آلا

ولَمَّا كان أبو الفتح من عشاق الكلمة الرائعة؛ فقد آثر الشريف الرضيّ أن يُتحفه بهذا المديح الرائع، لأنَّ مثل أبي الفتح أعظم من كل صلة مادية:

وَلَمَّا رَأَيْتُ الوَفْرَ دُونَ مَحِلِّهِ جَزَاء وَقَدْ أَسْدَى يَدًا وَأَنَالا

---

(1) ديوان الشريف الرضيّ: 1/ 490.

(2) ديوان الشريف الرضيّ: 2/ 167 وما بعدها. يبر عليهم: يغلبهم ويربو عليهم، أرم: سكت، القريع: الفحل المختار من الإبل، الإفال: صغار الإبل بنات المخاض ونحوها، يقرى: يطعم، آلا: سرابا، الوفر: الكثير الواسع من كل شيء، سم: اجعله موسوما معلّمًا، شُنَّ: صُبَّ.

بَعَثْتُ لَهُ وَفْرًا مِنَ الشِّـعْرِ بَاقِيًا وَكَنْـزًا مِنَ الحَمْدِ الجَـزِيلِ وَمَالا

ثم يطلب منه الشريف الرضي أنْ يتم ما ابتدأه من شرح شعره، فإنَّ شرح الشعر بهذه الصورة يُضفي عليه جمالاً بلا حدود؛ حيث يقول:

فَسِمْ آخِرًا مِنْهُ كَوَسْمِكَ أَوْلا وَشُنَّ عَلَيْهِ رَوْنَقًا وَجَمَالاً

وَمِثْلُكَ إِنْ أَوْلَى الجَمِيلَ أَتَمَّهُ وَإِنْ بَدَأَ الإِحْسَانَ زَادَ وَوَالَى

ويبدو أنَّ ابن جنِّي قد أجاب بعض مطالب الشريف الرضيّ فشرح قصيدتين أُخريين له هما:

1 – قصيدته في رثاء الصاحب بن عبَّاد؛ التي أنشأها عندما ورد إليه خبر وفاته لعشر ليالٍ بقين من شهر ربيع الأول سنة 385 هـ؛ ومطلعها:[1]

أَكَذَا المَنُونُ تُقَطِّرُ الأَبْطَالا أَكَذَا الزَّمَانُ يُضَعْضِعُ الأَجْبَالا

2 – قصيدته في رثاء أبي إسحاق إبراهيم بن هلال الصابي، الذي تُوفِّي في شوال سنة 384هـ؛ ومطلعها[2]:

أَعَلِمْتَ مَنْ حُمِلُوا عَلَى الأَعْوَادِ أَرَأَيْتَ كَيْفَ خَبَا زِنَادَ الوَادِي

ويبدو أنَّ جهد ابن جنِّي قد انحصر في شرح تلك المراثي الثلاث، حيث إنَّ ذلك كان منحصرًا بين عامي 382 : 385 هـ، وكان العمر قد تقدَّم بابن جنِّي ولم يُمهله الدهر لشرح قصائد أخرى لتلميذه وصديقه في آنٍ.

وقد حفظ الشريف الرضيّ لابن جنِّي هذا الجميل فتولَّى الصلاة عليه ورثاه بقصيدة دامعة؛ مطلعها[3]:

أَلا يَالِقَوْمِي لِلْخُطُوبِ الطَّوَارِقِ وَلِلْعَظْمِ يُرْمَى كُلَّ يَوْمٍ بِعَارِقِ

(1) ديوان الشريف الرضيّ: 2/ 201.
(2) ديوان الشريف الرضيّ: 1/ 381.
(3) ديوان الشريف الرضيّ: 2/ 63.

وقد أشرت إليها في الحديث عن وفاة ابن جنّي.[1]

لكن كُتب التراث بها خلطٌ كثير في الحديث عن تلك المراثي الثلاث، ففي (الخاطريَّات) سمَّاه باسم (فَسْر العلويات)[2]، ولم يتحدث عن عددها ولا عن حقيقتها.

وفي «الفهرست» يقول ابن النديم: كتاب تفسير المراثي الثلاث والقصيدة الرائية للشريف الرضيّ.[3]

وفي معجم الأدباء: وكتاب تفسير العلويَّات؛ وهي أربع قصائد للشريف الرضي كل واحد في مجلد، لكنَّه عدَّ الثلاث التي أشرت إليها، ولم يشر إلى الرابعة؟[4]

ويبدو للباحث أنَّ ابن النديم وياقوت قد وَهِمَا، حيث ألَّف ابن جنِّي تفسير القصيدة الرائية أولاً، والتي مدحه بسبب تفسيره لها الشريف الرضيّ، ولعلَّه سمى تفسيره لها الذي يقع في مجلد مستقل: (تفسير القصيدة الرائيَّة)، ولما طلب منه الشريف الرضيّ أن يتم ما بدأه من الشرح، فشرح القصيدتين الأُخريين ضمهما إلى المرثية الأولى وسمَّى الكتاب تفسير المراثي الثلاث، أو فَسْر العلويَّات. ويبدو أنَّ ابن النديم قد اطَّلع على نسخة تفسير الرائيَّة منفردة، واطَّلع على تفسير المراثي الثلاث الذي يضم تلك الراثية ولم يقرأه، ولم يعرف ما بداخله من تكرار، فسمَّى كتابه (تفسير المراثي الثلاث، والقصيدة الرائية)؟! فأوهم كلامه أنَّها أربع قصائد، فجاء ياقوت وضم هذا إلى ذاك وقال: أنَّها أربع قصائد للشريف الرضي... لكنه لَمَّا عدَّها لم يجد إلا ثلاثة، ولم يُشْرِ كعادته إلى ضياع إحداها؛ مما يدل في نظر الباحث على أنَّه لم يفسِّر إلا ثلاث قصائد فحسب.

ويبدو أنَّ تأليف ابن جنِّي لها – وقد تأخَّر سِنُّه وتقعقع شِنُّه – لم يمكنه من استنساخ عدَّة

---

(1) انظر ما سبق بهذا البحث؛ ص62.

(2) الخاطريات؛ ص65.

(3) الفهرست؛ ص128.

(4) معجم الأدباء: 3/ 479.

نُسخ منها بخطه الجميل المعلم، فكان ذلك سببًا من أسباب ضياع هذا التفسير القيِّم، الذي نظن أنَّ أبا الفتح أطنب فيه كل الإطناب حتى وضع تفسير كل قصيدة في مجلد مستقل.

(2) البشرى والظفر:

على الرغم مما كان يضطلع به عضد الدولة[1] من مهام الحُكم الجسيمة، فقد كان مُحبًا للعلماء، مقربًا للأدباء، ولا غرو فإنَّه شاعر مُفْلِق؛ قال عنه الثعالبي: «كان - على ما مُكِّنَ له في الأرض، وجعل إليه من أزِمة البسط والقبض، وخُصَّ به من رفعة الشان، وأُوتي من سعة السلطان - يتفرغ للأدب، ويتشاغل بالكتب، ويؤثر مجالسة الأدباء على منادمة الأمراء، ويقول شعرًا كثيرًا... ثم ذكر من وصف الصاحب بن عبَّاد لشعره قوله: لو استحق شعرٌ أن يعبد لعذوبة مناهله، وجلالة قائله، لكانت قصيدته هي، إلا أنِّي اتخذتها عند امتناع ذلك قِبْلَة، أوجِّه إليها صلوات التعظيم، وأقف عليها طواف الإجلال والتكريم».[2]

وقد أشار المُتنبِّي إلى بلاغة هذا الحاكم الأديب بقوله[3]:

تَقُودُ مُسْتَحْسَنَ الكَلامِ لَنَا ... كَمَا تَقُودُ السَّحَابَ عُظْمَاهَا

تُشْرِقُ تِيجَانُهُ بِغُرَّتِهِ ... إِشْرَاقَ أَلْفَاظِهِ بِمَعْنَاهَا

فشعر الرجل وبلاغته شدَّت أنظار أدباء العصر فأثنوا عليها حُرَّ الثناء بها الرجل أهلٌ له.

ثم إن ابن جنِّي قد خدم البيت البويهي، إذ يبدو أنَّه كان يعلِّم أبناءهم؛ يقول القفطي: «خدم أبو الفتح بن جنِّي البيت البويهي: عضد الدولة، وولده صمصام الدولة، وولده شرف الدولة، وولده بهاء الدولة، وفى زمانه مات، وكان يلازمهم في دُورهم ويبايتهم».[4]

---

(1) هو: أبو شجاع عضد الدولة بن ركن الدولة بن بويه، ولى أمر بغداد، بعد والده بين عامي 367، 372هـ، وهو العام الذي تُوفِّي فيه، وتولى بعده ابنه صمصام الدولة [وفيات الأعيان: 4/ 50، البداية والنهاية: 11/ 320].

(2) يتيمة الدهر: 2/ 257.

(3) ديوان المُتنبِّي؛ ص554، 555.

(4) إنباه الرواة: 2/ 340.

لتلك القدرة الشاعرة ، وهذه الصحبة الحميمة ، قام ابن جنّي بشرحِ بيتٍ واحد من أبيات عضد الدولة في كتابٍ مستقل، يقول ياقوت: وكتاب "البشرى والظفر" صنعه لعضد الدولة، ومقداره خمسون ورقة، في تفسير بيت من شعر عضد الدولة:

أَهْلاً وَسَهْلاً بِذِي البُشْرَى وَنَوْبَتِهَا وَبِاشْتِمَالِ سَرَايَانَا عَلَى الظَّفَرِ»[1]

ويقول عنه الذهبي: «وله مجلد في شرح بيتٍ لعضد الدولة».[2]

ويبدو أنَّه سمَّاه (البشرى والظفر) لاشتمال البيت على هاتين الكلمتين، وواضح من خلال وصف المترجمين أنَّه أشبع فيه الكلام غاية الإشباع، ولم يترك شاردة ولا واردة تحوم حول أيّ لفظة منه إلا أفاض فيها حتى صنع هذا المجلد، الذي يمثل منهجه الاستطراديّ التحليليّ خير تمثيل، والذي أُلِّفَ في فترةِ نضجه العلميّ (367 – 372 هـ)؛ حيث كان في أَوْجِ مجده العلميّ، لا يستنفزُّه نزق الشباب، ولا يهدُّه ضعف الشيخوخة.

(1) معجم الأدباء: 3/ 479.
(2) سير أعلام النبلاء: 17/ 19.

المبحث الثاني: دراساته اللغويَّة

* توطئة:

عُرِف ابن جنِّي في عالم العربية بأنَّه عالِم لغويّ في المقام الأول، إذ أثرى المكتبة العربيَّة بدراسات لغويَّة فذَّة، نهل منها الدارسون وعلُّوا في القديم والحديث على السواء.

لكنَّ الرجل كان موسوعيّ المعرفة، فلم تدعه ثقافته المتشعِّبة يجعل كتبه اللغويَّة حِكْرًا على الدرس اللغويّ، وإنَّما تخلص كثيرًا من إسار الدراسة اللغويَّة لينطلق حرًّا طليقًا في آفاق الأدب الواسعة، فأثرى تلك الكتب برؤى نقدية متشعِّبة، تُركت منثورة بين ثنايا كتبه، رؤية هنا، ولمحة هناك، ونظرة هنالك.

وجمع هذه الرؤى بعد شتات، وضمَّ النظير إلى نظيره، يجعل منها لوحة جماليَّة رائعة، جمالها في تنوعها، وروعتها في ائتلافها بعد طول اختلاف، هذه الروعة - التي هي وليدة التفرق والتشتُّت - تذكِّرني بذلك الصبيّ الفذّ الذي صحب فنانًا طبَّقت شهرته الآفاق، وقد جِيء بذلك الفنان ليُزخرف نوافذ كنيسة بانجلترا، فوضعت أمامه ألواح الزجاج ألوانها شتى، يجذُّ من هذا مرة، ومن ذلك مرة، ثم يقذف بقصاصات الزجاج غير مبالٍ، فينثرها يمينًا ويسارًا، لكنَّ الغلام أخذ يجمع هذه القصاصات، ولم يُلْقِ بها في سلَّة المُهْملات مع سائر الفَضَلات، ثمَّ استطاع أنْ يؤلِّفها على اختلافها ليصنع منها نافذةً رائعة بارعة؛ هي التي يقف عندها الزائرون، فتسترعى انتباههم، وتجذب أنظارهم، فلما رأى الأستاذ الفنان هذا الصنيع الفذّ، وشاهد فيه فنًّا لا يقاس إليه فنه كَبُر عليه الأمر فانتحر.[1]

وعلى طريق هذا الصبيّ سيكون سيري محاولاً جمع شتات رؤاه النقديَّة المتناثرة لتنظم في عقدٍ واحدٍ في موقعها من قضايا النقد الأدبيّ في الفصل الثالث إن شاء الله.

---

(1) انظر: قصاصات الزُّجاج؛ د. زكى نجيب محمود، ص41، 42.

وفي هذا المبحث أخصُّ خمسًا من دراساته اللغويَّة بالبيان الكاشف عما فيها من آثار النقد الأدبيّ، وإنْ كنت قد طالعت كلَّ ما عداها مما وقعت عليه عيني لابن جنِّي، لكنَّ هذه تُعَدُّ أركان فكره وأعمدة علمه، وهي حسب ترتيب تأليفه لها: المُنْصِف في شرح تصريف أبي عثمان المازنيّ، وسرّ صناعة الإعراب، والخصائص، والخاطريَّات، والمُحْتَسَب، وهي دون شكٍّ أعظمُ كتبه، وأحفلُها بالرؤى النقديَّة واللمحات الأدبيَّة، ومن خلالها يتضح منهجه في الدرس اللغويّ عمومًا، الذي يقوم على الاستطراد والتحليل الأدبيّ والبلاغيّ، وبثّ خلاصة فكره عن اللغة في صورتها التكامليَّة.

(1) المُنْصِف

ألَّف ابن جنِّي كتابه هذا شرحًا لأول كتاب استقلَّ فيه علم التصريف عن علم النحو، وهو كتاب التصريف لأبي عثمان المازنيّ (ت 249هـ)[1]، وقد خصَّ به المتمرِّسين دون الشُّداة، لأنَّ هؤلاء العلماء المتمرِّسين هم الذين يقدرون على السير في مَهامِه الفكر بحثًا عن دقائق اللغة.

ولعلَّ هذا الكتاب أبعدُ كتب ابن جنِّي عن النقد الأدبيّ، لما يقوم عليه علم الصرف من أوزان جافة، واشتقاقات مقنَّنة كأنَّها مسائل الرياضيَّات، ولأنَّه تقيَّد بمنهج المازنيّ في كتابه؛ فطريقه واضحُ المعالم بيِّنُ الملامح، ولأنَّه ألَّف شرحه هذا في صدر حياته، فلم تكن ثقافته قد تشعَّبت كلَّ هذا التشعُّب الذي يؤهله للانطلاق هنا وهناك متعاليًا فوق قيود المسألة وأقفاص الموضوع.

وليس معنى ذلك أنَّ الكتاب خلا تمامًا من المسائل الأدبيَّة والنقديَّة، فقد كان ابن جنِّي يجنح إلى المسائل الأدبيَّة أحيانًا من أجل الترويح على القارئ الذي يمضي متعثرًا في جنادل الأوزان وجلاميد الصِّيَغ.

ففي معرض استشهاده على كلمة القَرَنْفُل - ذلك العود الطيِّب المعروف، وما نظنُّ الكلمة بحاجة إلى شاهد، فليست من الغريب الوحشيّ، بل هي كلمة مأنوسة مستعملة على ألسنة الناس في القديم والحديث، لكنَّ ابن جنِّي الذي يحس بمعاناة القارئ يُثلج صدرونا بهذه الأبيات الرقيقة؛ فيستشهد بقول امرئ القيس:

إِذَا قَامَتَا تَضَوَّعَ المسْكُ مِنْهُمَا ... نَسِيمُ الصَّبَا جَاءَتْ بِرَيَّا القَرَنْفُلِ

---

(1) هو: أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية المازنيّ، كان أستاذ أهل البصرة في عصره، وهو أستاذ المبرد، وقد قيل فيه: لم يكن بعد سيبويه أعلم بالنحو من أبي عثمان، وهو مؤدّب أبناء الخليفة الواثق، وتُوفِّي سنة 249 هـ على الأصح. [أخبار النحويين البصريين؛ للسيرافي؛ ص85، طبقات النحويين واللغويين؛ للزبيدي؛ ص87، معجم الأدباء: 2/ 345].

وقول الآخر:

بِدِينِكَ هَلْ ضَمَمْتَ إِلَيْكَ سُعْدَى ... قُبِيلَ الصُّبْحِ أَوْ قَبَّلْتَ فَاهَا

وَهَلْ رَفَّتْ عَلَيْكَ قُرُونُ سُعْدَى ... رَفِيفَ الأُقْحُوَانَةِ فِي نَدَاهَا

كَأَنَّ قَرَنْفُلاً وَسَحِيقَ مِسْكٍ ... وَصَوْبَ الغَادِيَاتِ شَمَلْنَ فَاهَا»[1]

والأبيات ليست في حاجة إلى تعليق على عذوبتها ورقتها، ودقة اختيار الناقد لها، ذلك الرجل الذي يتمتع بذوقٍ مرهف وإحساس فنان.

ولم يكتف ابن جنّي بمثل هذه الأبيات اللطيفة، التي كان يلجأ إليها كلَّما أحس بضيق القارئ، بل كان يلجأ إلى الاستشهاد بحديث الشعراء حديثًا يدعِّم رأيه في اشتقاق الكلمات، فكلمة جدول، يقول: إنَّها مشتقة من الجدل، وهو الفَتْل المحكم، ويستدل على ذلك بأنَّ الشعراء شبَّهوا الجدول بالحيَّة، وهي تُشبه كثيرًا بالحبل المحكم الفتل، فيقول: «وجدول الواو فيه زائدة، لأنَّه النهر وهم كثيرًا ما يصفونه بالتلوِّي، ويشبِّهونه بالحيَّة»، وقد قال بعض المحدثين في وصفه:

* يَنْسَابُ مِثْلَ الحَيَّةِ المَذْعُورِ *

والجدل: طيُّ الخُلق وشدة الفتل، والحية أشبه شيء بالجديل، فالجدول راجع في المعنى إلى الجدل والتلوِّي، قال الشاعر:

* زِمَامًا كَثُعْبَانِ الحَمَاطَةِ أَزْنَمَا *

وقال ذو الرُّمة:

رَجِيعَةُ أَسْفَارٍ كَأَنَّ زِمَامَهَا ... شُجَاعٌ لَدَى يُسْرَى الذِّرَاعَيْنِ مُطْرِقُ

---

(1) انظر: المُنْصِف؛ لابن جنّي: 3/ 20، 21، والبيت الأول لامرئ القيس في ديوانه؛ ص15 برواية (إذا التفتت نحوى تضوَّع ريحها)، وهو بهذه الرواية في شرح المعلّقات السبع؛ للزوزني؛ ص6، وشرح القصائد العشر؛ للخطيب التبريزي؛ ص21، والأبيات الأخرى منسوبة لمجنون ليلى؛ وهي في الأغاني: 2/ 23، برواية (بربّك هل ضممت إليك ليلى).

وأنشد الأصمعيّ:

تُلاعِبُ مَثْنَى حَضْرَمِيٍّ كَأَنَّهُ حُبَابُ نَقَا يَتْلُوهُ مُرْتَجِلٌ يَرْمِي[1]

وهو استشهادٌ بعيد عن علم التصريف، ولكنَّ ابن جنِّي يرى اللغة كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها، وأنَّ الفصل بين الدرس الأدبيّ واللغويّ ليس من طبيعة اللغة التي تأبَى إلا أن يستفيد كل فنٍّ من فنونها بما وراءه من فنون.

أما الباب الذي طالما دخل منه ابن جنِّي لإبداء نظرات في نقد الشعر فهو موسيقى الشعر، فما دامت شواهده من الشعر، فقد كان ابن جنِّي يهتبل تلك الفرصة لإبداء رأيه في هذا الوزن أو تلك القافية، منطلقًا من إسار خصوصيَّة البيت إلى عموم البحر، إلى نظرياتٍ في موسيقى الشعر عامة، فهو يتحدث عن قيمة حروف المد في القافية مستشفًا أثرها في إعطاء مساحات صوتية تُسهم في غنائية الشعر: «لأنَّهم كثيرًا ما يحتاجون إلى المدِّ في كلامهم ليكون المد عِوَضًا عن شيء قد حذفوه، أو للين الصوت فيه».[2]

ويقول في موضعٍ آخر عن استعمال هذه الحروف ردفًا: «وهذا كلُّه أرداف؛ ومعنى أرداف أنَّ الصوت يمتدُّ بها قبل حرف الرويّ، لأنَّهم لما كان من عادتهم أن يترنَّموا في أواخر الأبيات بامتداد الصوت جاءوا بالألف أو الواو أو الياء قبل حرف الرويّ ليمتد بها الصوت، كما وصلوا بالألف».[3]

وكأنَّ ابن جنِّي قد أدرك مبكرًا قيمة أصوات اللين في إحداث الإيقاع الموسيقيّ الذي هو أخص خصائص الشعر العربيّ، والذي يجعل منه مادة جيدة صالحة للإنشاد، وهذا ما قرره المحدثون؛ يقول الدكتور إبراهيم أنيس: «ويتصوَّرُ مَنْ لا دراية لهم بطبيعة الأصوات أنَّ مثل هذه الحركة صوت تافهٌ لا أثر له في السمع، غير أنَّ الدراسة الصوتيَّة الحديثة تُبيِّن بجلاء أنَّها

(1) المُنْصِف: 1/ 35، وبيت ذي الرُّمة في ديوانه: 1/ 468.
(2) المُنْصِف: 1/ 14.
(3) المُنْصِف: 1/ 224.

أوضح في السمع من الرويّ نفسه، وتتلقفها الآذان في وضوح وقوة لا تقل عن الرويّ، فهي ما يسميه المحدثون بأصوات اللين أو الـ **VOWELS** التي تُعَدُّ أوضح الأصوات في كلِّ لغة، وأقبل للتغنِّي بها، فليست العبرة هنا بوظيفتها النحويَّة، وإنَّما العبرة بوقعها في الأُذن».[1]

وهكذا طالما تخلَّص ابن جنِّي من إسار الدراسة الصرفيَّة إلى الشعر في عذوبته ورقته، وفى موسيقاه وإيقاعه.

(1) موسيقى الشعر؛ د. إبراهيم أنيس؛ ص280، 281.

(2) سرُّ صناعة الإعراب

على الرغم من أنَّ ابن جنِّي قد ألَّف كتابه هذا في الأصوات اللغويَّة: مخارجها وصفاتها وأحوالها من حيث الأصالة والزيادة والبدليَّة؛ فإنَّه قد تطرَّق من خلاله، إلى مسائل نقديَّة بارعة تجلِّيها لنا النقاط الآتية:

(1) إذا كان الشعر من أُسس الدرس اللغويّ عمومًا، وهذه الأشعار تُثير - بلا شك - كثيرًا من القضايا المعنويَّة، فكان لزامًا على ابن جنِّي أن يقوم بشرحها، وجلاء غامضها، وتحليل النص جزءٌ مهمّ من النقد الأدبيّ، فعندما استشهد بقول امرئ القيس:

وَإِنَّ شِفَائِي عِبْرَةٌ مُهَرَاقَةٌ فَهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلِ؟

تطرَّق إلى معناه قائلاً: ففي قوله "مُعَوَّل" مذهبان: **أحدهما:** أنَّه مصدر عوَّلت بمعنى أعولت؛ أي بكيت، أي فهل عند رسم دارس من إعوالٍ وبكاء؟

والآخر: أنَّه مصدر عوَّلت على كذا؛ أي اعتمدت عليه، كقولهم: إنَّما عليك مُعَوَّلي؛ أي اتِّكالي.

وعلى أيّ الأمرين حملت المعوَّل فدخول الفاء على فهل عند رسم دارس حَسَنٌ جميل؛ أمَّا إذا جعلت المُعَوَّل بمعنى العويل والإعوال؛ أي البكاء، فكأنَّه قال: إنَّ شفائي أنْ أسفح عَبْرتي، ثمَّ خاطب نفسه أو صاحبيْه فقال: إذا كان الأمر على ما قدمته من أنَّ في البكاء شفاءً وجدىً، فهل بي من بكاء أشفى به غليلي؟

فهذا ظاهره الاستفهام لنفسه، ومعناه التحضيض لها على البكاء، كما تقول: قد أحسنتَ إليَّ فهل أشكرك؛ أيْ فلأشكرنَّك، وقد زرتني؛ فهل أكافؤك؟ أي فلأكافئنَّك.

وإذا خاطب صاحبيْه فكأنَّه قال: قد عرَّفْتكما سبب شفائي؛ وهو البكاء والإعوال، فهل تُعْولان وتبكيان معي لأشفي وجْدي ببكائكما...

وأمَّا من جعل «مُعَوَّل» بمنزلة تعويلي على كذا؛ أي اعتمادي واتِّكالي عليه، فوجه دخول الفاء على فهل في قوله أنَّه لما قال: «إنَّ شفائي عَبرةٌ مهراقة، فكأنَّه قال: إنَّما راحتي في البكاء،

فما معنى اتّكالي في شفاء غليلي على رسم دارس لا غناء عنده عندي؟ فسبيلي أنْ أُقْبل على بكائي ولا أعوِّلُ في برد غليلي على ما لا غناء عنده، وهذا أيضًا معنى يحتاج معه إلى الفاء لتربط آخر الكلام بأوَّله، فكأنَّه قال: إذا كان شفائي إنَّما هو في فيض دمعي، فسبيلي ألاّ أُعَوِّل على رَسْمٍ دارس في دَفْع حُزْني، وينبغي أنْ أجدَّ في البكاء الذي هو سبب الشفاء».[1]

فهذا تحليلٌ رائع للبيت قلَّ أنْ تجد له نظيرًا، لأنَّك تقرأ شروح المعلَّقة فتجد الوجهيْن في تفسير الكلمة[2]، ولكنَّ التحليل هناك ينقصه هذا الفهم الرائع، والأسلوب البليغ الذي يجمع بين التفسير اللغويّ، والفهم البلاغيّ للمعنى المجازيّ للاستفهام، والتحليل النفسيّ لقلب الشاعر الملتاع.

(2) علَّل ابن جنِّي – من خلال الدرس الصوتيّ الفاهم – بعض الظواهر العروضيَّة التي تعتمد في المقام الأول على درس الأصوات وتذوُّق النغم، ففي مسألة جواز تبادل الواو والياء في الردف يعلِّل لها بقوله: «إنَّ بين الياء وبين الواو قربًا ونسبًا ليس بينهما وبين الألف، ألا تراها (أي الألف) تثبت في الوقف في المكان الذي تحذفان فيه؟ وذلك قولك: هذا زيد، ومررت بزيد، ثم تقول: ضربت زيدًا، وأراهما تجتمعان في القصيدة الواحدة ردفيْن؛ نحو قول امرئ القيس:

قَدْ أَشْهَدُ الغَارَةَ الشَّعْوَاءَ تَحْمِلُنِي ... جَرْدَاءُ مَعْرُوقَةُ اللَّحْيَيْنِ سُرْحُوبُ

ثمَّ قال فيها:

كَالدَّلْوِ بُتَّتْ عُرَاهَا وَهْيَ مُثْقَلَةٌ ... وَخَانَهَا وَذَمٌ مِنْهَا وَتَكْرِيبُ

ولا يجوز معهما ألف في مكانهما».[3]

---

(1) سر صناعة الإعراب: 1/ 257، 258، وبيت امرئ القيس في ديوانه؛ ص9.

(2) انظر: شرح القصائد العشر؛ للخطيب التبريزي، ص20، 21، والديوان؛ ص9.

(3) سر صناعة الإعراب: 1/ 20، 21، وبيتا امرئ القيس في ديوانه؛ ص225، 227، وبينهما ثمانية أبيات. معروقة اللَّحْيَيْن: قليلة لحم الخدّين، سرحوب: طويلة، بتت: قطعت، الوَذَم: السير تعلق منه الدلو، تكريب: حبل معاون للوذم، إذا انقطع أحدهما قام الآخر مكانه.

وهو تعليل جدّ مقبول من صوتيّ فاهم يتمتع بحاسةٍ ذوقية عالية في إدراك النغم وقيمته الموسيقيَّة.

(3) تخلَّص ابن جنِّي من إسار المسائل اللغويَّة والصوتيَّة إلى بعض الظواهر البلاغيَّة من خلال النصوص، حتى إنَّه ليجعل من رؤيته قاعدة يعتمد عليها في بابها، فقد استشهد برجز حُذف فيه جواب الشرط، فخلُص إلى قاعدة رائعة في بلاغة الحذف؛ قائلاً: «وذهب أصحابنا إلى أنَّ حذف الجواب في هذه الأشياء أبلغ في المعنى من إظهاره، وأنَّه لذلك ما حُذفت هذه الأجوبة، قالوا: ألا ترى أنَّك إذا قلت لغلامك: والله لئن قمت إليك، وسكتَّ عن الجواب، ذهب بفكره إلى أنواع المكروه من الضرب والقتل والكسر وغير ذلك، فتمثَّلت في فكره أنواع العقوبات، فتكاثرت عليه وعظُمتْ الحال في نفسه ولم يدرِ أيّها يتقي، ولو قلت: والله لئن قمت إليك لأضربنَّك، فأتيت بالجواب لم يتق شيئًا غير الضرب، ولا خَطَرَ بباله نوعٌ من المكروه سواه، فكان ذلك دون حذف الجواب في نفسه، قال أبو على: ومثل معناه قول كُثَيِّر:

فَقُلْتُ لَهَا يَا نَفْسُ كُلُّ مُصِيبَةٍ إِذَا وُطِّنَتْ يَوْمًا لَهَا النَّفْسُ ذَلَّتِ»[1]

فهذا تحليل نفسيّ رائع، يدل على علم الرجل بسرائر النفس علاوة على علمه بأسرار الكلمة، مما يجعلنا نؤمن بصدق هذا التقديم الرائع من الإمام عبد القاهر الجرجانيّ بهذا الباب؛ باب الحذف، قائلاً: «وهو بابٌ دقيقُ المسلك، لطيفُ المأخذ، عجيبُ الأمر، شبيهٌ بالسحر، فإنَّك ترى به ترك الذِّكر أفصح من الذِّكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطقَ ما تكون إذا لم تنطق، وأتمَّ ما تكون بيانًا إذا لم تُبِنْ».[2]

ولا شكَّ أنَّ المثال الذي ذكره ابن جنِّي هنا، ومثالاً آخر بعده، يؤكِّدان هذا المعنى كلَّ تأكيد، مما يدل على دقة الذوق ورهافة الحسّ الذي يتمتع به ابن جنِّي، على الرغم من أنَّه قال كلَّ ذلك استطرادًا في الحديث عن أحد شواهده.

(4) عقد ابن جنِّي في ختام هذا الكتاب بابًا عن مزج الحروف بعضها ببعض، وما يحسن منها وما يقبح، ويُعَدُّ هذا الباب عمدة في معرفة سر فصاحة الكلمة والكلام، ومتى يُحْكم على

(1) سر صناعة الإعراب: 2/ 649، وبيت كُثَيِّر عزة في ديوانه؛ ص97 برواية (فقلت لها يا عزُّ...).
(2) دلائل الإعجاز؛ ص146.

الكلمة والكلام بالتنافر، إذ قسَّم لنا تأليف الحروف ثلاثة أضرب: «أحدها: تأليف الحروف المتباعدة؛ وهو الأحسن، والثاني: تضعيف الحرف نفسه؛ وهو يلي الأول في الحُسن، والثالث: تأليف الحروف المتجاورة؛ وهو دون الاثنين الأولين؛ فإمَّا رُفِض البتة، وإمَّا قلَّ استعمالُه».

وقد ضرب ابن جنّي لذلك أمثلة تطبيقيَّة كثيرة، فقال مثلاً: «إنَّ أقلَّ الحروف تألُّفًا بلا فصل حروف الحَلْق. ويتلو حروف الحَلْق حروف أقصى اللسان؛ وهي القاف والكاف والجيم، وهي لا تتجاور البتة».

ثم علَّل لذلك بعلةٍ تدل على تذوقه الفاهم لأجراس الحروف قائلاً: «وذلك أنَّ الصوت إذا انتحى مخرج حرف فأجرس فيه، ثمَّ أريد نقله عنه، فالأخلق بالحال أن يعتمد به مخرج حرف يبعد عنه ليختلف الصوتان فيعذبا بتراخيهما، فأمَّا أن ينقل عنه إلى مخرج يجاوره، وصدًى يناسبه، ففيه من الكلفة ما في نقد الدينار من الدينار، ونحو ذلك؛ ففي هذا إشكال، وفيهما إذا تباعدا من الكلفة ما في نقد الدينار من الدرهم أو نحو ذلك، وهذا أمرٌ واضح غير مُشْكل، فلذلك حسن تأليف ما تباعد من الحروف».[1]

وهي قواعد أساسية انطلق من خلالها النقاد والبلاغيُّون، فحكموا على حروف الكلمة بالتنافر من خلال تلك القوانين التي وضَّح ابن جنّي ملامحها.

وإنْ تعجب فعجبٌ صنيع ابن سنان الخفاجي (ت 466 هـ)؛ الذي نقل كلام ابن جنّي برُمَّته قاعدة وأمثلة، ولم يُشِر إلى ابن جنّي اللهم إلا تلك العبارة الموهمة: «والعلَّة فيها على ما ذكر أصحاب هذه الصناعة...».[2]

ولا شكَّ أنَّ جهدًا هذا شأنه - جنح إليه ابن جنّي استطرادًا فقط - يضع صاحبه في مصافِّ الروَّاد الأوائل من النقَّاد والبلاغيِّين، ويغيِّر نظرتنا لكتبه اللغويَّة التي تحوي بين ثناياها ما يشوق ويروق من الدرس الأدبيّ، والتحليل النقديّ والذوق البلاغيّ الفاهم البصير.

---

(1) انظر: سر صناعة الإعراب: 2/ 812: 816.
(2) انظر: سر الفصاحة؛ ص54.

(3) الخصائص

هذا سَفَرٌ خالد من أسفار العربية حَرِيٌّ أن تُكتب حروفه بماء الذهب، سجَّل فيه ابن جنِّي خصائص هذه اللغة أروع تسجيل، وتعمَّق في بحوثها تعمُّقًا أبرَّ به على المتقدِّمين، وأعيا المتأخِّرين، ولذا وجدنا صاحبه حفِيًّا به غاية الحفاوة، يعده مفخرته النادرة، وتُحفته الفاخرة، حيث يقول في صدره: «وهذا... كتابٌ لم أزل على فارط الحال، وتقادم الوقت ملاحظًا له، عاكفَ الفكر عليه، منجذب الرأي والرويَّة إليه، وادًّا أنْ أجد مهملاً أصِلُهُ به، أو خللاً أرتقه بعمله، والوقت يزداد بنواديه ضيقًا، ولا ينهج لي إلى الابتداء طريقًا، هذا مع إعظامي له، وإعصامي بالأسباب المتناطة به، واعتقادي فيه أنَّه من أشرفِ ما صُنِّف في علم العرب، وأذهَبِه في طريق القياس والنظر، وأعْوَدِه عليه بالحيطة والصَّوْن، وآخذه له من حصَّة التوقير والأوْن، وأجمعه للأدلة على ما أُودِعَتْه هذه اللغة الشريفة من خصائص الحكمة، ونِيطتْ به من علائق الإتقان والصنعة، فكانت مَسافرُ وجوهه ومَحاسرُ أذرعه وسوقه تصفُ لي ما اشتملت عليه مشاعره، وتحي إليَّ بما خيطت عليه أقرابُه وشواكِلُه».[1]

لقد فخر الرجل بكتابه أيّما فخر، وحُقَّ له لأنَّه تحمل في سبيله العنَّاء المُعَنِّي والنَّصَبَ المُنْصِب حتى جمع هذه المادة النادرة التي تنخَّلها بعناية، وخبرها بمسباره النادر، فكان من أروع أسفار العربية بلا ريب.

وكتابه هذا لا يختص بعلمٍ من علوم العربية، بل فيه من فقه اللغة وأصواتها ونحوها وتصريفها وبلاغتها، وشرح روائع شعرها، ونقد أدبها، ما يعزُّ أن تنطوي على مثله دفَّتا كتاب؛ لأنَّ الرجل إنَّما ينظر إلى اللغة نظرة شمولية، باعتبارها لُحمة إبداعية صادرة عن قومٍ يفهمون

---

(1) الخصائص: 1/ 1، 2. فارط: سابق، أرتقه: أصلحه، نواديه: شوارده، المتناطة: المتعلقة، الأون: السكون والراحة، تحي: توحي، الأقراب: جمع قرب وهو السير الذي يربط السرج من الأمام مارًّا بالبطن، الشواكل: جمع شاكلة؛ السير الذي يربط السرج من وراء كفل الفَرَس.

وموجَّهة لقومٍ يعقلون، فلا بدَّ أنْ تحمل اللغة من سمات الصحة والجمال والبراعة والجلال ما يوازي عظمة القائلين وفهم السامعين، ولن يتجلَّى ذلك إلا من خلال تلاحم أجزاء علوم اللغة؛ هذا التلاحم الرائع.

وقد أوضح ابن جنِّي مسلكه في صدر كتابه بعدما أفاض في الحديث عن معنى الكلام والقول والفرق بينهما حديثًا جرَّه إلى شِعَابٍ شتى، فعقَّب على هذه الاستفاضة الشمولية بقوله: «وهذا بابٌ طويل جدًّا، وإنما أفضى بنا إليه ذَرْوٌ من القول أحببنا استيفاءه تأنُّسًا به، وليكون هذا الكتاب ذاهبًا في جهات النظر، إذ ليس غرضنا فيه الرفع والنصب والجر والجزم، لأنَّ هذا أمرٌ قد فرغ في أكثر الكتب المصنَّفة فيه منه، وإنَّما هذا الكتاب مبنيٌّ على إثارة معادن المعاني وتقرير حال الأوضاع، والمبادي، وكيف سرت أحكامها في الأحْناء والحواشي».[1]

فالرجل يرى النص اللغويّ وحدةً متماسكة، لا تفتِّتها آراء النحاة، وتحليلات الصرفيين وأذواق البلاغيين وأحكام الناقدين، وإنَّما تتعاون كلُّ هذه العلوم لتجلِّي جماليات هذا البنيان المتكامل.

وليستْ هذه العبارات مجرد دعوى يتشدَّق بها صاحبها، وإنَّما الكتاب يصدِّقها كلَّ التصديق؛ فهو عمدةٌ لدى علماء أصول اللغة والنحو والصرف، لا جدال، ثم إنَّه يشتمل على مباحث بلاغية ضخمة، مثَّلت بمفردها مادة صالحة لدراسة بلاغية جادَّة.[2]

أمَّا من الناحية الأدبيَّة والنقديَّة فنستطيع أن نستجلي ملامح جهده من خلال ما يلي:

---

(1) الخصائص: 1/ 33. ذَرْو: طرف.

(2) انظر: الفصل الكبير الذي عقده الدكتور عبد القادر حسين في كتابه: (أثر النحاة في البحث البلاغيّ) بعنوان: البلاغة عند ابن جنِّي؛ ص276: 338. ورسالة: مسائل البلاغة في كتاب الخصائص لابن جنِّي؛ إعداد: عبد المنعم سيد عبد السلام الأشقر، مخطوطة بمكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة، رقم (719).

(1) اهتمامه البالغ برواية الشعر: لأنَّه متى صحّ الخبر فهو العمدة في بابه، وينبغي أن يُصار إليه، ولا يحاد عنه، ألم يقل ابن جنِّي: «وإذا كان الخبر الصحيح قد وَرَدَ بهذا وجب تلقِّيه باعتقاده، والانطواء على القول به».[1]

ولذا كان ابن جنِّي يطعن دومًا في الروايات الزائفة، والأخبار الزائغة، ويكشف بهرجها متى لاح أمامه دليل الوضع،[2] بل عقد في نهاية كتابه بابًا سماه (بابٌ في صدق النقلة وثقة الرواة والحملة)، تحدث فيه عن أحوال الرواة، وما كانوا ينطوون عليه من صدقٍ وأمانة، وتأثم من دَسِّ شيء زائف بين ثنايا هذا العلم الشريف،[3] وسوف يتجلَّى ذلك في حديثي عن جهده في مجال الرواية وتحقيق النصوص إن شاء الله.

(2) اهتمامه الشديد بموسيقى الشعر: لأنَّ النغم أبرز خصائص الشعر العربيّ، ولذا أجابنا في كتابه عن بعض الأسئلة الشائكة مثل: لماذا يُؤتى بالردف والتأسيس حرفيْ مدّ؟ وما سر كونهما قرب الطَّرْف؟ وما حُكم اختلاف حركة التوجيه في الرويّ المقيد؟ وما الرأي في الإقواء إن وقع فيه الشاعر؟ وما حقيقة لزوم ما لا يلزم وصور ذلك التطوُّع؟ وما مدى الضرورة الشعرية؟ إلى غير ذلك مما سنوضِّحه في حديثنا عن موسيقى الشعر كقضية من قضايا النقد الأدبيّ عند ابن جنِّي.

(3) تطرق ابن جنِّي في كتابه هذا لكثير من قضايا النقد الأدبيّ مثل: اللفظ والمعنى، والقِدَم والحداثة، والطبع والصنعة؛ مسهمًا في كلِّ ذلك بجهد مُعْلَم.

(4) روى ابن جنِّي في كتابه هذا كثيرًا من نقد العلماء السابقين مثل: الأصمعيّ، وأبى حاتم السجستاني، وأبى عبيدة، وابن الأعرابي، وثعلب، وغيرهم في بابين هما: (أغلاط العرب، وسقطات العلماء)،[4] ولعل بعض هذه النصوص لا توجد في كتابٍ آخر، فتسجيله لها

---

(1) الخصائص: 1/ 42.
(2) انظر: الخصائص: 1/ 291، 1/ 392، 3/ 219.
(3) انظر: الخصائص: 3/ 312.
(4) انظر: الخصائص: 3/ 276 -312.

ذو قيمة تاريخيَّة، وذو قيمة فنيَّة، لأنَّ إيرادها دون تعليق دليل موافقته لأصحابها، فكأنَّها صادرة عن ذوقه هو.

(5) اهتمَّ ابن جنّي اهتمامًا بالغًا بالموازنة بين المعاني اللغويَّة والمعاني الشعريَّة، فهو تارة يستدلُّ على فقه المعنى اللغويّ بإشارة الشعراء إلى هذا المعنى، فكأنَّ استعمالهم له يدل على صحة رؤيته.

ففي معرض حديثه عن إيثار العرب الخفيف من الحركات، وإيجازهم في المعنى إلى أبعد حدٍّ إيثارًا للخفة، يستدل على ذلك بحديث الشعراء عن الرقة والرشاقة حتى في الهيئة والملبس؛ فيقول: ومما يدلُّك على لطف القوم ورقتهم مع تبذلهم وبذاذة ظواهرهم مدحهم بالسباطة والرشاقة، وذمِّهم بضدها من الغلظة والغباوة ألا ترى إلى قولها:

فَتًى قُدَّ قَدَّ السَّيْفِ لا مُتَآزِفٍ ... وَلا رَهِلٍ لَبَّاتُهُ وَبَآدِلُهْ

وقول جميل في خبر له:

وَقَدْ رَابَنِي مِنْ جَعْفَرٍ أَنَّ جَعْفَرًا ... يَبُثُّ هَوَى لَيْلَى وَيَشْكُو هَوَى جُمْلِ

فَلَوْ كُنْتَ عُذْرِيَّ الصَّبَابَةِ لَمْ تَكُنْ ... بَطِينًا وَأَنْسَاكَ الهَوَى كَثْرَةُ الأَكْلِ

وقول عمر:

قَلِيلاً عَلَى ظَهْرِ المَطِيَّةِ ظِلُّهُ ... سِوَى مَا نَفَى عَنْهُ الرِّدَاءُ المُحَبَّرُ

وإلى الأبيات المحفوظة في ذلك وهو قوله:

وَلَقَدْ سَرَيْتُ عَلَى الظَّلامِ بِمِغْشَمٍ ... جَلْدٍ مِنَ الفِتْيَانِ غَيْرِ مُثَقَّلِ

وأظنَّ هذا الموضع لو جمع لجاء مجلدًا عظيمًا».[1]

---

(1) الخصائص: 1/ 80. والبيت الأول لزينب بنت الطثرية ترثي أخاها يزيد في قصيدة بالأمالي: 2/ 96، 97 ورواية البيت هناك: (... لا متضائل..)، وبيتا جميل في ديوانه؛ ص182؛ مع اختلافات كثيرة في اللفظ، وبيت عمر بن أبي ربيعة في ديوانه؛ ص 64، والبيت الأخير لأبي كبير الهذلي؛ وهو مطلع حماسية له، انظرها في: شرح المرزوقي لديوان الحماسة: 1/ 84، حماسية 12.

إنَّ الرجل يحمل في ذاكرته نهرًا متدفقًا عن عذب الشعر بحيث يمكنه أن يكتب مجلدًا عظيمًا حول مسألة يسيرة، على الرغم من إيماننا بأنَّ هذا الاستدلال إنَّما هو من باب الاستئناس الذي يقصده ابن جنِّي قصدًا لإثبات تلاحم علوم اللغة هذا التلاحم الوثيق، ولإمتاع قارئه بهذا الفيض الزاخر من نهر الشعر المتدفِّق، وما أكثر هذا في كتابه.[1]

ولشدَّة اهتمام ابن جنِّي بعقد الصلة بين المعاني اللغوية ومعاني الشعر عقد بابًا سمَّاه (بابٌ في مشابهة معاني الإعراب لمعاني الشعر)؛ حاول فيه عقد صلات بين آراء النحاة وخيال الشعراء الذي يوحي بتلك القاعدة النحوية، مثل استشهاده على بناء لا النافية للجنس معه اسمها، والجر بالمجاورة وغير ذلك.[2]

وهذا العمل وإن كان فريدًا في بابه إلا أنَّ الباحث يجد فيه مطعنًا، من جهة أنَّ معاني الإعراب ثابتة ثبات القواعد النحويَّة، بخلاف المعاني الشعرية، فإنَّها رؤى ذاتيَّة، إذ إنَّه من الممكن أن يتناول شاعران موقفًا معينًا برؤيتيْن متعاكستين، لا نملك أن نحكم على إحداهما بالخطأ، إذْ هي معانٍ ذوقية، ولولا اختلاف الأذواق لبارت السلع في الأسواق، وكأنَّ ابن جنِّي قد وقع في هذا المأزق، عندما حاول عقد الصلة بين العامل في التنازع، وبين خيال الشعراء، فالبصريُّون يرون إعمال الثاني لقربه؛ قال: «ونظير هذا المعنى قول الهذلي:

بَلَى إِنَّهَا تَعْفُو الكُلُومُ وَإِنَّمَا ... نُوَكَّلُ بِالأَدْنَى وَإِنْ جَلَّ مَا يَمْضِي

ومن ذلك أيضًا قول شاعرنا:

خُذْ مَا تَرَاهُ وَدَعْ شَيْئًا سَمِعْتَ بِهِ ... فِي طَلْعَةِ الشَّمْسِ مَا يُغْنِيكَ عَنْ زُحَلِ

والكوفيون يرون إعمال الأول لقوته بصدارته، فلم يعدم ابن جنِّي ما يرشح هذا من خيال الشعراء، فقال: ومما جاء في إعمال الأول قول الطائيّ الكبير:

نَقِّلْ فُؤَادَكَ حَيْثُ شِئْتَ مِنَ الهَوَى ... مَا الحُبُّ إِلَّا لِلْحَبِيبِ الأَوَّلِ

(1) انظر أمثلة أخرى في: الخصائص: 1/ 15، 16، 24، 25، 2/ 126، 128.
(2) انظر: الخصائص: 2/ 170 -180.

وقول كُثَيِّر:

وَلَقَدْ أَرَدْتُ الصَّبْرَ عَنْكِ فَعَاقَنِي ... عَلَقٌ بِقَلْبِي مِنْ هَوَاكِ قَدِيمُ»[1]

فهلاّ استشعر ابن جنّي أنَّ المعاني الشعريَّة لا تعرف التحديد على خلاف المعاني النحويَّة التي توصف بالثبات، والتي لا يمكن لأحد قلْبها إلى الضدِّ تمامًا مع بقاء الحُكم صحيحًا، بخلاف المعنى الشعريّ الذي يمكن قلبه إلى الضد، وفي كلا الضدين من الروعة والجمال ما فيه، وليس أدل على ذلك من أنَّ بيت أبي تمّام السابق الذي أعلن فيه أنَّ للحبّ إنَّما هو للحبيب الأول وحده، ودلَّل عليه بقوله بعده:

كَمْ مَنْزِلٍ في الأَرْضِ يَأْلَفُهُ الفَتَى ... وَحَنِينُهُ أَبَدًا لأَوَّلِ مَنْزِلِ

قد جاء شاعرٌ متأخر هو صفيُّ الدين الحليّ (ت750هـ)؛ فرأى عكسه تمامًا، ودلَّل على رؤيته بكلِّ براعة قائلاً:

لا حُبَّ إِلَّا لِلْحَبِيبِ الأَوَّلِ ... فَاصْرِفْ هَوَاكَ عَنِ الحَبِيبِ الأَوَّلِ

وَدَعْ العَتِيقَ فَلِلْجَدِيدِ حَلاوَةٌ ... تُنْسِيكَ مَاضِيَ العَيْشِ بِالمُسْتَقْبَلِ

أَعْلَى المَرَاتِبِ في الحِسَابِ أَخِيْرُهَا ... فَقِسِ المِلاحَ عَلَى حِسَابِ الجُمَّلِ

أَتَشُكُّ في أَنَّ النَّبِيَّ مُحَمَّدًا ... سَادَ البَرِيَّةَ وَهُوَ آخِرُ مُرْسَلِ[2]

ومن ثَمَّ فالباحث يرى فساد عقد هذه الصلات، لأنَّها قياس للثابت على المتحول وللمنضبط على غير المنضبط مما يجعل من السهل جدًّا رد كل معنى ذكره بوجود ضده، على الرغم من تقديرنا لروعة وطرافة ما قدَّمه ابن جنّي في هذا المضمار.

---

(1) الخصائص: 2/ 172، 173، وبيت الهذلي لأبي خراش الهذلي (شرح أشعار الهذليين: 2/ 1230)، وشاعرنا: يعنى به المُتنبِّي، وبيته في ديوانه؛ ص 330، وبيت الطائي الكبير (أبي تمام) في ديوانه: 4/ 253، وبيت كُثَيِّر عزة في ديوانه؛ ص206.

(2) ديوان صفيّ الدين الحليّ؛ ص439.

(6) قام ابن جنِّي بشرح كثير من أبيات الشعر التي تصادفه شرحًا فاهمًا يقوم على التذوق الفنيّ الرائع لجماليات الشعر؛ التي هي فوق مواضعات النحويين وأشباههم، وأروع أبيات حلَّلها في هذا المجال الأبيات المنسوبة إلى كُثَيِّر عَزَّة:

وَلَمَّا قَضَيْنَا مِنْ مِنًى كُلَّ حَاجَةٍ وَمَسَّحَ بِالأَرْكَانِ مَنْ هُوَ مَاسِحُ

والتي سوف يَرِد الحديث عنها مفصَّلاً إن شاء الله،[1] حيث ردَّ دعاوى من زعموا أنَّها كفارغ بندق واستنبط منها ما يشوق ويروق لكل من له ذوق رفيع.

بل إنَّ ابن جنِّي – ذلك النحويّ اللغويّ المدقِّق – كان يرد أحيانًا ردًّا عنيفًا على دعاوى النحاة السابقين، ويرى عكس ما رأوه؛ لأنَّ هذا هو الأليق بالمقام والأقرب إلى مذاهب الشعراء، فقد ذكر «الفرَّاء» أن (أو) تأتى بمعنى بل؛ واستشهد بقول ذي الرُّمة:

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْنَقِ الضُّحَى وَصُورَتُهَا أَوْ أَنْتِ فِي العَيْنِ أَمْلَحُ

وقال: معناه: بل أنت في العين أملح.[2]

فردَّ عليه ابن جنِّي قائلاً: «وإذا أرينا أنَّها في موضعها، وعلى بابها، بل إذا كانت هنا على بابها كانت أحسن معنى وأعلى مذهبًا؛ فقد وفَّينا ما علينا، وذلك أنَّها على بابها من الشك، ألا ترى أنَّه لو أراد بها معنى بل، فقال: بل أنت في العين أملح؛ لم يف بمعنى أو في الشك، لأنَّه إذا قطع بيقين أنَّها في العين أملح، كان في ذلك سرف منه، ودعاءٌ إلى التهمة في الإفراط له، وإذا أخرج الكلام مخرج الشك كان في صورة المقتصد غير المتحامل ولا المتعجرف، فكان أعذب للفظه وأقرب إلى تقبُّل قوله، ألا تراه نفسه أيضًا قال:

أَيَا ظَبْيَةَ الوَعْسَاءِ بَيْنَ جَلاجِلٍ وَبَيْنَ النَّقَا آأَنْتِ أَمْ أُمُّ سَالِمِ

---

(1) انظر ما سيأتي في هذا البحث؛ ص396-400.

(2) انظر: معاني القرآن؛ للفراء: 1/ 72، ولم ينسب الفراء البيت إلى ذي الرُّمة وإنَّما قال: وأنشدني بعض العرب.. بخلاف ابن جنِّي الذي جزم بنسبته إلى ذي الرمة، والبيت لم أجده في ديوان ذي الرُّمة.

فكما لا يشك في أنَّ كلامه ههنا خرج مخرج الشك، لِمَا فيه من عذوبته وظُرف مذهبه، فكذلك ينبغي أن يكون قوله: (أو أنت في العين أملح)، أو فيه باقية في موضعها وعلى شكها.

وبعد، فهذا مذهب الشعراء، أن يُظهروا في هذا ونحوه شكًّا وتخالجًا ليروا قوة الشبه واستحكام الشبهة، ولا يقطعوا قطع اليقين البتة، فيُنسبوا بذلك إلى الإفراط وغلوّ الاشتطاط، وإن كانوا هم ومن بحضرتهم ومن يقرأ بَعْدُ أشعارهم يعلمون أن لا حيرة هناك ولا شبهة، ولكن كذا خرج الكلام على الإحاطة بمحصول الحال.. وقال أيضًا (ذو الرُّمة):

ذَكَرْتُكِ أَنْ مَرَّتْ بِنَا أُمُّ شَادِنٍ أَمَامَ المَطَايَا تَشْرَئِبُّ وَتَسْنَحُ

وقال الآخر:

أَقُولُ لِظَبْيِي يَرْتَعِي وَسْطَ رَوْضَةٍ أَأَنْتَ أَخُو لَيْلَى فَقَالَ يُقَالُ

وما أحسنُ ما جاء به الطائيّ الصغير في قوله:

عَارِضْنَا أُصُلاً فَقُلْنَا الرَّبْرَبُ حَتَّى أَضَاءَ الأُقْحُوَانُ الأَشْنَبُ

وقال الآخر:

فَعَيْنَاكَ عَيْنَاهَا وَجِيدُكَ جِيدُهَا سِوَى أَنَّ عَظْمَ السَّاقِ مِنْكَ دَقِيقُ»[1]

إنَّ المراوغة الفنيَّة التي لاذ بها هؤلاء الشعراء في إعطاء المعنى، وبثّ روح التساؤل والحيرة التي من شأنها أن تحرِّك ذهن القارئ لتذهب نفسُه كلَّ مذهب في تفسير المعنى، هي التي شدت ابن جنّي وراقته في تلك الأبيات، وهذا الذي دعاه للرد على الفرَّاء على الرغم من جواز استخدام أو بمعنى بل؛ لأنَّ تركها على معناها الأصليّ من الشك وما يُثيره في نفس السامع من تساؤلات أعلى مذهبًا وأروع فنًّا.

---

(1) الخصائص: 2/ 460: 462، والبيت الأول لذي الرُّمة في ديوانه: 2/ 767، والثاني لذي الرُّمة أيضًا في ديوانه: 2/ 1197، والثالث لمجنون ليلى في ديوانه؛ 25 برواية: (أقول لظبي مرَّ بي وهو راتع)، والرابع للطائي الصغير (البحتري) في ديوانه: 1/ 71، والخامس لمجنون ليلى في ديوانه؛ ص207.

ولك أن تُدهش بعد ذلك من ذاكرة ابن جنِّي الواعية التي تأخذك في سياحة شعريَّة رائعة من القديم إلى الجديد، لتستروح من هجير اللغة في دوحة الشعر الفينانة، ولتجزم مع أبي الفتح بقوله دون تردُّد.

وأخيرًا فذلك دليل على أنَّ الكتاب ليس حِكْرًا على علم من علوم اللغة، لأنَّ صاحبه ما وقف فكره على علم معيَّن، بل ضرب بسهم في كلِّ علوم اللغة، فجاء كتابُه مرآةً لفكره، وصورةً لعلمه الموسوعيّ.

(4) الخاطريَّات[1]

أشار ابن جنّي في إجازة كتبه إلى هذا الكتاب بقوله: «وكتاب ما أحضرنيه الخاطر من المسائل المنثورة مما أمللته أو حصُل في آخر تعاليقي عن نفسي وغير ذلك مما هذه حاله وصورته».[2]

وهذا يدلُّ على أنَّ الكتاب من آخر مؤلفات ابن جنّي حيث ضمَّنه آخر تعاليقه عن نفسه، ويؤيد هذا أنَّ بالكتاب ثبتًا يحوى تسعة وعشرين كتابًا من مؤلفات ابن جنّي.[3]

وكأنّي بأبي الفتح وهو في أواخر حياته بدأ يقلِّب في أوراقه القديمة فعنَّت له بعض المسائل، وهداه فكره إلى رؤى جديدة فأبَى أن يكتمها؛ فكان هذا الكاتب الذي هو أشتات مجتمعات من المسائل النحويَّة والصرفيَّة، والتطبيقات الجديدة على آرائه في فقه اللغة، والشروح للشعر قديمه وحديثه، والتفسير لبعض آي القرآن الكريم، تلك الظاهرة التي لاحت هنا بقوة، فجال بخاطري سؤال: لِمَ لَمْ يفسِّر ابن جنّي – ذلك اللغويّ القدير والعالِم البصير – القرآن الكريم؟ فأجبتُ على ذلك: بأنَّه لم يشأ أن يجعل كلام الله حقلاً لتجاربه اللغويَّة التي من الممكن أن تصيب وأن تخطئ، فبدأ يطبق آراءه على الشعر؛ بادئًا بشعر المُتنبِّي، ثم شعر الهذليين، وأبيات الحماسة، وأرجوزة أبي نواس، وغير ذلك، حتى أحسَّ في نفسه شيئًا من الجسارة على تفسير القرآن الكريم، فهمَّ بتفسيره ولم يفعل، لأنَّ الشيخوخة – وحسبُك بها منكسًا للخَلْق القويّ والعقل الذكيّ – أبتْ أن تُعينه على إتمام هذا العمل العملاق، فسجَّل رؤاه حول بعض الآيات في كتابه هذا.

---

(1) حقق هذا الكتاب الأستاذ على ذو الفقار شاكر، ونشره بدار الغرب الإسلامي بيروت للمرة الأولى عام 1408 هـ = 1988م، ويبدو أن بعض أوراق المخطوطة سقطت منه دون أن يتنبه لذلك، لأنَّ الكتاب مسائل منثورة لا يحس فيها بالسقط والانقطاع غالبًا، فنشر الدكتور محمد الدالي تلك الأوراق التي لم تُنشر مع المطبوعة بعنوان (بقية الخاطريات) في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، م 67، ج3، المحرم 1413هـ = يوليو 1992م.

(2) معجم الأدباء: 3/ 478.

(3) انظر: الخاطريَّات؛ ص64، 65.

والكتاب يتضمن علاوة على جميع ما تقدم ما استحسنه أبو الفتح من شعر العجَّاج وما خرَّجه من شعر تأبَّط شرًّا، وما استفاده من أحمد بن يحيى المعروف بثعلب، فهذا الكتاب هو المخلاة أو الكشكول أو كناشة النوادر التي جمع فيها ابن جنِّي أوراقه المبعثرة حتى لا يفجؤه الموت وفى نفسه غُلَّة لم تُنْقع.

وإذا كان الكتاب على هذه الصورة من تشتت الرؤى وتشعُّب المسائل، فلا شك أنَّه يتضمَّن بعض الرؤى النقديَّة التي تنُمُّ عن فهمٍ أصيل ونظرة ثاقبة، وتجربة محنَّكة من رجل جرسته الأمور ونجَّذته؛ فقد تطرق الرجل إلى قضايا مثل: السلامة اللغويَّة والعروضيَّة، واللفظ، والمعنى، والسرقات الأدبيَّة، إلى غير ذلك مما سيضطلع الفصل الثالث من هذا البحث ببيان رؤية ابن جنِّي في كل هذه القضايا.

وإذا كان لا بدَّ لنا من التمثيل بشيءٍ من هذا الكتاب مما يدل على فهمه النقديّ الأصيل وخبرته بمذاهب الشعراء؛ فلنأخذ تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾ [إبراهيم:46][1].

حيث يقول: إنَّ الجبال في قراءةِ ﴿لِتَزُولَ﴾ المراد بها هذه الجبال التي هي أوتاد الأرض، والجبال في قراءةِ من قرأ ﴿لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾ لا يعنى بها هذه التي ذكرناها، وإنَّما المراد بها – والله أعلم – ثبات الدِّين وعز المسلمين، فسماه – عَزَّ اسمه – جبالاً لثباته وتمكنه... ويؤكد ذلك أنَّ لفظ الجبال قد وضع عبارة عما لا تدركه المعاينة، وإنَّما هو من المعاني المتصوَّرة؛ قال ابن مقبل:

إِذَا مِتُّ عَنْ ذِكْرِ القَوَافِي فَلَنْ تَرَى ... لَهَا قَائِلاً مِثْلِي أَطَبَّ وَأَشْعَرَا

وَأَكْثَرَ بَيْتًا شَاعِرًا ضُرِبَتْ لَهُ ... بُطُونُ جِبَالِ الشِّعْرِ حَتَّى تَيَسَّرَا

فالغرض في الجبال هنا الكثرة والتمكن، وقد شاع في اللغة حتى قال أبو الحسن – رحمه الله – في قوله عَزَّ اسمه: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُزْجِي سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ ثُمَّ يَجْعَلُهُ رُكَامًا فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ وَيُنَزِّلُ

(1) قراءة حفص بنصب لفعل (لتزولَ)، وقرأ آخرون برفعه [انظر: الكشاف: 2/ 565].

مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ فَيُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ وَيَصۡرِفُهُۥ عَن مَّن يَشَآءُ ﴾ [النور:43]: إنَّما يريد بالجبال هنا الكثرة والوفرة، لا نفس هذه الجبال المشاهَدة في نَصْبِهَا ومتعالم شكلها.

وذاكرت أبا على الفارسيّ- رحمه الله- يومًا بالفرزدق، فأنشدني شيئًا من شعره:

أَشَارِبُ قَهْوَةٍ وَخَدِينُ زَمْرٍ ... وَصُرَّاءٌ لِفَسْوَتِهِ بُخَارُ

رِبَاطُ الخَيْلِ في أَبْنَاءِ قَيْسٍ ... وَأَفْصَى خَيْلُهَا خَشَبٌ وَقَارُ

ثم قال لي: «كان الفرزدق جبل شعر».[1]

هنا ترى كلمة الجبال لها معنيان؛ أحدهما: حقيقي؛ وهو تلك الأوتاد المعروفة، والثاني: مجازى؛ حيث تُطلق على كل ما شابهها ثباتًا وقوة وتمكنًا ورسوخًا.. لكنَّ ابن جنّي يوجه كل اعتبار منهما حسب ما يناسبه، فإذا كانت «اللام» للجحود، وكان الفعل بعدها منصوبًا، فالمعنى الحقيقي أليق؛ أي ما يمكن للجبال أن تزول لمكرهم هذا، وإذا كانت اللام هي الفارقة «وإن» مخفَّفة من الثقيلة، فالمعنى المجازيّ أولى؛ أي إنَّ عزَّة بعض المؤمنين قد تزول بارتدادهم بسبب شدة مكر هؤلاء.

ويرى الباحث عكس ما رآه ابن جنّي، فالمعنى الأول معنى النفي أليق بإطلاق الجبال مجازًا؛ أي مهما فعل هؤلاء، فلن يتمكنوا من إزالة ثبات الدِّين وعزة المسلمين، كما قال تعالى: ﴿ يُرِيدُونَ لِيُطۡفِـُٔواْ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفۡوَٰهِهِمۡ وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡكَٰفِرُونَ ﴾ [الصف:8]، فالنفي هذا أليق وأقرب إلى المعنى المجازيّ.

أما المعنى الثاني؛ معنى الإثبات والتوكيد بـ«اللام» الفارقة فهو أقرب إلى المعنى الحقيقي، تفخيمًا لشأن مكرهم الذي تكاد الجبال تزول منه، كما قال تعالى في آية أخرى معقِّبًا على دعواهم أن الله اتخذ ولدًا: ﴿ لَّقَدۡ جِئۡتُمۡ شَيۡـًٔا إِدّٗا ۝٨٩ تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرۡنَ مِنۡهُ وَتَنشَقُّ ٱلۡأَرۡضُ وَتَخِرُّ ٱلۡجِبَالُ هَدًّا ﴾ [مريم:89، 90].

---

(1) الخاطريات؛ ص57، 58، وبيتا ابن مقبل في: الشعر والشعراء: 1/ 457، باختلاف في بعض الألفاظ، وبيتا الفرزدق في ديوانه: 1/ 388.

ولم يكن ابن جنِّي في كتابه هذا بالذي ينساق وراء المعاني المجازيَّة ما دام المعنى الحقيقيُّ لائقًا وسائغًا، ولذا شرح قول الشاعر:

تَبَدَّلْتُ بَعْدَ الخَيْرُزَانِ جَرِيدَةً وَبَعْدَ ثِيَابَ الخَزِّ أَحْلامَ نَائِمِ

يقول: «تبدَّلت بعد اللين شدة، والجريدة: السَّفعة، وأحلام نائم: ثياب بالمدينة مشهورة»[1].

هنا نرى ابن جنِّي لا يجمح به الخيال، فصرف المعنى إلى الحقيقة؛ يعنى إنَّه بعد ثياب الخزّ النفيسة لبس تلك الثياب الخشنة (أحلام نائم)، وإن كنت أرى أنّ المعنى الآخر الذي روى به الشاعر جائز، يعني إنَّه بعد العيش الرغيد والثراء العريض آل أمره إلى ضياع كما يئول أمر الحالم الذي يبني في منامه قصورًا من المجد الباسق والشرف السامق، حتى إذا أصبح الصباح تبيَّن له زيف ما بناه في الأحلام، ووهم ما أثله في المنام.

لكنَّ ابن جنِّي شاء أن يصحِّح للشاعر تلك التورية، وأن يبيِّن له إنَّه لا ينخدع بظاهر معناها، ولا قريب محتواها.

وعلى كلٍّ فالكتاب يضرب في كل فنٍّ من فنون العربية بسهم، وعلى رأسها شرح المعاني ونقدها مهما خالفناه في رأيه الذي ذهب إليه.

---

(1) بقية الخاطريات؛ ص15، 16، والمعنى الذي ذكره لأحلام نائم في [اللسان: حلم: 2/ 982].

(5) المُحْتَسَب

يُعَدُّ كتاب المُحْتَسَب في تبيين وجوه القراءات الشاذة والإفصاح عنها من آخر كتب ابن جنّي، إن لم يكن آخرها على الإطلاق، فقد ألَّفه الرجل وقد أَذِنَتْ شمس عمره بالغروب وما بقي له من نور الحياة إلا كما يبقى من شمس العصر على القصر، ولذا لم يرد له ذكر في الإجازة التي تضمنت كتبه حتى عام 384هـ،[1] كما أنَّنا نجده في صدر كتابه يكتب بلغةِ من أحس بدنو أجله: «فإذا انقضتْ علائقُ مُدَدنا، واستوفي ما في الصحف المحفوظة لديك من عدد أنفاسنا، واستؤنفت أحوال الدار الآخرة بنا، فاقلبنا إلى كنز جنتك التي لم تُخلق إلا لمن وَسِعَ ظل رحمتك، واجعل أمامنا هاديًا من طاعاتنا لك، وزكوات ما علَّمتناه من وجوه حكمتك».[2]

وهي لغة من أدرك أنَّه من الموت قاب قوسين أو أدنى، وكأنَّما أراد أن يتقرَّب إلى مولاه في آخر عمره بعمل يخدم به كتابه العزيز، ويقدِّمه قُرْبَى إلى ربه ذخيرة ليوم المعاد.

ويقطع بهذا ما قاله تلميذه الشريف الرضيّ: «وكان شيخنا أبو الفتح النحويّ عمل في آخر عمره كتابًا يشتمل على الاحتجاج بقراءة الشواذ، ناحيًا به نحو أبي عليّ الفارسيّ في عمله كتاب الحجة؛ وهو الاحتجاج للقراءات السبعة».[3]

فقد أراد أبو الفتح أن يُتِمَّ عمل شيخه الجليل الذي اقتصر في الحُجَّة على القراءات السبعة، بينما يرى ابن جنّي: «أن ما يسمى الآن شاذًا ضارب في صحة الرواية بجِرَانه، آخذ من سمت العربية مهلة ميدانه... وأنَّه مما أمر الله تعالى بتقبُّله، وأراد منها العمل بموجبه، وأنَّه حبيب إليه، ومرضيّ من القول لديه».[4]

---

(1) انظر: معجم الأدباء: 3/ 478.
(2) المُحْتَسَب: 1/ 31.
(3) حقائق التأويل في متشابه التنزيل: 5/ 331.
(4) المُحْتَسَب: 1/ 32، 33.

كما أنَّه يخالفه في المنهج لأنَّ أبا عليّ أسرف في الاحتجاج للقراءات إسرافًا، بينما رام ابن جنِّي السهولة واليسر قائلاً: «إلاّ أنَّا نكره ونتحامى الإطالة لاسيَّما في الدقيق، لأنَّه مما يجفو على أهل القرآن».[1]

وتأخَّر تأليف هذا الكتاب، يعنى أن أبا الفتح قد اكتملت عُدَّته، واستحصدت أداته ووصل إلى ذرى رفيعة من النضج الفكريّ والذوقيّ، وكأنَّه أحسَّ بعظيم ما استنبطه من رؤى فوجدناه يعقِّب كثيرًا بمثل قوله: وكلام العرب لمن عرفه، ومن الذي يعرفه؟ ألطف من السحر، وأنقى ساحة من مشوف الفكر، وأشد تساقطًا بعضًا على بعض، وأمس تساندًا نفلاً إلى فرض».[2]

وقد تجلَّى هذا الذوق الرفيع في شرحه الرائق وتحليله الفائق للقراءات، تحليلاً يقوم على الفهم البصير والتذوُّق الرفيع للغة العرب، ففي تفسيره لقوله تعالى: ﴿أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ﴾ [يوسف:12]؛ يقول ابن جنِّي: «وهو على حذف المفعول؛ أي يرتع مطيَّته، فحُذف المفعول، وعلى ذكر حذف المفعول فما أعربه وأعذبه في الكلام، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ﴾ [القصص:23]؛ أي تذودان إبلهما، ولو نطق بالمفعول لَما كان في عذوبة حذفه ولا في علوه – وأنشدنا أبو على للحطيئة:

مُنَعَّمَةٌ تَصُونُ إِلَيْكَ مِنْهَ كَصَوْنِكَ مِنْ رِدَاءٍ شَرْعَبِيِّ

أي تصون الحدث وتخزنه، فهو كقول الشَّنْفَرى:

كَأَنَّ لَهَا فِي الأَرْضِ نِسْيًا تَقُصُّهُ عَلَى أَمِّهَا وَإِنْ تُخَاطِبْكَ تَبْلَتِ

أي تقطع حديثها حياء وخفرًا، واعتدل في هذا الموضع ذو الرُّمة، قال:

لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الحَرِيرِ وَمَنْطِقٌ رَخِيمُ الحَوَاشِي لا هُرَاءٌ وَلا نَزْرُ

(1) المُحْتَسَب: 1/ 197، وكرَّر ذلك في: 1/ 236.
(2) المُحْتَسَب: 1/ 93، وانظر أمثلة أخرى لما يُقاربها فيه: 1/ 146، 358، 2/ 140، 250.

وما أظرف قوله «رخيم الحواشي»؛ أي لا تنتشر حواشيه فتهرأ فيه، ولا يضيق عما يحتاج من مثلها إليه للسماع والفكاهة، وكما يُستحسن ويُستعذب من الثقال؛ ألا ترى إلى قول الآخر:

وَلَمَّا قَضَيْنَا مِنْ مِنًى كُلَّ حَاجَةٍ وَمَسَّحَ بِالأَرْكَانِ مَنْ هُوَ مَاسِحُ

أَخَذْنَا بِأَطْرَافِ الأَحَادِيثِ بَيْنَنَا وَسَالَتْ بِأَعْنَاقِ المَطِيِّ الأَبَاطِحُ

ومنه:

وَحَدِيثٍ أَلَذُّهُ هُوَ مِمَّا تَشْتَهِيهِ النُّفُوسُ يُوزَنُ وَزْنَا

مَنْطِقٌ صَائِبٌ وَتَلْحَنُ أَحْيَانًا (م) وَخَيْرُ الحَدِيثِ مَا كَانَ لَحْنَا

أي تارة تورد القول صائبًا مسددًا، وأخرى تحرِّف فيه وتلحن؛ أي تعدل عن الجهة الواضحة متعمدة لذلك تلعبا بالقول».[1]

انظر إلى هذا التحليل الرائع، وما ساقه فيه من بلاغة حذف المفعول به والذي كان مصباحًا كاشفًا أمام شيخ البلاغيين عبد القاهر؛ الذي توسَّع في هذا الموضوع توسعًا رائعًا[2]، ثم انتقاله إلى مذهب بعض الشعراء في استعذاب الصمت من المحبوب، ربَّما لأنَّ هذا الصمت ينطق بمعاني الحياء ويُثير في المحبِّ تساؤلات شتى، ومذهب غيرهم في استعذاب الاعتدال، ومذهب طائفة أخرى في الاستلذاذ بالقول المسهب الذي يقع بردًا وسلامًا على نفس العاشق المتولِّه.. وهكذا تؤول دومًا معاني الشعر إلى الذوق المحض الذي لا ضابط له إلاّ رؤى هؤلاء الشعراء وما أبعد ما بينها.

---

(1) المُحْتَسَب: 1/ 333، 334، وبيت الحطيئة في ديوانه؛ ص17، وبيت الشنفرى أحد أبيات مفضليه؛ التي مطلعها:

ألا أم عمرو أجمعت فاستقلت وما ودعّت جيرانها إذ تولّت

[انظر: المفضليات؛ ص109]، وبيت ذي الرُّمة في ديوانه: 1/ 577، والبيتان بعده سيأتي الحديث عن نسبتهما وتحليل ابن جنِّي لهما ص، والبيتان الأخيران منسوبان لمالك بن أسماء؛ وهما في: البيان والتبيين: 1/ 147، وأمالي القالي: 1/ 26.

(2) انظر: دلائل الإعجاز؛ ص153.

والحقّ أنَّ ابن جنِّي ناقش في كتابه هذا كثيرًا من القضايا النقديَّة؛ مثل الرواية وما وراءها من جرح وتعديل للرواة، وبعض قضايا الشكل الموسيقيّ وما وراءها من أسرار رائعة أو عيوب فاجعة، وقضايا: القديم والجديد، واللفظ والمعنى، ناهيك عن الموازنات الأدبيَّة التي تعكس حيوية الرجل، وتفاعله مع النص ذلك التفاعل الإيجابيّ الذي يجعل من الشعر كلِّه ساحة للرؤى المؤتلفة أو المختلفة، والتي تعكسها مراياه المتجاورة بكلِّ روعة أخاذة وافتنان معجب.

والكتاب بهذه الصورة مع الخصائص بمثل فكر ابن جنِّي في سموقه وتألُّقه، في إحكامه ودقته، في شموله المُعْجِب الذي يجعل من النص وحدة متماسكة لا تمزقها مباحث النحاة ورؤى البلاغيين وأذواق النقاد، لكنَّه يسبح مع النص سباحة الماهر المرتاض القادر على مواجهة كل تيار، بل القادر على توجيهه الوجهة البلاغيَّة التي يريدها له ذلك الساحر؛ ساحر الكلمة، حتى إنَّه أُخذ عليه مغالاته في تأويل القراءة الشاذَّة، وهو حقًّا كان مغاليًا في تحميل النص فوق طاقته، لكنَّها مغالاة محمودة ما دامت توسِّع أُفق الرؤية، وتُضفي على النص القرآني مسحة بلاغية معجبة، ففي تحليله قراءة: ﴿وَنَادَوْاْ يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُم مَّٰكِثُونَ﴾ [الزخرف:77][1]؛ يقول ابن جنِّي: «هذا المذهب المألوف في الترخيم، إلا أنَّ في هذا الموضع سرًّا جديدًا، وذلك أنَّهم لِعِظَمِ ما هم عليه ضعُفت قواهم، وذلَّت أنفسهم وصغر كلامهم، فكان هذا من مواضع الاختصار ضرورة عليه، ووقوفًا دون تجاوزه إلى ما يستعمله المالك لقوله، القادر على التصرف في منطقه».[2]

وقد أحسَّ تلميذه الشريف الرضيّ - رحمهما الله - بما في هذا القول من غُلُوٍّ في التوجيه فبادر بالرد عليه، لكنَّه أخيرًا بان له وجه جميل في رؤية أستاذه العبقريّ فقال: «... وكان يغلو به التغلغل في استنباط المعاني والتولُّج إلى غامضاتها والغوص على قراراتها إلى أن يورد مثل

(1) قراءة «يا مال» ترخيم لقراءة حفص: يا مالك.
(2) المُحْتَسَب: 2/ 257.

هذا الذي ربما خدش به وجه فضله الذي لا مغمز فيه ولا مطعن عليه، ومع ذلك فهو في هذا العلم السابق المسوَّم، والأول المقدَّم، والبحر الجموم، والدليل المأموم.

وقد كان بعض علماء الوقت خاوضني في ذلك؛ فقال في كلامه: ترى شيخنا أبا الفتح لم يسمع قول الله سبحانه في صفة الكفار المعذَّبين في نار جهنم - نعوذ بالله منها ﴿ وَهُمْ يَصْطَرِخُونَ فِيهَا رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ ﴾ [فاطر:37].

والاصطراخ ضد ما توهمه من خفوت أصواتهم وانقطاع أنفاسهم، ومن يمكنه رفع الصوت بالضجيج والصراخ الشديد لا يمكنه أن يتمِّم اسمًا في النداء حتى ينقص منه ضعفًا وقصورًا وذبولاً وخفوتًا؟!

فحكيت هذا القول لأبي الفتح؛ فقال: وما ينكر هذا؟ ألا تعلم أنَّ أهل النار ينتهي بهم العذاب إلى حدٍّ لا يبقى معه فضل في جسومهم ولا في نفوسهم، حتى تبدَّل جلودهم وتُعاد قواهم؛ ليتكرر العذاب عليهم؛ كما ذكر تعالى في كتابه فقال: ﴿ كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ ﴾ [النساء:56]، فما يُنكر هذا المعترض من أن يكون ضعفهم عن تتميم الكلام في حال ذهاب القوى وتلاشي النفوس، واصطراخهم وضجيجهم في حال إعادة القوى وتبديل الجلود وهدء النفوس، وهذا لعمري قول».[1]

إنَّه حقًّا ساحر للكلمة، يعرف كيف يخرج من المأزق المشتبه بالقول الجزل الذي يُفحم الخصم الجاحد، ويُلجم العدو المعاند، فحسبك به مجادلاً بارعًا يروض أوابد الكلمة حتى تنجلي عن رؤيةٍ صحيحة ولمحة مليحة، وحسبك بكتابه هذا مثالاً على تدفق الفكر وتألُّقه، وارتياده شتى أصقاع اللغة بكل قوة واقتدار.

(1) حقائق التأويل في متشابه التنزيل: 5/ 331، 332.

منهج ابن جنِّي النقديّ في دراساته اللغويَّة

إذا كانت طبيعة البحث قد أجبرتنا على السير في مهامه اللغة، وعلى التعثُّر في جنادل الأوزان والصيغ، فالذي لا شكَّ فيه أنَّنا قد جمعنا من شذرات النقد ما يُثلج الصدر ويثري الفكر، ويجعل من عناء البحث حلاوة، ومن طول الشُّقة وضخامة المشقَّة سرورًا للنفس، وإمتاعًا للحسِّ، ومن خطب الحسناء لم يُغْلها المهر.

ومن خلال هذا البحث عن الشذرات التي لم تنظم في عقدٍ نستطيع أن نتبيَّن الملامح الآتية لمنهج ابن جنِّي النقديّ في درسه اللغويّ:

(1) المزج بين الدرس اللغويّ والإبداع الأدبيّ:

فابن جنِّي يرى اللغة وحدة متماسكة تتآزر ولا تتهاجر، وتتآنس ولا تتشاكس، فهو بريء من محاولات الفصل بين الدرس الأدبيّ والدرس اللغويّ، لأنَّهما ساقا الكلمة التي لا تقوم إلاّ عليهما معًا، ويوم أن يغفل أحدهما سوف تمشى الكلمة عرجاء كما يمشى الوَجِي الوَحِل.. وبريء كذلك من محاولة وضع خط أحمر بين عصورها المختلفة؛ بحيث تخلع تيجان الكرامة على عصر، ويصب الويل والثبور على عصرٍ آخر، لأنَّ للغة خيطًا سحريًّا يربط بين الآباء والأبناء، ويسري في عروق كلِّ من ينطق بالضاد، ولذا وجدناه في درسه اللغويّ - وما أحرص اللغويين على القديم - يستأنس باستعمال المُحْدثين من الشعراء لِمَا ذهب إليه، فقد استشهد على دخول حرف العطف على حرف عطفٍ آخر بقول أبي نواس:

البَدْرُ أَشْبَهُ مَا رَأَيْتُ بِهَا ... حَتَّى اسْتَوى وَبَدَا مِنَ الحُجُبِ

وَبَلِ الرَّشَا لَمْ يَخْطُهَا شَبَهًا ... في الجِيدِ وَالعَيْنَيْنِ وَاللَّبَبِ[1]

ويستشهد على تعليق حرف الجر بكلمةٍ في المعنى وبأخرى في اللفظ بقول البحتري:

لا هَنَاكَ الشُّغْلُ الجَدِيدُ بِحُزْوَى ... عَنْ رُسُومٍ بِرَامَتَيْنِ قَفَارِ[2]

---

(1) سر صناعة الإعراب: 1/ 386، وبيتا أبي نوَّاس في ديوانه ص71.

(2) الخصائص: 3/ 261، وبيت البحتري في ديوانه: 2/ 986، هناك: هنأك، حزوى ورامتين: موضعان.

ويستشهد على تعليق الحكم في إحدى القراءات على مُسَلَّمٍ به بقول أبي تمام:

وَمَكَارِمًا عُتُقَ النَّجَارِ كَرِيمَةً إِنْ كَانَ هَضْبُ عَمَايَتَيْنِ تَلِيدا[1]

وكأنَّ فقه هذه اللغة الشريفة ينبع عنده من إحاطته بالشعر، وخبرته بمذاهب الشعراء، وقدرته على خلق الصلة بين المعنى اللغويّ والإبداع الشعريّ، فبينما هو يتحدث عن اشتقاق الكَلِم - وهو الجرح - تعرَّض للكلام وقال: «إنَّه سبب لكل شر ومُنشئ لجراحات وراءها عداوات؛ واستشهد على ذلك بقول الشاعر:

*** وَجُرْحُ اللِّسَانِ كَجُرْحِ اليَدِ ***

وبقول طَرَفة:

فَإِنَّ القَوَافِي يَتَّلِجْنَ مَوَالِجًا تَضَايَقُ عَنْهَا أَنْ تَوَلَّجَها الإِبْرُ

وقول الأخطل:

حَتَّى اتَّقَوْنِي وَهُمْ مِنِّي عَلَى حَذَرٍ وَالقَوْلُ يُنْفِذُ مَا لا تُنْفِذُ الإِبَرُ

وقول الطائي الصغير (البحتريّ):

عِتَابٌ بِأَطْرَافِ القَوَافِي كَأَنَّهُ طِعَانٌ بِأَطْرَافِ القَنَا المُتَكَسِّرِ

وهو باب واسع».[2]

تلك سياحة بين رياض الشعر ومغاني الأدب رام النقاد من ورائها إقامة جسور الاتصال بين اللغة في معناها المعجميّ وإبداعها الشعريّ، وهو منهج طريف حقًّا؛ من شأنه أن يدفع عن النفس كثيرًا من السآمة والملل، وأن يُظهر الجمال اللغويّ مؤتلفًا مع الجمال الفنيّ في عناقٍ حميم وتواصل بديع.

---

(1) المُحْتَسَب: 2/ 128، وبيت أبي تمام في ديوانه: 1/ 420.

(2) الخصائص: 10/ 15، 16، والشطر الأول عجز بيت لامرئ القيس في ديوانه؛ ص185 وصدره (ولو عن نثا غيره جاءني)، وبيت طرفة في ديوانه؛ ص47 برواية : رأيت القوافي)، وبيت الأخطل في ديوانه؛ ص173 برواية :(حتى استكانوا وهم مني على مَضَض)، وبيت البحتري في ديوانه: 2/ 980.

(2) بث الفكر العروضيّ في ثنايا الدرس اللغويّ:

فالشاهد الشعريّ من أهم أعمدة الدرس اللغويّ، وهو بدوره يُثير قضايا شائكة من ناحية الموسيقى، فكان لزامًا على ابن جنّي أن يتصدَّى لتلك القضايا تفسيرًا وفلسفة وحجاجًا حتى يغدو الطريق واضح المعالم والقسمات.

ففي معرض استدلاله على أنَّ المحذوف في حُكم الملفوظ إذا دلَّ عليه دليل، يؤيِّد كلامه بقبول الذوق للخرم[1]، لأنَّ الحرف الساقط بمنزلة المذكور؛ قال: «ومما يؤكِّد ذلك أنَّ المحذوف للدلالة عليه بمنزلة الملفوظ به إنشادهم قول الشاعر:

قَاتِلِي القَوْمَ يَا خُزَاعُ وَلا يَأْخُذْهُمُ مِنْ قِتَالِهِمْ فَشَلُ

فَتَمام الوزن أن يُقال «فقاتلي»، فلولا أنَّ المحذوف إذا دل الدليل عليه بمنزلة المُثْبت لكان هذا كسرًا لا زحافًا.. وهذا من أقوى وأعلى ما يُحتجُّ به؛ لأنَّ المحذوف للدلالة عليه بمنزلة الملفوظ به البتة، فاعرفه واشدد يديك به».[2]

وعلى ذكر بحر هذه القصيدة – بحر المنسرح – فقد تعرَّض ابن جنّي لظاهرة عروضيَّة فيه؛ وهى سر مجيء الضرب الأول منه مطويًّا، بحيث تتحول مستفعلن إلى مستعلن أو مفتعلن؛ فقال: «وكما جعل لزوم الضرب الأول من المنسرح لمفتعلن، وحظر مجيئه تامًّا أو مخبونًا، بل توبعت فيه الحركات الثلاث البتة تعويضًا للضرب من كثرة السواكن، فهي نحو: مفعولن، ومفعولان، ومستفعلات.. ونحو ذلك مما التقى في آخره، من الضروب ساكنان».[3]

إنَّها حاسَّة فنيَّة عالية تمكِّن صاحبها من إدراك قيمة كلِّ حرف من الناحية الموسيقيَّة، ولذا فلسف هذه الظاهرة برؤيته الثاقبة، التي ترفض أن يكون الإيقاع سلسلة من الأصوات الصامتة الجافَّة، وترفض أن يكون سلسلة من الأصوات الصائتة الليِّنة كذلك، وإنَّما يريده

---

(1) الخرم: حذف أول متحرك من الوتد المجموع في أول البيت [الكافي؛ للتبريزي، ص143].
(2) الخصائص: 1/ 289، والبيت من المنسرح ووزنه (مستفعلن مفعولات مستفعلن).
(3) الخصائص: 2/ 217، 218.

مزيجًا متماسكًا من هذا وذاك، لأنَّه إذا غلبت الحروف الصامتة أصبح النغم صلبًا وحشيًّا عنيفًا، وإذا تفوقت أصوات اللين استحالت موسيقى البيت إلى كثير من الرِّقة التي توشك أن تكون ميوعة في النغم.

وهكذا كان ابن جنِّي يتمرَّد على الصمت إلى كثير من الرؤى الموسيقيَّة الرائعة التي هداه ذوقه إليها، وما يكون له أن يبخل علينا بها فيستطرد إليها.

(3) تنقية المرويَّات من الدخيل:

من أخطر القضايا التي تهدم الدرس اللغويّ أن يعتمد اللغويّ أو الناقد على شاهد موضوع؛ فذلك من شأنه تزييف الحقائق، وتعريض الحقائق اللغويَّة والأدبيَّة والنقديَّة للاجتثاث من الجذور إذا ما تبيَّن زيف النص.

ولذا وجدنا ابن جنِّي في كتبه اللغويَّة يهتمُّ بذكر السند المتَّصل؛ يقول في إحدى رواياته لأبياتٍ انقلبت فيها الياء المشدَّدة جيمًا: «قرأتُ على أبي عليّ عن أبي بكر عن بعض أصحاب يعقوب بن السكِّيت عن يعقوب: قال الأصمعيّ: حدَّثني خلف قال: أنشدني رجل من أهل البادية، وقرأتها عليه في الكتاب:

خَالِي عُوَيْفٌ وَأَبُو عَلِجٍّ ... المُطْعِمَانِ اللَّحْمَ بِالعَشِجِّ

وَبِالغَدَاةِ فِلَقَ البِرْنِجِّ ... تُقْطَعُ بِالوَدِّ وَبِالصِّيصِجِّ[1]

تقف أمام النص فتستشعر أنك تقرأ في كتابٍ من كتب الحديث، فلا صعود إلى المتن إلا من خلال سُلَّم السند الصحيح المتصل حتى لا يطعن في الرواية طاعن، أو يزيف الخبر ناقد.

ومن ثَمَّ لم يكن ابن جنِّي يصمت أمام ما فسدت روايته، بل يدفعه دفعًا، ويبطل ما أسس عليه من قاعدة إن لم تثبت إلا من خلاله؛ من ذلك قوله: «فأما ما أنشدوه من قول الآخر:

اضْرِبَ عَنْكَ الهُمُومُ طَارِقَهَا ... ضَرْبَكَ بِالسَّوْطِ قَوْنَسَ الفَرَسِ

---

(1) سر صناعة الإعراب: 1/ 75، والأبيات الثلاثة الأولى في الكتاب :4/ 182.

فمدفوع مصنوع عن عامة أصحابنا، ولا رواية تثبت به».[1]

وهو جهد رائع في دراساته جميعًا يؤكد تمسُّك الرجل بالصحيح وحده، وبراءة علمه من كل زيف وتحريف.

(4) إنَّه لم ينس المُتنبِّي:

عاش ابن جنِّي بعد المُتنبِّي قريبًا من ثلاثين سنة، ظل وفيًّا له فيها كل الوفاء، فلم ينسه اختلاف النهار والليل أيام الأُنس به، ولا روعة المناظرة والمباحثة بينهما، ولذا وجدنا ابن جنِّي في كتبه اللغوية – التي ربما تكون بعيدة في موضوعها عن شعر ذلك المحدث – يلهج بذكره طويلاً، ويسبِّح بحمده بكرة وأصيلاً، وكأنَّ شرحيْ ابن جنِّي لشعر المُتنبِّي لم يشفيا غليله، بل ظلت ذكرى المُتنبِّي تساوره، وأشعاره تسامره.

وحديثه عن المُتنبِّي في كتبه اللغوية – وما أكثره – اتخذ مظاهر شتى:

– فتارة يحيل ابن جنِّي في شرح بعض القضايا على الفَسْر، ففي حديثه عن الإبدال بين الطاء والظاء؛ مثل «نواظير ونواطير» يقول: وقد ذكرت هذا الحرف من هذا الوجه في كتابي في تفسير شعر المُتنبِّي عند قوله:

نَامَتْ نَوَاطِيرُ مِصْرٍ عَنْ ثَعَالِبِهَا فَقَدْ بَشِمْنَ وَمَا تَفْنَى العَنَاقِيدُ[2]

– وتارة يستشهد بشعره على بعض المعاني مدافعًا عن شاعره بحرارة؛ ففي استدلاله على قراءة ﴿وَلِيَلْبِسُواْ عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ﴾ [الأنعام:137][3]– بفتح الباء من يلبسوا –، يقول: «وقد مَرَّ به لفظًا البتة شاعرنا فقال:

وَإِنَّا إِذَا مَا المَوْتُ صَرَّحَ في الوَغَى لَبِسْنَا إِلَى حَاجَاتِنَا الضَّرْبَ وَالطَّعْنَا

---

(1) سر صناعة الإعراب: 1/ 82، وأعاد الحديث عنه واتهامه له في: المُحْتَسَب: 2/ 367.

(2) سر صناعة الإعراب: 1/ 228، وبيت المُتنبِّي في ديوانه؛ ص486، وانظر أمثلة أخرى لذلك في: سر صناعة الإعراب: 2/ 562، المُحْتَسَب: 1/ 103، 113، 295، 2/ 153.

(3) قراءة حفص بكسر الباء.

فإمَّا أن يكون هذا الشاعر قد نظر إلى هذه القراءة، وإمَّا أن يكون أراد المراد بها فسلك سُـنَّة قارئها؛ فاعرف ذلك، ولا تَقُلْ ما يقوله من ضعُفت نحيزتُه وركَّت طريقتُه: هذا شاعر مُحْدث وبالأمس كان معنا، فكيف يجوز أن يحتجَّ به في كتاب الله جَلَّ وَعَزَّ؟ فإنَّ المعاني لا يرفعها تقدُّم، ولا يزرى بها تأخُّر، فأما الألفاظ فلعمري إنَّ هذا الموضع معتبر فيها، وأما المعاني ففائتة بأنفسها إلى مغرسها، وإذا جاز لأبى العباس أن يحتجَّ بأبي تمام في اللغة كان الاحتجاج في المعاني بالمولَّد الآخر أشبه».[1]

وهو حديث المحبّ الواله، ورؤية المُنْصِف العادل، واتجاه أصحاب البصائر الممتدَّة الذين يأبون التقوقع في سراديب القديم وحده، بل يمنحون للمحدثين حقَّ المعاصرة، وحق المواطنة في عالَم اللغة التي يتنسبون إليها، وحضورهم فيها إبداعًا حيًّا وممارسة مشروعة بكلِّ صورها، وكأنَّما أراد ابن جنِّي بتلك الاستشهادات الكثيرة[2] أن يقدِّم بيانًا عمليًّا لأصحاب الأبصار الكليلة التي لا ترى إلاّ مواطئ القَدَم حتى يطرحوا تلك الرؤية المتعصِّبة التي لا تعرف المرونة والاتساع.

– وتارة يورد أخبارًا عن المُتنبِّي؛ منها ذلك الخبر الطريف الذي لم أقرأه في كتاب آخر: «أخبرني بعض أصحابنا قال: جيء بالمتنبِّي – يعنى شاعرنا – وهو صبى بذؤابة له إلى أبي بكر محمد بن الحسن بن دريد؛ فقيل: إنَّه شاعر، فقال: أنشدنا يا فتى شيئًا من شعرك؟ فأنشده المُتنبِّي:

مِتُّ إِنْ لَمْ تَأْخُذُوا بِدَمِي يَالقَحْطَانِي وَيَعْرُبِيَهْ

قال: فمسح يده على رأسه وقال:لا؛ بل نأخذ بدمك».[3]

ويا له من خبر نادر وهام جدًّا في تفسير نفسية المُتنبِّي التي فطُرت على الثورة والإباء منذ نعومة الأظافر، فأيّ دَمٍ هذا ولا نعلم أنَّ أحدًا من ذويه قُتل غدرًا؟

---

(1) المُحْتَسَب: 1/ 231، والبيت في ديوانه؛ ص308. نحيزنه: طبيعته.

(2) انظر أمثلة أخرى في: سر صناعة الإعراب: 1/ 215، الخصائص: 1/ 25، 301، 2/ 126، 172، 2/ 176، والخاطريَّات؛ ص102، 123، 138، المُحْتَسَب؛ ص130، 192، 201.

(3) الخاطريات؛ ص74، وبيت المُتنبِّي لم أجده في ديوانه، فلعلَّه من شعر الصبا الذي أسقطه.

أيكون هو دم العروبة الجاري من جرحها الغائر الذي أحدثه ضعف الخلفاء وتسلط الأعاجم من تُرْكٍ وديلم؟

– وتارة يورد في كتبه تلك محاورات ومناظرات وقعت بينهما إبَّان الصحبة الوطيدة والمودة الأكيدة، ففي معرض حديثه عن الفصل بين العامل والمعمول بغيره يقول: «وذاكرتُ المُتنبِّي شاعرنا نحوًا من هذا، وطالبتُه به في شيء من شعره، فقال: لا أدري ما هو إلاّ أنَّ الشاعر قال:

لَسْنَا كَمَنْ حَلَّتْ إِيَادٌ دَارَهَا ..... [البيت]

فعجبتُ من ذكائه وحضوره مع قوَّة المطالبة له، حتى أورد ما هو في معنى البيت الذي تعقّبته عليه من شعره، واستكثرت ذلك منه، والبيت قوله:

وَفَاؤُكُمَا كَالرَّبْعِ أَشْجَاهُ طَاسِمُهْ بِأَنْ تُسْعِدَا وَالدَّمْعُ أَشْفَاهُ سَاجِمُهْ»[1]

وهذه المناقشات – على كثرتها[2] – توحي بأنَّ الرجل ما زال حاضرًا حضورًا حيًّا في ذاكرته، وكأنَّما شعره كان نهرًا متدفقًا يمتاح منه كلما عنَّت مناسبة.

– وتارة يشرح شعر المُتنبِّي وكأنَّه أراد أنْ يستدرك ما فاته في شرحيْه جميعًا، أو أراد أن يذكِّر القارئ بقوله هناك دون أن يجشِّمه عناء الرجوع إلى الشرح نفسه؛ ففي كتابه (الخاطريات) يقول: «قال شاعرنا: (جللاً كما بي فليكُ التبريح)؛ أراد: فليكن التبريح، فحذف النون لالتقاء الساكنين، وفيه قُبح لإدغام الذي بعده، وأنت لا تقول: فلان من بنجار وتريد من بني النجار، قياسًا على بلعنبر وبلحارث، إلاّ أنَّ فيه ما أذكره فتأمَّلْه، وذلك أنَّ هذا البيت من بحر الكامل:

وتقطيعه: **جَلَلَنْ كَمَا بِي فَلْ يَكُتْ تَبْ رِي حُو**

---

(1) الخصائص: 2/ 405، وانظر قريبًا من هذه المحاورة في: الفسر (المخطوط) ق 267، والشطر الذي استشهد به للأعشى في ديوانه؛ ص231، برواية:

لسنا كمن جعلت إياد دارها تكريت ترقب حبها أن يحصدا

(2) انظر أمثلة أخرى لهذه المناقشات في: سر صناعة الإعراب: 2/ 722، والخصائص: 1/ 240، 2/ 29، 141.

متفاعلن مستفعلن مفعولن

ألا ترى أنَّ التاء الأولى من التبريح قابلت نون مستفعلن، وهى آخر الجزء، وللعرب في مقاطع الأجزاء وقفات ما يحذف عن استيفاء الحرف، ويَقْوَى ذلك ويضعُف بحسب عادة المُنْشد من إدراجه أو تمهُّله؛ لاسيَّما إذا حدا أو ترنَّم، فإنَّ الوقوف على مقاطع الأجزاء يكون أبْيَنَ وأوضحَ، فلما كان كذلك، علمت به الوقفة على تاء فليكتْ إذا حصلت هناك وقفة ما انفصل في اللفظ عن تمام لفظ الإدغام، وإذا ضعُف هذا أمر الإدغام لَما ذكرنا جرى نحوًا من مجرى بلحارث وبلعنبر في ترك الإدغام، فاعرف ذلك فإنَّه لطيف إن شاء الله».[1]

فقد نقد الشُّرَّاح بيت المُتنبِّي بسبب حذفه نون يكن وبعدها ساكن، وشرط الحذف أنْ يتحرك ما بعدها؛ لكنَّ ابن جنِّي أراد أنْ يعتذر في كتابه هذا عن شاعره وأنْ يخترع لقوله وجهًا، وعجبت لنحويّ يخطئ؛ فوجَّه ذلك بأنَّ الوقوف على التفعيلة الثانية يمنع الإدغام فجرى مجرى غير المُدْغم.

وهذا جريٌ من ابن جنِّي على طريقة من يقرءون الشعر قراءةً عروضيَّة يقفون على التفاعيل، وهى قراءة غير فنيَّة، لأنَّها تقطع اللفظ والمعنى معًا، وتحصر ذهن المُنْشد والمُتلقِّي جميعًا في النغم وحده، فتشعر أنَّك أمام إيقاعاتٍ جامدةٍ لا روح فيها ولا حياة، ومن ثَمَّ فإنِّني لا أتردَّد في رفض توجيه ابن جنِّي على الرغم من طرافته وروعته.

وهكذا ظلَّ المُتنبِّي حيًّا في نفس ابن جنِّي وفى كتبه، فلا يأتي على ذكره زمان، ولا تطوي شعرَه يدُ النسيان، وتلك لمسة من لمسات الوفاء التي لا تصدُرُ إلا عن ودٍّ صادق وحبٍّ عميق.

---

(1) بقية الخاطريات؛ ص54، 55، وبيت المُتنبِّي في ديوانه؛ ص59، وقد ورد في الفسر (المخطوط) ق 80 دون شرح، وهذا المخطوط مختصر، والثابت أنَّ ابن جنِّي نقده، حيث نقل الشُّرَّاح بعض نقده السابق، انظر: تفسير أبيات المعاني؛ ص69، معجز أحمد: 2/ 239، شرح الواحدي؛ ص107، التبيان: 1/ 247.